آراء

العـــــدد 215
نوفمبـــــــر 2025

حـــول الخليـــج

ملف العدد:

الوساطـات الخليجـية لحل الأزمـات الدولـية: جهـود متتابعة وقضايا معقدة

- السعودية وسيط متوازن وعُمان الدولة المحاورة وقطر وسيط مرن والكويت وسيط محايد
- نجاح الوساطات الخليجية: الإصغاء والإرضاء لا الإملاء والإكراه والاحترام بدون مصلحة
- تطوير الوساطات بنظام الإنذار المبكر لرصد مؤشرات الصراعات واقترابها من الحروب
- مطالب ليبيا من دول الخليج: منع التفكيك وتوعية الليبيين بالمخاطر ورعاية موقف عربي
- المبادرة السعودية لسوريا تتيح مشروعًا لاستقرار الإقليم ويرسم ملامح جديدة للمنطقة
- الدور السعودي في لبنان: الاستقرار عبر المؤسسات والإصلاح المتعدد والعيش المشترك

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

25 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: 12379319000100
اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA 26 – 1000 – 0012 – 3793 – 1900 – 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان هيثم ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (43)

افتتاحية العدد

الوساطات السعودية جهود بدون مطامع

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

متابعات خليجية

اتفاقية الدفاع المشترك السعودية ـ الباكستانية ليست دعوة للحرب بل فرصة للسلام

د. طلال صالح بنّان 6

دراسة العدد

السعودية ترغب في تحصين البيئة الإقليمية من الصراعات والاستقطاب

د. كمفورت إيرو 13

قضية العدد

حضور السعودية في مشهد السياسة الدولية يؤهلها للنجاح في قضايا السلم الدولي

د. علي بن حمد الخشيبان 17

ثمن النسخة	
المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي	
الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

أ.د. إبراهيم فريحات 21
أ.د. صدقه بن يحيى فاضل 25
د. هاجد بن يحيى الأصلعي 28
د. إيكارت وورتز 33
د. إسماعيل نوري الربيعي 36
أ. د. عبد الله الفرجاني 39
عميد طيار ركن. م. أسعد عوض الزعبي 43
د. إدريس جميل 46
د. سمير التقي 50
د. إدريس محمود إدريس 54
د. رياض شريم 58
د. سليمان اعراج 62
عبد الله إبراهيم 67
د. غانم علوان الجميلي 72
عاصم الشيدي 76
د. مازن شندب 80
د. محمد الحافي 84
د. الصادق الفقيه 88
د. كريستيان كوخ 92
أ. د نادين الكحيل 96
أ.د. وانغ قوانغدا 101
أ.د. ألبرتو فوهريج 105
مختار شعيب 110

اصدارات

الأمن السيبراني
استكشاف الأبعاد التقنية والقانونية والإنسانية في العصر الرقمي 114

وقفة

مأسسة المبادرات والوساطات العربية

جمال أمين همام 116

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيدي قراء مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (٢١٥) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من نوفمبر ٢٠٢٥م، يطرح قضية "الوساطات الخليجية لحل الأزمات الدولية: جهود متتابعة وقضايا معقدة"، وجاءت دراسات ومقالات هذا العدد حول مناقشة هذه القضية، وتتبعت تاريخ الوساطات الخليجية لحل مشاكل وأزمات المنطقة العربية، وكذلك القضايا الخلافية بين دول الجوار الإقليمية، والدول الإسلامية ومختلف دول العالم، وقد أثبتت دراسات ومقالات العدد أن هذه الوساطات والجهود الخيرة، بدأت قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي بسنوات عديدة، وظهرت إلى الوجود منذ تأسيس المملكة العربية السعودية وحتى قبل الإعلان الرسمي عن قيام المملكة في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، حيث بدأت منذ عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٢م، عندما قاد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ جهودًا حثيثة من أجل القضية الفلسطينية، واستقبل قيادات فلسطينية وعربية عندما استشعر بخطر محدق بفلسطين، واستمرت هذا الجهود لما زاد عن المائة عام، وجاءت الوساطات الخليجية منذ رفض حلف بغداد والنأي بالمنطقة العربية عن الأحلاف العسكرية وسياسة المحاور والرغبة في إبعاد المنطقة عن الاستقطاب، خاصة في ظل استعار الحرب الباردة بين الغرب والشرق.

وتجلت الوساطات الخليجية تجاه الشرق الأوسط في بذل محاولات عديدة وجادة لحل القضية الفلسطينية، عبر مبادرة فاس عام ١٩٨١ التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية وطرحها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ عندما كان وليًا للعهد، ثم كررت المملكة مبادرتها كثيرًا باستضافة الفصائل الفلسطينية في مكة المكرمة بقصد التوفيق والمصالحة ، واستضافت الفصائل الأفغانية للغرض نفسه، وحلت مشكلة لوكيربي بين ليبيا والولايات المتحدة بعد سنوات من التوتر وفرض العقوبات والتلويح باستخدام القوة، وكان اتفاق الطائف الشهير لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت ١٥ عامًا وتثبيت الوفاق اللبناني وتشكيل الحكومة وانتخاب البرلمان من أهم الوساطات العالمية الناجحة في النصف الثاني من القرن العشرين، وجاءت منصة جدة خير دليل على محاولات المملكة إنهاء الصراع في السودان وتحقيق الوفاق الداخلي، وتكرار المحاولة ذاتها لإنهاء الانقسام في ليبيا ولم الشمل والحفاظ على وحدة واستقرار ليبيا وكان ذلك في المشاركة الفاعلة في المحافل الدولية التي تم تنظيمها بهذا الغرض.

ومؤخرًا جاءت المبادرات الجادة تجاه دعم الاستقرار في سوريا وإعادة إعمارها والحفاظ على وحدة الدولة السورية والحفاظ على سلامة ترابها الوطني، والمحاولات الجادة والمتتالية لإنهاء الحرب على غزة وتثبت السلام وإعادة الإعمار ودعم حل الدولتين، وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

وأكد الخبراء في شؤون الوساطة أن دول جنوب العالم مرشحة بقوة لقيادة طرح المبادرات والقيام بالوساطات لحل مشكلات العالم وخصوصًا مبادرات دول مجلس التعاون الخليجي في حل مشكلات الشرق الأوسط نظرًا لغياب دور الدول الكبرى عن تقديم الوساطات المحايدة كالولايات المتحدة الأمريكية، أو إنهاك روسيا، وأو ترقب الصين، كل ذلك يدفع بدول مجلس التعاون الخليجي إلى صدارة المشهد العالمي ويرشحها لطرح الوساطات الناجحة والمقبولة دوليًا وإقليميًا ، كونها مبادرات ووساطات هدفها دعم السلام والاستقرار العالمي وتحفيز التنمية والازدهار و إيقاف الحروب والصراعات، ولعل أهم ما يميز الوساطات الخليجية أنها خالية من الأطماع وتحقيق المكاسب، وليس لها أجندات خفية غير معلنة، إضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي داعمة اقتصاديًا خصوصًا للأطراف الضعيفة والدول الفقيرة ضحايا الصراعات الكوارث الطبيعية والتي تلحق بها الخسائر والتهجير القسري.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (٢١٦) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر ديسمبر المقبل (٢٠٢٥م) في الملف الرئيسي "التعددية والاثنية في الدول العربية: ثراء التنوع والعيش المشترك ـ الواقع والمأمول".

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تكليف ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ١٢٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد.

ـ لن يتم التعامل مع المقالات التي ترد دون ذكر اسم الكاتب والتعريف به.

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليست باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة أو المنقولة من مواقع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

الوساطات السعودية جهود بدون مطامع

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

استشعرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الأخيرة المسؤولية الدولية والإقليمية الملقاة على عاتقها في اتجاهين بالتوازي، وهما: الأول، أهمية دعم السلام والاستقرار جراء استشراء حالات الصراع المسلح خاصة في منطقة الشرق الأوسط، والثاني أهمية دعم التنمية المتوازنة بهدف المحافظة على النمو العالمي والإقليمي في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة عدد الدول التي تدخل في نطاق الدول ضعيفة النمو نتيجة للصراعات الخارجية، أو نتيجة للكوارث الطبيعية، أو كتبعات للقلاقل والصراعات الداخلية خصوصًا التي ضربت على وجه الخصوص بعض الدول العربية التي شهدت حالات انفلات أمني وعدم استقرار جراء ما يسمى بثورات الربيع العربي التي أنهكت العديد من الدول العربية، لذلك زادت وتيرة مبادرات الوساطة الخليجية تجاه العديد من الأزمات في العالم. وإن كانت هذه الوساطات ليست وليدة الظروف الراهنة، بل قديمة وبدأت منذ بداية عشرينيات القرن العشرين وبالتحديد في عامي ١٩٢٠ و١٩٢٢م، عندما استشعر المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، الأخطار المحدقة بفلسطين واستقبل قيادات فلسطينية وعربية لمناقشة هذه المخاطر، واستمرت المساعي الحميدة والجادة من جانب المملكة، حيث أكد الملك المؤسس مرارًا على رؤيته و طرح مواقف المملكة من القضية الفلسطينية في كافة المحافل، مؤكدًا أن فلسطين دولة عربية، وجاء ذلك في لقائه مع الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت في أول لقاء بينهما في ١٤ فبراير عام ١٩٤٥م، على متن الطراد الأمريكي كونسي في البحيرات المرة بالبحر الأحمر.

ويقر التاريخ الحديث والمعاصر بمواقف المملكة الإيجابية ناصعة البياض تجاه حل الأزمات الإقليمية والدولية، منذ مبادرة فاس عام ١٩٨١م، لحل القضية الفلسطينية مرورًا باتفاق الطائف التاريخي عام ١٩٨٩م، الذي أنهى ١٥ عامًا من الحرب الأهلية في لبنان، وأرسى دعائم الجمهورية اللبنانية على الوفاق والاحتكام للدستور والقانون بين جميع الطوائف وليس المغالبة والصراع،

والمملكة هي التي أنهت أزمة لوكيربي بين ليبيا والولايات المتحدة، تلك الأزمة التي استعصت عن الحل لسنوات والتي كانت قد نشبت إثر سقوط طائرة بان أمريكان فوق بلدة لوكربي في اسكتلندا عام ١٩٨٨م، وفشلت وساطات عديدة في إنهائها بينما نجحت المملكة في ذلك عام ١٩٩٩م، وتكررت المبادرات المخلصة والصادقة لتحقيق الوفاق بين الفصائل الفلسطينية من أجل رأب الصدع والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، فاستضافت المملكة لقاء مكة بين حركتي فتح وحماس وتم توقيع الاتفاق في ٨ فبراير ٢٠٠٧م، على إيقاف الاقتتال وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وكان هذا الاتفاق يمثل استشراف المملكة للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية وللأسف أدت الخلافات بين الفصائل الفلسطينية إلى الوضع الذي تمر به القضية الفلسطينية حاليًا. وامتدت مبادرات الوساطة السعودية إلى أفغانستان، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م، للمصالحة بين الفصائل الأفغانية المتصارعة والتي بدأت بلقاء غير رسمي بين الحكومة الأفغانية برئاسة حامد كرزاي وحركة طالبان ثم جرت لقاءات متتابعة في جدة ولكن لم تصل إلى اتفاق رسمي.

وبذلت المملكة جهودًا مضنية لحل الأزمة السودانية وإيقاف نزيف الحرب في هذا البلد العربي وتجسد ذلك برعاية سلسلة من المحادثات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في ١٥أبريل ٢٠٢٣م، وعلى إثرها انطلقت المفاوضات في ٦ مايو ٢٠٢٣م، أي بعد أقل من شهر من اندلاع الصراع وسميت بمفاوضات جدة وصدرت اتفاقية جدة في ٢٠ مايو لكن لم يستمر الالتزام بما تم الاتفاق عليه، وكذلك في ٢٢ مارس ٢٠٢١م، أعلنت المملكة مبادرتها لإنهاء الأزمة اليمنية والتوصل لحل سياسي يتضمن وقف إطلاق النار وإيداع الضرائب والإيرادات الجمركية في حساب مشترك بالبنك المركزي اليمني وفق اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة وفتح مطار صنعاء وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة.

والمملكة هي التي أخذت على عاتقها ترتيب البيت الخليجي من الداخل والتهيئة للمصالحة الخليجية خلال قمة العلا التي عقدت يوم الثلاثاء ٥ يناير ٢٠٢١م، وأنهت الخلافات الخليجية - الخليجية ، وأعادت اللحمة للمنظومة الخليجية تلك القمة التي جاءت بدعوة كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - وترأسها نيابة عنه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - وعلى المستوى العربي والإسلامي جاءت القمة العربية - الإسلامية الاستثنائية بالرياض في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م، لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تلك القضية المحورية للمملكة والتي أخذت على عاتقها كذلك الدعوة إلى مؤتمر حل الدولتين بالشراكة مع فرنسا الذي قاد إلى اعتراف ١٥١ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو بالأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية في موقف غير مسبوق من المجتمع الدولي وما ترتب على ذلك لاحقًا من وقف إطلاق النار في غزة وبدء الترتيبات لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية وهو المطلب الرئيسي للمملكة، وعلى المستوى الدولي للمملكة مبادرات مشهودة وناجحة ولعل منها نجاح سمو الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - في إتمام عملية تبادل أسرى بين روسيا وأوكرانيا في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢م.

أخيرًا، ما تم ذكره ما هو إلا نماذج، وجزء من كل للمبادرات السعودية والوساطات الناجحة على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى المبادرات الاقتصادية والدعم التنموي والمالي ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن المملكة قدمت مساعدات مالية بلغت قيمتها ١٣٤ مليار دولار لعدد ١٧٢ دولة منذ عام ١٩٩٦م، فقط وهذا يؤكد أن المملكة داعم قوي للتنمية عبر العالم، إضافة إلى مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والسعودية الخضراء وغيرها وهي عصية على العد والحصر.

ولقد أجمعت آراء الباحثين والكتاب في هذا العدد من المجلة أن سر نجاح الوساطات السعودية والخليجية يكمن في كونها صادقة وبدون أجندات سرية وليس لها أهداف خاصة أو مطامع، وهي تنطلق من الإحساس بالمسؤولية ووفقًا للأخلاقيات العربية والإسلامية، ومن الادراك أن الأمن الإقليمي والدولي حالة لا يمكن تجزئتها وأن أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي مرتبط بشكل وثيق وعضوي بحالة الأمن والاستقرار الإقليمي أولا ثم بحالة الأمن والاستقرار الدولي، ومن ثم على العالم أن يساند هذه الوساطات والجهود الخيرة من أجل عالم أكثر إشراقًا واستقرارًا وعدلاً.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

البحث عن الأمن: الردع الاستراتيجي المضاد

اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة وباكستان ليست دعوة للحرب أو التراشق النووي بل فرصة للسلام

يوم الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥م، وُقعت في الرياض معاهدة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية. ليس في صياغة نص الاتفاقية (المعاهدة) ولا في بنود متنها، ما يجعلها تختلف، من الناحية القانونية، في نصوص صياغة بنودها، ولا فيما تفرضه من التزامات أطرافها، تجاه بعضهم البعض، ما يجعلها تختلف عن أي معاهدة عقدت بين طرفين دوليين لتعزيز عرى الروابط الخاصة بينهما، بالذات: تلك التي لها علاقة مباشرة بأمن أطرافها. تاريخياً: لا تُثار الحاجة للدفاع المشترك، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، إلا في حالة الشعور بدقة وحساسية الأوضاع الأمنية، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، بما يتجاوز إمكانات طرف دولي بعينه، مواجهة تلك التحديات الأمنية، لوحده.

د. طلال صالح بنّان

الحاجة المشتركة لمعاهدات الدفاع المشترك

تلجأ الدول، أحياناً، لصيغة الدفاع الجماعي المشترك، مع أطراف إقليمية أو دولية، في حالتين اثنتين. أولاً: الرغبة في تعزيز أمنها القومي تجاه تحديات أمنية من البيئتين الإقليمية والدولية، تتجاوز إمكانات الطرف الدولي الذاتية، التصدي لها ومواجهتها. ثانياً: قد تلتقي إرادات دولتين أو أكثر لصياغة اتفاقية أو معاهدة أمنية بينها، لتوزيع تكلفة الأعباء الأمنية بينها، لضمان رفع كفاءة دفاعاتها الأمنية، بأقل تكلفة اقتصادية أو استراتيجية أو سياسية، ممكنة. أحياناً يمكن أن تُضاف عبارة عدم اعتداء، قبل عبارة دفاع مشترك أو بعدها، لا من أجل خفض درجة توتر مزمنة بينهما، فقط، بل من أجل مواجهة تهديد مشترك لكليهما، يتجاوز ما كان يحكم علاقات أمنية متوترة وغير مستقرة بينهما.

في كل الأحوال تجد اتفاقات الدفاع المشترك بين طرفين دوليين أو أكثر، تبريرها، في وجود عدو مشترك متربص بأطراف أي اتفاقات دفاعية، تحتاج إلى استراتيجية ردع فعالة لإثناء هذا العدو عما يفكر فيه من الإضرار بأمن أحد أطراف معاهدة الدفاع المشترك، أو جميعهم.

اتفاقيات الدفاع المشترك، استراتيجياً، ليست دعوة للحرب، بل لتفادي الوقوع في أتون حرب محتملة. من أهم مبررات عقد اتفاقيات الدفاع المشترك، ليس استبعاد خيار الحرب بين أطرافها، بما قد يوحي من عنوانها العريض.. ولا من مواجهة عدو قد يغريه خيار الحرب، بأن يجازف بشنها، عند سيادة وضع فيه إخلال شديد في ميزان القوى. باختصار: اتفاقات الدفاع المشترك استراتيجياً، تجد تبريرها وتفسيرها في منع الحرب، وليس الوقوع في براثنها. اتفاقيات الدفاع المشترك، لها نصيب من اسمها، أكثر مما يوحي به الاسم من تحريض على الحرب، في حالة نجاح صيغتها في تحقيق التوازن المطلوب بين أطراف معادلة اتفاقيات الدفاع المشترك، والطرف الآخر في حركة الصراع، سواء كان هذا الطرف إقليمياً أم أممياً. بعبارة أخرى، لا ينتج عن اتفاقيات الدفاع المشترك، فائض قوة قد يحول حالة الحلف بين أطرافها إلى اتباع استراتيجية قتالية محتملة، ضد بعضهم البعض.

كما أن اتفاقيات الدفاع المشترك، لا تقتصر على الأطراف الضعيفة في أي معادلة لتوازن القوة، سواء كانت إقليمية أو دولية.

لا ينتج عن اتفاقيات الدفاع المشترك فائض قوة يحول حالة الحلف بين أطرافها إلى استراتيجية قتالية محتملة ضد بعضهم البعض

القوى العظمى، أيضاً، قد تلجأ إلى علاقات تحالف، إما لردع أطراف خارجية عن التفكير في خيار الحرب لتسوية مشاكلها مع الجانب الآخر في معادلة توازن القوى القائم، أو تشكيل تحالف مشترك لمواجهة عدو والحرب معه محتدمة، ومن هنا جاء مصطلحي الحلفاء ودول المحور، في الحرب العالمية الثانية، أو من أجل تعزيز إمكانات الردع الخاصة بهم، لمواجهة أي تطور محتمل على الساحتين الإقليمية والدولية، بعد أن تضع الحرب أوزارها.

الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، لم يفكروا في قطع عرى التحالف بينهم، بعد انتصارهم في الحرب، بل زادوا من تحالفهم الاستراتيجي، بالإبقاء على تحالفهم القديم قبل الحرب، خاصةً بعد أن أقدم الاتحاد السوفيتي (حليف رئيس في صفوف حلفاء الحرب الغربيين) على التخلص من التزامه مع الحلفاء أثناء الحرب ليشكل بنفسه، طرفاً جديداً مبرراً لاستمرار التحالف الغربي في شكل معاهدة تحالف جديدة (معاهدة حلف شمال الأطلسي (٤ إبريل ١٩٤٩م) سميت اختصاراً بـ الناتو) في المقابل، جعل الاتحاد السوفيتي من نفسه، قطباً مناوئاً، في مواجهة الناتو، بأن أنشأ ما عرف بحلف وارسو (١٤ مايو ١٩٥٥م).

تجربة التحالف في منطقة الشرق الأوسط

لم تدخل منطقة الشرق الأوسط في تحالفات بين دوله لها إمكانات ردع حقيقية وفعالة. العرب، وقبل قيام إسرائيل، شعروا بتهديد أمني حقيقي من احتمال قيام دولة يهودية في فلسطين التاريخية. كان استشعار العرب بخطورة قيام إسرائيل

الهجوم الأخير على قطر من إسرائيل أدى لانكشاف أسطورة المظلة الأمريكية الأمنية لفشل واشنطن في صد الهجوم وحتى التحذير منه

قبل قيام الأمم المتحدة، التي أعطت شهادة ميلاد الدولة العبرية من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار: ١٨١ (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م). بل أن العرب، من أهم دوافعهم الاستراتيجية في استشعار الخطر الآنيّ في قيام إسرائيل، اتفاقهم على إقامة الجامعة العربية، في قمة أنشاص (٢٩ مايو ١٩٤٦م).

أهم قرارات أول مؤتمر قمة عربي في أنشاص، كان استراتيجي بامتياز حيث ربط مصير فلسطين بمصير الدول العربية، والهاجس العربي الأمني تجاه احتمال قيام إسرائيل سبق به العالم، حتى قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها. في بروتوكول الإسكندرية (٧ أكتوبر ١٩٤٤م) أعلن في أول قمة عربية إقامة الجامعة العربية، ونص ميثاقها، لأول مرة، على قضية الدفاع المشترك، عندما أشارت المادة السادسة من الميثاق، على أن أي اعتداء على عضو بالجامعة يعتبر اعتداء على بقية الأعضاء ومن واجب الجميع أن يهبوا لنجدة العضو العربي، الذي تعرض للاعتداء، سواء من داخل عضوية جامعة الدول العربية، أو من خارجها.

لم تسلم نظرية الأمن القومي العربي، التي نُص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية، من تدخلات القوى الاستعمارية، بعد الحرب العالمية الثانية، وحاولت القوى الاستعمارية الجديدة، بالذات أمريكا، أن يمتد نفوذها للمنطقة، بجرها لفلك أحلاف الحرب الباردة، بعيداً عن قضايا الأمن الحساسة والدقيقة، التي استشعر العرب خطورتها على أمنهم، بإعلان قيام، حتى قبل أن تضع الحرب الكونية الثانية أوزارها.. وقبل إنشاء الأمم المتحدة.

كان الغرب، بزعامته الجديدة (أمريكا)، يُسّوق لاستراتيجية توسعية في المنطقة تقوم على ربط دولها بسلسلة أحلاف، لربط مصالح القوى الدولية بأمن المنطقة، لاستعادة النفوذ الاستعماري إليها برموز جديدة ومبررات مبتكرة وبأيدلوجية غربية، ليس للعرب فيها ناقة ولا جمل. حتى بعد أن نجح العرب أواسط الخمسينيات بتطوير تكتل موازٍ بعيداً عن نفوذ القوتين العظميين في ذلك الوقت، فيما عرف بمجموعة عدم الانحياز، بعد مؤتمر باندونج (١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥م)، نرى أمريكا تدخل من الباب الخلفي وتسوق لصيغة أحلاف جديدة الهدف منها حصار الاتحاد السوفيتي من الشرق، خلف جدار حديدي، يمنع المنطقة العربية من التواصل مع العالم، بحجة ملء الفراغ، وكأن الغرب يريد الإبقاء على إرثه الاستعماري في المنطقة، بنفوذ إمبريالي جديد يتمركز حيث ما كان يتواجد نفوذ غربي (استعماري) قديم.

أول محاولة، كانت محاولة جر المنطقة من جديد لصيغة الأحلاف، بدلاً من النهج الاستعماري التقليدي، بالاحتلال المباشر. عن طريق إقامة ما سمي حينها، بحلف بغداد الذي يضم دول غير متجانسة، لا تربطها أي قضايا أمنية مشتركة، اللهم سوى نية مبيتة لاستيعاب إسرائيل في المنطقة، التي كانت ومازالت منذ إنشائها عامل عدم استقرار خطير للمنطقة والعالم.

الغريب أن حلف بغداد (٢٤ فبراير ١٩٥٥م)، كان يضم دولة عربية واحدة (العراق)، بينما يمتد شمالاً من تركيا مروراً بإيران وصولاً لباكستان، ومن بعيد تطل بريطانيا. رفضت كل الدول العربية، الانضمام لهذا الحلف، عدا العراق. عدم التجانس في العضوية بعيداً عن النظام الرسمي العربي، حلف بغداد كان في حقيقته، لعزل العالم العربي عن عمقه الآسيوي الإسلامي، ليحقق مصالح أمنية لا مصلحة للعالم العربي فيها، بل لتشكيل خطورة أمنية حقيقية، بمحاولة ضم إسرائيل للحلف. الحلف، على أي حال، لم يتفاعل لا مؤسساتياً ولا عسكرياً، وما لبث أن انهار من الداخل بخروج دولة مقره (العراق)، بعد نجاح ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م، في العراق. حتى بعد تحويل مقره إلى أنقرة تحت مسمى الحلف المركزي، لم تقم للحلف قائمة، حتى حُل رسمياً (١٦ مارس ١٩٧٨م).

البعد عن الأحلاف، وترتيبات الأمن الجماعي العربي

العرب، كانت لهم حساسية مفرطة من الأحلاف الأجنبية، لتجربة معظم دولهم الرئيسية مع حقبة الاستعمار التقليدي، وتوجه الدول الرئيسية الفاعلة في النظام العربي، لمحاربة رموز وقوى الاستعمار التقليدي، حيث نجح هذا التوجه المعادي للاستعمار لتحرير دول كثيرة من داخل وخارج العالم العربي

الهجوم على قطر دفع العرب لعدم الثقة في واشنطن وكانت ردة فعل الرياض للسلوك الأمريكي السلبي بتوجيه بوصلتها لحليف موثوق

وإفريقيا وآسيا، من رقبة الاستعمار.

لكن مشكلة نظرية الأمن القومي العربية، تعاني من معضلة استراتيجية كبيرة، بسبب تشتت قواها، بعيداً عن الخطر الحقيقي، داخل حمى نفوذها الاستراتيجي القريب. العرب، رغم أنهم وعوا واستشعروا الخطر الاستراتيجي، الذي يكمن في عمق حماهم الاستراتيجي (إسرائيل)، لم يفطنوا حقيقةً للخطر الوجودي، بوجود أخطر مصدر استراتيجي لوجودهم، نفسه (إسرائيل). إسرائيل، بالتأكيد كانت منتشيه في تشتت إمكانات العرب الاستراتيجية بعيداً عنها، مما حدا بالدولة العبرية، أن تركز على إمكانات العرب الاستراتيجية، لإبعاد الخطر العربي الاستراتيجي عن وجودها، بل عن استراتيجيتها التوسعية، على حساب أمن العرب القومي.

العرب منذ إنشاء نظامهم الإقليمي الرسمي فشلوا في إقامة نظام أمني إقليمي متكامل، جدير بأن يلبي متطلبات أمنهم القومي، بصورة جماعية أن العرب انشغلوا بأمن دولهم (فرادى)، بعيداً عن قيمة وجدوى أمنهم الجماعي، في إطار نظرية شاملة كفوء وفعالة للأمن القومي العربي. هذا فعلياً قاد لهزيمة العرب في ثلاث حروب قاسية، من قبل إسرائيل (١٩٦٧،١٩٥٦،١٩٤٨م) وكانت الحرب الرابعة (١٩٧٣م)، فاصلة في انهيار نظرية الأمن القومي العربي الجماعي، عندما رأت أكبر دولة عربية أن تجد أمنها القومي، بعيداً عن ترتيب جماعي مع العرب، تحت ظل ومظلة نظرية شاملة للأمن القومي العربي. من يومها أخذ معظم العرب (فرادى)، بعيداً عن أي جهد أمني موحد (جماعي)، يأخذ على عاتقه مسؤولية أمنه القطري وحده. لم تعد إسرائيل هي بؤرة الخطر الاستراتيجي الوجودي للعرب.. ولم تعد كل دولة عربية تنظر لأمنها القومي من منظور نظرية شاملة للأمن القومي العربي، ترتكز بصورة أساسية، على الخطر الاستراتيجي الأول (إسرائيل). حتى أن بعض العرب، مؤخراً فقدوا بوصلة أمنهم القومي، ليروا أن أمنهم القومي يرتبط بوجود إسرائيل، لا بزوال الدولة العبرية، كما كان الملك فيصل بن عبد العزيز يردد.

البحث عن آلية ردع استراتيجي فعالة

مشكلة العرب الرئيسية في بناء نظرية أمن قومي عربي جماعي، فعالة وشاملة، تكمن في غياب آلية فعالة، تتعامل مع هاجس الأمن عند العرب، بجدارة استراتيجية فائقة. العرب يعانون من قصور مزمن وخطير في مواردهم الأمنية المحدودة. قد لا يبدو هذا الأمر، للوهلة الأولى، أنه أمرٌ خطيرٌ من الناحية الاستراتيجية، خاص بالعرب وحدهم. هذه في حقيقة الأمر يشترك عدوهم الاستراتيجي الأول في معاناته منها، تمامًا كما هو عند العرب.

إسرائيل ليست العدو الذي لا يقهر، كما يُتصوره أو يصوره بعض العرب. إسرائيل كونها كيان وظيفي، في الدرجة الأولى. إسرائيل استثمرت كثيرًا، في الإيحاء للغرب أن وجودها في المنطقة يخدم أجندة دوله وخدمة مصالحه في المنطقة، ربما أكثر من دعاوى "التبشير"، التي تحاول إسرائيل تسويقها في مجتمعات الغرب المسيحية، وتلك التي تبتزّ بها مجتمعات الغرب بدعاوى اضطهاد مجتمعات الغرب لليهود وتحملهم وزر معاداة السامية، بفعل ممارسات الهولوكوست، كما هو حال اضطهاد اليهود من قبل النازيين في ألمانيا، قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية.

إسرائيل، إذاً استخدمت الغرب في التغلب على عجز إمكاناتها الذاتية، في إقامة رادع غير تقليدي كان وراء انتصاراتها على العرب.. والأخطر استسلام العرب للصورة النمطية، التي طورها الصهاينة، بأن الدولة العبرية عسكرياً واستراتيجياً قوة لا يمكن قهرها، لأنها ببساطة باستطاعتها أن تشن حرباً إقليمية، في عدة جبهات في آن واحد وتنتصر فيها. خرافة استراتيجية هزمتها وكشفت حقيقتها الاستراتيجية فصائل فلسطينية، لم يستطع الجيش الإسرائيلي، في حربٍ طويلة، كما هو حال حرب عدوانها على غَزّةَ، التي دخلت عامها الثالث ولم تحسمها. إسرائيل لولا مساندة واشنطن لها، لما استطاعت أن تصمد أيام، في معركة طوفان الأقصى.

الردع الاستراتيجي المضاد

استراتيجياً مع هذا الخلل الخطير في توازن القوى بين العرب وإسرائيل ظهرت هناك ضرورة استراتيجية، لانتقال حالة الصراع بين العرب وإسرائيل إلى مرحلة متقدمة غير تقليدية،

فقدت إسرائيل في حربها على غَزّةَ عنصر الردع الفعال الذي كانت تستخدمه في إخافة وتحييد جيوش الدول العربية مجتمعة

يكسر فيها العرب وضعية حالة الصراع من مستواه التقليدي إلى مستوىً أكثر رفعةً وتعقيدًا وخطورة، يقوم على احتمال استعمال السلاح النووي، بصورة جدية، لم يبقَ سوى إزالة ذلك الحاجز الاستراتيجي النفسي الذي عملت إسرائيل على إقامته وترسيخه، طوال سبعة عقود في وجدان وعقل النخب السياسية والعسكرية العربية.

إذا كانت إسرائيل لا تستطيع حسم حربٍ تقليدية محدودة، مع فصائل مقاومة فلسطينية لا تملك من عناصر القوة سوى الجرأة على تحدي إمكانات الدولة العبرية الاستراتيجية، بوجهيها التقليدي وغير التقليدي (النووي)، فإنه حان الوقت للعرب أن يتخلوا عن فوبيا القوة الإسرائيلية ويجربوا تصعيد مستوى الردع إلى إمكانات غير تقليدية، من الناحية الاستراتيجية. التصعيد لمستوى المواجهة غير التقليدية، بامتلاك السلاح النووي، أو البحث عن حليف نووي مستعد للمواجهة مع إسرائيل نووياً، لو حدث أن تمادت إسرائيل في عبثها بأمن المنطقة واستقرارها، وقامت بمغامرة غير محسوبة لتكرار عدوانها على قطر.. وتهديدها بأن استراتيجية ردعها غير التقليدي، لا يمكن مواجهته أو تحييده، والحؤول دون يدها الطولى الوصول إلى أي بقعة في العالم، بل ما وراء الوطن العربي.

اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية وباكستان

لا يمكن تحقيق توازن للقوى بين العرب وإسرائيل خارج احتمال تطوير العرب لرادع استراتيجي غير تقليدي، مع توفر إرادة سياسية لاستخدامه، عند الحاجة إليه. وإذا لم يتوفر هذا الرادع، فإنه يمكن الحصول عليه من حليف، تتقارب مصالحه الأمنية، مع مصالح العرب، في مواجهة عدو مشترك ينظر للعرب ولهذا الحليف المحتمل، بنفس النظرة الاستراتيجية المهددة لأمنه، بل وحتى لوجوده.

يوم الأربعاء السابع عشر من شهر سبتمبر الماضي، فوجئ العرب وإسرائيل والعالم بأسره بتوقيع المملكة العربية السعودية لاتفاقية دفاع مشترك مع باكستان. هذه الاتفاقية، التي لم تكن بأي شكل من الأشكال وليدة اللحظة. اتفاقية بهذا الشمول والمحتوى الاستراتيجي المتقدم، لا يمكن أبداً إلا وتكون عاكسة لعلاقات استراتيجية راسخة، ربما تعود إلى تاريخ إعلان باكستان عن امتلاكها للقنبلة النووية، بل وقبل ذلك عند بداية المشروع النووي الباكستاني، مواكبةً مع برنامج (الهند).

إذن: مبررات إقليمية، لها علاقة مباشرة بالظروف الأمنية السائدة في شبه القارة الهندية، التي فرضت احتياجات الاستقرار وضرورات التوازن الاستراتيجي، أن يكون هناك توازنًا غير تقليدي في شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان، يقوم على دعائم (نووية) ترتكز على توازن فعال للرعب النووي، على المستوى الإقليمي. إلا أن هذا النطاق الإقليمي لإستراتيجية باكستان النووية، لا يمنع أن يمتد، إلى الشرق الأوسط، الذي تشترك فيه باكستان مع العرب إقليمياً. باكستان، يهمها استقرار إقليم الشرق، ليس من حيث إنها جزء منه، بل هناك روابط تاريخية ودينية وعقائدية تربط باكستان بالمنطقة العربية، لا يمكن تجاهل حقيقة وضع جغرافية المنطقة السياسية، بعيداً عن اهتمامات باكستان الأمنية.

لماذا باكستان.. وبماذا يختلف التحالف مع باكستان عن غيره

في الأصل أي شكل من أشكال التوازن للقوى بين طرفين دوليين، لا يخرج عن نطاق الاحتياجات الأمنية، لكل طرف. بصفة عامة الدولة، التي تطور رادع تقليدي أو غير تقليدي، تفرضه ضرورات أمنية، في المقام الأول، وليس اعتبارات إقليمية أو دولية، يمكن أن تمتد لطرف ثالث بعيد. إلا في حالة الردع العابر للقارات، حيث يكون توازن الرعب النووي، تطال مظلته النووية أطرافاً متحالفة يعتمد أمنها القومي على مظلة أممية غير تقليدية تتكفل بتطويرها والإنفاق عليها زعيمة القطب الدولي المهيمن أو الساعي لفرض هيمنة كونية، تتجاوز احتياجاته الأمنية، إلى الدفاع عن حلفائه الدوليين. لكن، في النهاية تكون استراتيجية الأمن الجماعي، متاحة لجميع أعضاء الحلف الأمني، بما لا يتجاوز احتياجات الدولة الأم الدفاعية.

لكن في حالة باكستان، عندما تتلاشى الحدود الأمنية تجاوزاً للمحيط الإقليمي الأقرب، لتمتد إلى ما بعد الحدود الإقليمية إلى مناطق تحمل مكانة أيدلوجية حساسة ومصيرية، بعيداً

الرادع غير التقليدي الباكستاني يتوفر له رديف نووي لا يخفي طموحاته للارتقاء للتنافس على مكانة الهيمنة الكونية في مضمار السباق النووي

عن الحدود الإقليمية للدولة الأم. في مثل هذه العلاقة الأمنية الخاصة بين باكستان والمملكة، لابد أن نشير للبعد الديني، الذي يؤمن به ٢٥٠ مليون باكستاني، يؤسّسون لشرعية امتداد المظلة النووية لباكستان لتشمل أرض الحرمين الشريفين. علاقة لا تتوفر بين دولة نووية وأخرى غير نووية. رئيس وزراء باكستان حذر إسرائيل، عقب الإعلان عن اتفاقية الدفاع المشترك مع السعودية، من مغبة التفكير في تكرار ما حدث مع قطر، أن يحدث للسعودية، عندها على إسرائيل أن تتوقع، خلال دقائق رداً (نووياً) رادعاً (كاسحاً) قد لا تتمكن إسرائيل من تفاديه، دعك من صده أو التمكن من امتصاصه واستيعابه، لتتمكن إسرائيل من الرد عليه بضربة نووية ثانية.

تاريخياً: كانت السعودية، تعتمد في استراتيجية الدفاع، على أصدقاء غربيين، في مقدمتهم الولايات المتحدة، شأنها شأن بقية دول الخليج العربية، سواء في توريد السلاح أو تدريب الجنود، إلى تغطية المنطقة بمظلة أمنية أمريكية تشمل احتياجات أصدقائها التقليديين في المنطقة.

لكن الهجوم الأخير على قطر في عدوان سافر من قبل إسرائيل انكشفت تماماً أسطورة المظلة الأمريكية الأمنية، عندما فشلت واشنطن في صد الهجوم الإسرائيلي، بل حتى التحذير منه، قبل وقوعه، بوقتٍ كافٍ، مما أشاع إمكانية مشاركة واشنطن في الهجوم، أو على الأقل تواطؤ الإدارة الأمريكية، لاستحالة قيام إسرائيل بمثل هذا الخرق الأمني الخطير ضد دولة تتمتع عند أمريكا بامتيازات الحليف الاستراتيجي.

رغم تمتع قطر بأفضلية أمريكية، أكثر رفعة، لو من الناحية النظرية، من تلك التي تتمتع بها إسرائيل، وتوازي التي تتمتع بها دول معاهدة حلف الناتو، لم تتردد إسرائيل في ضربها، بأسلحة أمريكية. سلوك غريب، من قبل الإدارة الأمريكية، تجاه التقاعس عن حماية حليف لها في المنطقة، رغم علمها المسبق بالغارة، ولم تحذر الدوحة منها إلا بعد شنها، بعشر دقائق.

أمرٌ دفع العرب لعدم الثقة في واشنطن، وكانت ردة فعل الرياض لهذا السلوك الأمريكي السلبي، أن أقدمت على توجيه بوصلتها الأمنية، إلى حليف إقليمي يمتلك الرادع النووي، يتمتع بصدقية مخلصة، للدفاع عن المملكة بدافع ديني عميق يحمل إرادة ماضية للذود عن أراضي الحرمين الشريفين، دون تردد أو مواربة.

ثم أن الرادع غير التقليدي الباكستاني هنا يتوفر له رديف نووي، لا يخفي طموحاته للارتقاء إلى مكانة التنافس على مكانة الهيمنة الكونية في مضمار السباق على هذه المكانة الأممية، التي حفزت تعاقب الأنظمة الدولية الحديثة، منذ نهاية القرن السادس عشر، بدءاً من الاكتشافات الجغرافية للعالم الجديد غرب الأطلسي. هذا التطور على مستوى حراك النظام الدولي الحالي جعل إمكانات الردع الرادع الباكستاني غير التقليدي (النووي)، يتمتع بخلفية ردع نووية ذات بعد كوني، تتجاوز أي ردع مضاد، قد يترتب عن أي رد فعل محتمل، سواء من إسرائيل أو من أمريكا، على الضربة النووية الأولى (الباكستانية) الموجهة لإسرائيل، في حالة أن قررت إسرائيل الاعتداء على أراضي السعودية، لأي سببٍ كان. هنا نكتشف صدقية الردع النووي الباكستاني، المرتكز على عقيدة قتالية تأخذ بمبدأ الضربة النووية الأولى، عقيدة نووية قتالية هجومية، لم تأخذ بها إلى الآن أي قوة نووية، من قبل.

التهديد الباكستاني بأن يكون أي عدوان إسرائيلي على أراضي المملكة، سيواجه فوراً بالرد على مصدر العدوان. عقيدة ردع استراتيجي كاسح لا يسمح للعدو بأن يفكر أصلاً في خيار التراشق النووي، حتى على مستوى الحرب المحدودة. استراتيجية الدمار المتبادل النووي الشامل، من البداية تأخذ به العسكرية الباكستانية، ضمن سيناريو الحرب النووية المحتملة على الجبهة الهندية، بينما الأخيرة، تعلن دوماً أنها تأخذ باستراتيجية الضربة النووية الثانية، في محاولة تفادي احتمال نشوب حرب نووية في شبه القارة الهندية.

الخاتمة

اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة وباكستان، هي اتفاقية ردع غير تقليدي مضاد، في مواجهة احتكار إسرائيل للسلاح النووي، مع تفوق كاسح في الأسلحة التقليدية، يتجاوز حقيقة

صدقية الردع النووي الباكستاني ترتكز على الأخذ بمبدأ الضربة النووية الأولى كعقيدة قتالية هجومية لم تأخذ بها أي قوة نووية

وجود خلل استراتيجي خطير في ميزان القوى التقليدي، مع العرب، بما يزيد عن إمكانات الجيوش العربية مجتمعة، أضعافًا مضاعفة. إسرائيل على مدى سبعة عقود من إنشائها، كانت تعتمد على معادلة لتوازن القوى (التقليدي) كافٍ لتحقيق نصر سريع على عدة جبهات في نفس الوقت، في أي وقت! هذا التفوق الكاسح لإسرائيل في إمكانات الحروب التقليدية (المحدودة)، عززته إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية، بوسائل حملها للجهات المستهدفة ضمن حدود الوطن العربي الكبير، من هضبة الأناضول شمالاً إلى بحر العرب والقرن الإفريقي جنوباً.. ومن الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً.

إسرائيل بهذه القدرات التقليدية وغير التقليدية، في غياب توازن للقوى والرعب النووي مضاد، عند العرب، شكلت إسرائيل طوال سبعة عقود من الهيمنة الإقليمية، ما لم يستطيع العرب مجتمعين، على تحدي قدرات إسرائيل التقليدية وغير التقليدية. لكن إسرائيل مع تفوقها العسكري، كشفت فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة عن سوأة قدراتها العسكرية المحدودة. في وقت كانت إسرائيل تكسب حروبها، مع الجيوش العربية في أيام، وأحياناً، في ساعات، فشلت في حسم حربها مع فصائل مقاومة فلسطينية غير نظامية، في حربٍ شارفت على نهاية عامها الثاني، خسرت فيها أكثر من مجرد تحقيق نصر سياسي، إلى التشكيك في قدراتها القتالية، رغم تفوقها الكاسح في ترسانتها التقليدية وغير التقليدية. فقدت إسرائيل في حربها على غَزّةَ عنصر الردع الفعال، الذي كانت تستخدمه في إخافة وتحييد، جيوش الدول العربية مجتمعة، في محاولة لفرض استسلام مذل.. والإبقاء في كل الأحوال على قوة ردع فعالة، لا يريد، بل كما لا يرغب العرب في تحديها.

العرب الذين وعوا التفوق الإسرائيلي في الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، يتجاوز الاعتراف بها، بل التطبيع معها، تكمن قوة إسرائيل الحقيقية في تمتعها بقوة ردع مزدوجة بتفوقها المزدوج في الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، مكنتها من فرض واقعها، إعياءً لا تسليماً بتفوقها الاستراتيجي في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

في غياب امتلاك العرب لإمكانات الردع المضاد، فإنهم لن يتمكنوا من كبح جماح التوسع الإسرائيلي في المنطقة، بما هو أبعد من مجرد احتلال كامل فلسطين التاريخية، إلى التوسع في المنطقة لإقامة إسرائيل الكبرى. إذا ما استطاع العرب حل معضلة التفوق الإسرائيلي، فإنهم سيتمكنون من الخروج من بوتقة الانحباس النووي، إلى رحاب البحث عن السلام الحقيقي، في منطقة لم تعرف الاستقرار طوال قرابة الثمانية عقود، بسبب وجود إسرائيل في قلب العالم العربي.

أخيراً: أطل فجر جديد على المنطقة، بإدخال معادلة الردع المضاد، لإحداث التوازن المطلوب لإقامة سلام حقيقي في المنطقة. اتفاقية الدفاع المشترك بين باكستان والمملكة جلبت ما تحتاجه المنطقة لإقامة سلام حقيقي، تنعم فيه شعوب المنطقة ودولها، وفي مقدمة الجميع الشعب الفلسطيني، بقيام دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة وباكستان، ليست دعوة للحرب ولا ترتيب ساحة المعركة الفاصلة للتراشق بالأسلحة النووية، بل فرصة أخيرة للسلام في منطقة أعياها البحث عن السلام، طوال ثمانية عقود، كاد أن يضيع السلام فيها، بافتقاد التوازن بها، بفعل أعداء السلام والإنسانية.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

وساطة دول الخليج في مشهد سياسي متعدد الأقطاب: استراتيجيات القوة الهادئة

السعودية ترغب في تحصين البيئة الإقليمية من الصراعات والاستقطاب لحماية رؤية "٢٠٣٠"

أثمرت تلك الجهود عن اتفاق الطائف التاريخي، الذي أنهى خمسة عشر عامًا من الصراع المدمر. ورغم ما وُجه إليه من انتقادات وما شابه من قصور، فقد مثل الاتفاق محطة فارقة في مسار الوساطة العربية الداخلية، إذ جسد نموذجًا لاستقلالية القرار الإقليمي وقدرته على تسوية خلافاته دون وصاية خارجية.

تزامن اتفاق الطائف أيضًا مع نهاية حقبة تاريخية؛ فمع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، دخل العالم العربي – شأنه شأن بقية العالم – مرحلة الأحادية القطبية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الدبلوماسية والعسكرية المهيمنة التي ارتكز عليها النظام الأمني الإقليمي، وإن جاءت نتائجها في تحقيق السلام محدودة ومتفاوتة.

د. كمفورت إيرو

غير أن تلك المرحلة بدورها تقترب من نهايتها. رغم استمرار القوى الإقليمية في إرجاء قرارات الحرب والسلم إلى واشنطن – حيث ما تزال الإدارة الأمريكية الجديدة في صدارة أغلب جهود إحلال السلام في المنطقة. ويدرك قادة دول الخليج اليوم أن النهج الأمريكي الجديد في إدارة الأمن الإقليمي وتسوية النزاعات يقوم على تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ومن ثم، بدأوا في الاضطلاع، بدور أكبر في حفظ الاستقرار الإقليمي بثقة متنامية، وبخطى واثقة، ولكن حذرة. حيث بدأت دول الخليج – وفي مقدمتها قطر والسعودية وعُمان، في تحويل وساطاتها الدبلوماسية إلى ركيزة استراتيجية في سياستها الخارجية، تسهم من خلالها في إعادة رسم معادلات المنطقة وصياغة مخرجاتها، بل وتمتد آثارها إلى نطاقات أوسع.

لقد بات تنامي الحضور الدبلوماسي لدول الخليج على الساحة الدولية واضح المعالم؛ فبفضل قوتها الاقتصادية ودبلوماسيتها المرنة القائمة على التواصل الشخصي وصلاتها الاستراتيجية مع القوى الكبرى المتنافسة، باتت توظف مساعيها الحميدة لتعميق حضورها العالمي وحماية مصالحها الاستراتيجية وترسيخ مكانتها كشريك موثوق ومفضل في النظام الدولي. وقد غدت دول الخليج، على نحو متزايد، وجهة معتمدة للتوسط والحوار، ليس لدى القوى الكبرى فحسب، بل أيضًا لدى المؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات المعنية بمنع النزاعات وتعزيز الاستقرار.

لم ينبثق هذا التوجه من فراغ، بل جاء نتيجة دروس قاسية اكتسبتها المنطقة عبر تجاربها، ونتيجة نضج في إدارة الحكم وممارسة علاقاتها الدولية. فقد كانت السنوات الماضية، التي أعقبت انتفاضات الربيع العربي، وشهدت صعود تنظيم داعش وانحساره، إضافة إلى حروب بالوكالة عصفت بسوريا وليبيا واليمن، من أكثر المراحل التي تركت ندوبًا عميقة في الجسد الإقليمي. وفي خضم تلك الاضطرابات، دعمت بعض دول الخليج أطراف متنافسة في تلك الصراعات عسكريًا وماليًا ودبلوماسيًا لتجد نفسها في نهاية المطاف أمام مشهد إقليمي أكثر تفككًا وتعقيدًا. ومع محدودية المكاسب وارتداد بعض تلك التدخلات بنتائج عكسية، أعادت عدة عواصم خليجية تعديل بوصلتها السياسية؛ لتبدأ في تبني الطرق الدبلوماسية بوصفها ركيزة محورية في ممارسة الحكم وإدارة العلاقات الدولية. في الوقت ذاته، أصبح مبدأ «الانفتاح على الجميع» أو بالأحرى التعامل

شاركت أمريكا في ١٦ وساطة خليجية منها ٧ بالشراكة مع قطر و٥ مع السعودية و٢ مع الإمارات و٢ مع سلطنة عُمان

مع مختلف الأطراف إن لم يكن مع جميع الدول نهجًا موجهًا للحراك الجيوسياسي والاقتصادي في مرحلة الانتقال الصعبة من الهيمنة الأحادية إلى تنافس القوى الكبرى.

لقد اضطلعت دول الخليج منذ زمن بدور الوسيط في محيطها الإقليمي، إلا أن ما يميز المرحلة الراحلة هو اتساع نطاق هذا الدور ليأخذ بُعداً عالمياً متناميًا. ففي العام المنصرم وحده، شاركت دول الخليج في جهود وساطة وتسوية نزاعات عبر أربع قارات، شملت ملفات فنزويلا ومنطقة البحيرات العظمى في إفريقيا وأرمينيا وأذربيجان والقرن الإفريقي وأوكرانيا. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما لا يقل عن ثمان وعشرين مبادرة وساطة شاركت فيها دول الخليج خلال عام واحد، تراوحت بين مفاوضات حساسة رفيعة المستوى، كالدبلوماسية المكوكية التي قادتها قطر بين إسرائيل وحركة حماس، وأدوار أكثر هدوءًا خلف الكواليس، على غرار تسهيلات سلطنة عُمان للمحادثات النووية بين الولايات المتحدة وإيران. وبذلك، تحولت الوساطة إلى أداة استراتيجية تمكن دول الخليج من التخفيف من كلفة تنافس القوى العالمية عليها، وتعميق علاقاتها الدبلوماسية مع مجموعة واسعة من الدول، فضلاً عن تعزيز حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية.

على الرغم من أن العديد من دول الخليج عززت في الوقت ذاته من جهودها في مساعي التهدئة وتسوية النزاعات، فإن كلا منها انطلق من منطلقات مختلفة تعكس طبيعة سياستها الخارجية وهويتها الاستراتيجية. فالمملكة العربية السعودية – التي تُعرف بتوازنها وحذرها في خوض المخاطر – تحرّكها

العام المنصرم شاركت دول الخليج في وساطة عبر ٤ قارات شملت فنزويلا والبحيرات العظمى وأرمينيا وأذربيجان والقرن الإفريقي وأوكرانيا

بالدرجة الأولى الرغبة في تحصين بيئتها الإقليمية من تداعيات الصراعات المحيطة والاستقطاب الدولي المتنامي، حمايةً لمسار رؤيتها الوطنية الطموحة "رؤية ٢٠٣٠" وضمانًا لاستقرار مقوماتها التنموية. أما قطر، فتجد في دبلوماسية الوساطة امتدادًا طبيعيًا لهويتها كدولة صغيرة استطاعت أن تبني حضورًا يفوق حجمها الجغرافي، مستفيدةً من قدرتها على إقامة شبكة متنوّعة من العلاقات الدبلوماسية والانخراط في ملفات تتجنبها قوى أخرى. في حين تميل الإمارات العربية المتحدة إلى اتباع نهج انتقائي مدروس، يركز على القضايا التي ترى أن لديها فيها أدوات التأثير الفاعل والنفوذ الكافي لإحداث تغييرات تصب في مصلحتها الاستراتيجية. أما سلطنة عُمان، فتبقى وفيّة لنهجها التاريخي القائم على الوساطة الهادئة، مفضلة الأدوار التي يمكن أن تضطلع فيها بدور فريد يركز على التيسير وبناء الثقة بين الأطراف، دون الاصطفاف أو الانحياز. وتتأثر هذه المقاربات جميعها – بدرجات متفاوتة – بمدى ارتباط النزاع المعني بمصالح الحلفاء الغربيين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة؛ إذ يمثل هذا العامل أحد المحددات التي تدفع الدول الخليجية إلى الانخراط في جهود الوساطة أو التريث بشأنها.

لقد تحولت الوساطة ذاتها إلى أداة دبلوماسية توظفها دول الخليج للحفاظ على النفوذ الأميركي وتعزيزه في المناطق التي تمثل أهمية حيوية لمصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك علاقاتها الثنائية المعقدة مع واشنطن. فعلى الرغم من أن بعض هذه الدول بات يمتلك خبرات متقدمة في إدارة الحوار وتيسير التسويات، فإنها ما تزال تميل إلى استدعاء القيادة الأمريكية أو دعمها – ولو في الحد الأدنى – للضغط على الأطراف المتنازعة وضمان تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، خاصة في ظل صعوبة الحفاظ على تركيز واشنطن طويل الأمد في ملفات المنطقة. فخلال العام الماضي وحده، شاركت الولايات المتحدة في ست عشرة مبادرة وساطة تقودها دول خليجية، توزعت على النحو الآتي: سبع مبادرات بالشراكة مع قطر، وخمس مع السعودية، واثنتان مع الإمارات، واثنتان مع سلطنة عُمان. وفي كثير من هذه الحالات، كانت دول الخليج توفر قنوات التواصل والموارد والبيئة الملائمة للمحادثات، فيما تضطلع الولايات المتحدة بمهام الضغط الدبلوماسي وضمان التنفيذ وتقديم الحوافز الاقتصادية أو الاستثمارية التي تدعم مسار التسويات. وتكشف التجارب الحالية، بدءًا من الوساطة بين إسرائيل وحركة حماس وصولاً إلى المفاوضات بين أطراف النزاع في السودان وتيسير الاتصالات بين أرمينيا وأذربيجان، إن الولايات المتحدة تبقى الطرف الوحيد القادر على ممارسة التأثير الحاسم لترجيح كفة الحلول. مع ذلك، تحرص الدول الخليجية على احترام حدود شراكتها الأمنية مع واشنطن، وتتحسب من تحمل عبء قيادة عملية سلام كاملة وحدها، مفضلة أن تبقى وسيطًا مرنًا وفاعلاً في آن واحد.

لم تقتصر الجهود على الولايات المتحدة فحسب، بل شارك في بعض المسارات شركاء غربيون آخرون، حيث تعاونت كل من النرويج وسويسرا مع المملكة العربية السعودية في ملفّي الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والأزمة السودانية. ووقعت قطر اتفاقيات شراكة مع عدد من الوسطاء الغربيين، في خطوة تعكس اتجاهاً متزايدًا نحو تأسيس نموذج جديد من الدبلوماسية المرنة متعددة الأطراف، يتكامل فيه دور كل وسيط وفق ما يمتلكه من أدوات ومزايا نسبية. وفي جميع الحالات التي تتطلب إعادة إعمار وتنمية ما بعد النزاعات، ما تزال دول الخليج تعتمد على خبرات شركائها الغربيين المتمرسين في هذا المجال، على الرغم من بدايات انخراطها المتزايد في مشروعات التنمية وإعادة البناء، بما يعكس تطوّرًا تدريجيًا في رؤيتها لدورها الدولي.

لا تخلو جهود الوساطة والتيسير التي تضطلع بها دول الخليج العربي من عقبات؛ إذ لا يزال قسم كبير من مساعيها في تسوية النزاعات يكتسي طابعًا شخصيًا، ويستند إلى حلقة ضيقة من القادة والمستشارين. ومن المؤكد أن بإمكان هذه الدول الارتقاء بمهنية أجهزتها الدبلوماسية عبر استحداث فرق متخصصة من المفاوضين المؤهلين، وخبراء تحليل النزاعات، وأصحاب الكفاءة في تصميم آليات المتابعة والتنفيذ والرصد. وتكتسب مسألة التنسيق بين مسارات الوساطة المتعددة أهمية قصوى لتجنب "الانتقائية في اختيار منبر الوساطة. (بمعنى أن عدم التنسيق يسمح للأطراف المتنازعة بالمماطلة واختيار "المحفل" الأضعف

بدأ قادة دول الخليج في الاضطلاع بدور أكبر في حفظ الاستقرار الإقليمي بثقة متنامية وبخطى واثقة ولكن حذرة

أو الأكثر مرونة لتحقيق مصالحها على حساب الحل الشامل والعادل).

في الوقت ذاته، لقد تضمنت العديد من المساعي الدبلوماسية الخليجية وسطاء يرتبطون بعلاقات مع طرفي النزاع، لكنهم أدوا دورًا محايدًا أحيانًا على مر السنين، بالتعاون مع دبلوماسيين من دول أخرى. ورغم أن بعض المنتقدين قد يذهبون إلى أن دول الخليج تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة من وراء وساطتها، فإن هذا الطرح يتجاهل جوهر الأمر؛ فالدبلوماسية، في أساسها، كانت دائمًا مزيجًا من المبادئ والاعتبارات الواقعية. ويبقى المعيار الأهم هو النتائج المحققة: هل تم إنقاذ أرواح؟ هل عُقدت اتفاقيات هدنة؟ هل أمكن احتواء النزاعات؟ وبشكل عام، وفي زمن تتزايد فيه صعوبة التوصل إلى حلول دائمة للأزمات ويتعقد فيه قياس النجاح، تشكل الوساطة الخليجية إضافة إيجابية واضحة في المشهد الدولي.

من السودان إلى أوكرانيا، تستمر الحروب ويخبو صوت الدبلوماسية، وتبقى المؤسسات الدولية أسيرة الجمود. وسط هذا الاضطراب، تبرز نخبة جديدة من الوسطاء والمُيسّرين الذين يمتلكون نفاذًا إلى كافة الأطراف، مدفوعين بطموح التأثير والقدرة على استثمار شبكة علاقاتهم في مفاصل صنع القرار، من واشنطن إلى بكين مروراً بأوروبا وموسكو. وفي عالم تعيق فيه المنافسة بين القوى الكبرى التوصل إلى توافق، وتتضاءل فيه سطوة العواصم الغربية، تلوح الدبلوماسية المرنة التي تقودها قوى إقليمية صاعدة كخيار أكثر واقعية، أو كركيزة محورية لأي مسعى دولي مشترك يهدف إلى وضع حد لكل تلك الحروب.

* الرئيسة التنفيذية لمجموعة الأزمات الدولية puorG sisirC

جهود المملكة العربية السعودية في إرساء السلام والاستقرار الإقليمي والدولي

حضور السعودية في مشهد السياسة الدولية المتغير يؤهلها لتحقيق نجاحات في قضايا السلم العالمي

ممارسة الوساطة في العلاقات الدولية تعني تسهيل حل النزاعات بين الأطراف المتنافسة من قبل طرف ثالث حيث تعمل الدول الوسيطة كأطراف محايدة بهدف دفع الأطراف للتفاوض والوصول إلى إيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى حل سلمي، وبذلك تسعى الوساطة التي تقوم بها الدول إلى استخدام أدواتها الدبلوماسية وإمكاناتها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الدولية لحل النزاعات وتقريب وجهات النظر بين الأطراف لخلق بيئة مناسبة يمكن من خلالها التعامل مع الديناميكيات السياسية المعقدة المحيطة بالقضايا التي يراد التوسط من أجلها. المملكة العربية السعودية شهدت عبر تاريخها الكثير من الأنشطة الدبلوماسية الساعية إلى إرساء السلام والاستقرار عبر التوسط المباشر وغير المباشر في كثير من القضايا الإقليمية والدولية

د. علي بن حمد الخشيبان

وقد أدى هذا الاتجاه الدبلوماسي إلى وضع المملكة العربية السعودية كقوة رئيسية ساهمت في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط بالدرجة الأولى وقد أدى ذلك إلى ظهور السعودية كوسيط ذي مصداقية عالية في الأزمات العالمية أيضاً.

شهد التاريخ السعودي الكثير من النماذج الناجحة في الوساطة سواء الإقليمية أو الدولية حيث عملت الدبلوماسية السعودية على إنجاز الكثير من المهام المتعلقة بتحقيق السلام من خلال الوساطة بين الدول، فالسعودية في المفهوم الإقليمي والدولي هي نموذج حضاري يمتلك مكانة إقليمية ودولية قادرة على تحقيق الإنجازات الدبلوماسية، كما أن التحول السعودي الذي أحدثته رؤية السعودية ٢٠٣٠ صنعت فارقًا سياسيًا دعم تحقيق الإنجازات السياسية عبر نشر السلام وتحفيز المنطقة العربية على تبني الاستقرار كمعيار حقيقي للتطور ، ويمكن ملاحظة هذا التطور الدبلوماسي من خلال ما حققته السعودية من انفتاح إقليمي ودولي ساهم في إعادة تشكيل الدور السعودي الذي يتقدم بثقة نحو منصة القيادة في الشرق الأوسط.

الدبلوماسية المتخصصة:

استخدام المملكة العربية السعودية لدبلوماسيتها المتخصصة ينعكس بشكل كبير على النجاح الذي تحققه هذه الدبلوماسية حيث تؤدي تلك الجهود إلى تأثير واسع على السياسة الإقليمية والدولية بالاستفادة من نقاط قوتها الفريدة لتوسيع نطاقها وتأثيرها وهذا ما ساهم في اكتساب السعودية القدرة على التأثير واكتساب الأهمية الأوسع في السياسة الإقليمية والدولية.

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية دائمًا ما ترتكز بشكل أساسي على استراتيجية تحافظ على الجغرافيا والتاريخ مستقراً في المنطقة العربية وتأمين الاستقرار الإقليمي مما يعني تطور جهود الوساطة وإحلال السلام بشكل كبير، فحضور المملكة في المشهد المتغير في السياسة الدولية يؤهلها للعب دورًا بارزًا في تعزيز سلوكها الدبلوماسي لتحقيق النجاحات المنشودة في قضايا السلم العالمي، وهذا يؤدي إلى نتيجة مهمة ومطلوبة للسعودية يمكن ترجمتها من خلال القدرة السعودية على حماية مصالحها ورفع سمعتها العالمية عبر النجاحات في المساعي الإقليمية والدولية .

دول الخليج بقيادة السعودية لديها فرصة الوساطات الإقليمية والدولية من خلال مجلس التعاون صاحب النهج الواقعي وغير الموجه ما يمنحه الثقة والقدرة

التبني السعودي للنهج الاستباقي في دعم وتعزيز السلام والوساطة في النزاعات الإقليمية والدولية ساهم في تقديم السعودية كقوة متوسطة عالميًا وقوة رائدة في الشرق الأوسط تسعى إلى تحقيق الاستقرار في منطقة متعددة الأقطاب ومتعددة الأزمات، وذلك من خلال استخدام المسارات الحيادية في الأزمات السياسية أو الصراعات المباشرة وقد نجحت السعودية في تقديم نفسها كوسيط دبلوماسي رئيسي في الكثير من القضايا الإقليمية والدولية التي عملت عليها وحققت من خلالها النجاح الكبير.

لقد استطاعت السعودية وفي ظروف دولية مختلفة أن تسهل عملياتها في التوسط وإحلال السلام من خلال تسهيل عمليات الحوار أو من خلال طرح المبادرات التي تضع الأسس للسلام والمفاوضات ومعالجة الصراعات والمساعدة في توليد المبادرات ودعم الاتفاقات ونشهد ذلك بوضوح في الكثير من القضايا التي رعتها السعودية عبر تاريخها.

جهود سعودية نحو إرساء السلام:

قبل الحديث عن الجهود السعودية لابد من الإشارة إلى أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ساهمت بشكل مباشر في ترسيخ ودعم المعايير الدبلوماسية الداعية إلى تحقيق الاستقرار عبر السلام من خلال المبادرات الدبلوماسية القائمة على المشاركة المتعددة الأطراف للعب أدوارًا فاعلة كوسيط يسعى لتحقيق السلام انطلاقًا مما تتمتع به السعودية من نفوذ جيوسياسي كبير تعززه مكانتها كقوة إقليمية ينظر إليها عبر مقوماتها السياسية والاقتصادية، فالسعودية تمتلك احتياطيات هائلة من الطاقة وهي أكبر مصدر للنفط في العالم كما تعلب دوراً مهمًا كمركز للاقتصاد العالمي والإقليمي وهي عضو في مجموعة العشرين وعضو فاعل في أهم وأكبر المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الأصول الدبلوماسية السعودية التي تشكلت عبر التاريخ

الوساطات السعودية وضعت المملكة قوة رئيسية ساهمت في استقرار الشرق الأوسط وظهورها كوسيط ذي مصداقية في الأزمات العالمية

السعودي ساهمت وبشكل كبير في بلورة ديناميكيتها الإقليمية والدولية كلاعب رئيسي في قضايا الوساطة، وهنا تجدر الإشارة إلى واحدة من أهم المبادرات في الوساطة الدبلوماسية في الشرق الأوسط حيث اتفاق الطائف الذي يقف كشاهد تاريخي يرصد الجهود السعودية في تحقيق الوساطة والسلام، فاتفاق الطائف هو الاسم الذي تعرف به وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي وضعت بين الأطراف المتنازعين في لبنان وذلك بوساطة سعودية في سبتمبر ١٩٨٩م، في مدينة الطائف وأقر بقانون لبناني بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩م،منهياً الحرب الأهلية اللبنانية، وذلك بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على اندلاعها وراح ضحيتها الكثير من المدنيين وقد ساهم النجاح السعودي باتفاق الطائف في إنهاء مفارقة مأساوية ومدمرة كادت أن تلحق الضرر ليس بلبنان وحدها، ولكن في كل المنطقة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى مبادرة السلام العربية في العام ٢٠٠٢م، والتي أطلقتها المملكة العربية السعودية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي تهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليًا على حدود ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل، الالتزام السعودي الطويل بهذه المبادرة أدى إلى اعتراف دولي بدولة فلسطينية ذات سيادة انطلق من أروقة الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥م حيث اعترفت ١٥٧ دولة من أصل ١٩٣ بالدولة الفلسطينية بعد أن كان يتم التعامل معها كدولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نوفمبر ٢٠١٢م.

وهنا لابد من الإشارة إلى الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية كوسيط رئيسي للمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في العالم وذلك من خلال الرعاية السعودية بقيادة سمو ولي العهد للمحادثات التي جرت بين الجانبين الروسي والأمريكي حول الأزمة الأوكرانية في نهاية شهر مارس من العام ٢٠٢٥م، وقد هيأت السعودية الأجواء البناءة لنجاح تلك المحادثات التي أثمرت عن مجموعة من الاتفاقات التي تصب في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي بالإضافة إلى دور السعودية المميز في عملية تبادل الأسرى التي تمت بين روسيا وأكرانيا حيث كان الدور السعودي بقيادة سمو ولي العهد حاسمًا في تلك الصفقة.

السعودية صانع الإجماع الخليجي:

المملكة العربية السعودية دعمت وشجعت الدول الخليجية للعب أدوار مهمة في مبادرات السلام والأمن المستقبلي للمنطقة فمن خلال مكانتها الجغرافية والتاريخية استطاعت أن تدفع الدول الخليجية من أجل استثمار نفوذها الاقتصادي والسياسي لتعزيز الاستقرار ومن هنا فقد عملت السعودية على وقف التصعيد مع المحيط الإقليمي بجميع دوله من خلال العمل على خفض التصعيد في المنطقة حيث عكست الاتفاقية السعودية الإيرانية هذا المسار لتؤكد النهج السعودي الواقعي في التعامل مع قضايا المنطقة والمحيط الدولي.

ومن هنا يمكننا التأكيد بأن المسار السعودي والخليجي في تعزيز الوساطة الإقليمية والدولية التي تؤدي إلى اتفاقات إقليمية ارتبط دائمًا وأبدًا بحماية المصالح الخليجية وحماية طرق التجارة مع العالم مما يعني نجاح استراتيجيات الدول الخليجية في مسارها التنموي والاقتصادي، دول الخليج اليوم بقيادة المملكة العربية السعودية تمتلك الفرصة لكي تلعب دورًا بارزاً في الوساطات الإقليمية والدولية وتنسيق أعمالها في ذلك من خلال واحدة من أعرق المؤسسات في المنطقة والعالم مجلس التعاون الخليجي والذي عرف عنه النهج الواقعي وغير الموجه، وهذا ما يمنح هذا التجمع السياسي الثقة والقدرة على مواجهة الصراعات المعقدة.

التجارب الدبلوماسية الناجحة التي خاضتها الدول الخليجية خلال العقد الماضي فيما يتعلق بنهج التوسط في الأزمات أمر مشجع للكثير من المبادرات التي يمكنها أن تنطلق من خلال مجلس التعاون الخليجي وباسم جميع دوله الست التي تستخدم ذات المسار الدبلوماسي في مبادراتها، فدول الخليج عبر تجربتها في هذا المجال أصبحت ماهرة دبلوماسياً في توفير بيئة آمنة وجديرة بالثقة للأطراف المتنازعة، وهذا يدل على أن ما طورته دول الخليج من أساليب في مجال التوسط أصبح جزءًا من قيمها وتقاليدها الدبلوماسية التي تتم في أجواء آمنة تتجاوز الخلافات العلنية .

منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم حراكًا في جوانبها السياسية وكذلك الاقتصادية وهذا ما منحها سمة عدم الاستقرار ولذلك فإن إمكانية تحولها إلى منطقة تبني الجسور الدولية أمر قابل للتحقق، بل مطلوب وخاصة في قضايا حساسة مثل القضية الفلسطينية التي لعبت فيها المملكة العربية السعودية دورًا بارزًا من أجل الحصول على الدعم الدولي والإقليمي للمبادرة الداعية إلى حل الدولتين وفي الحقيقة فإن الدعم الدولي عبر الاعتراف بالدولة الفلسطينية يمثل فرصة مثالية للوصل إلى حل جذري لواحدة من أطول الأزمات في العالم.

خاتمة:

جهود المملكة العربية السعودية في إرساء السلام والاستقرار الإقليمي والدولي تعكس بوضوح المكانة المتزايدة للسعودية إقليميًا ودوليًا، وهذا يؤكد ترقّيها كدولة فاعلة قادرة على مواجهة العديد من التحديات التي يمكنها أن تؤثر على فعالية الدور السعودي كوسيط عالمي، وذلك من خلال استثمار السعودية لنهجها الدبلوماسي الرصين وعلاقاتها الدولية المتشعبة، وقد شهد العالم خلال السنوات الماضية المهارة السعودية التي أدت في النهاية إلى تعزيز المصداقية السعودية كوسيط يمكنه الحصول على ثقة جميع الأطراف ولعل التجربة السعودية في الوساطة بين أمريكا وروسيا وأوكرانيا خير دليل على صحة النهج السعودي وسلامته.

المملكة العربية السعودية في مسارها نحو إرساء السلام والاستقرار إقليميا ودوليا ساهمت بقوة في تشكيل معالم السلام والأمن الإقليمي والدولي بهدف بناء مستقبل عالمي يحمل في طياته الأمن والاستقرار المؤدي إلى نتيجة واحدة ترسخ النجاح الدائم والمستمر للجهود السعودية في تحقيق الأمن والسلام إقليميًا ودولياً.

* أكاديمي وباحث وكاتب - سعودي - المملكة العربية السعودية

نحو وساطة خليجية فاعلة للصراعات الإقليمية

تطوير استراتيجيات الوسطاء بنظام للإنذار المبكر لرصد مؤشرات الصراعات واقترابها من الحروب

أبدت دول الخليج العربي خلال العقود الأربعة الماضية اهتماماً متزايداً بلعب دور الوسيط في العديد من الصراعات الإقليمية والدولية. فقد توسطت المملكة العربية السعودية في عدة نزاعات، أبرزها الحرب الأهلية اللبنانية التي أفضت إلى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م، منهيةً بذلك الحرب الأهلية هناك. كما قامت بدور الوسيط في اليمن من خلال "المبادرة الخليجية" (٢٠١١-٢٠١٥م)، التي شكلت إطاراً لعملية انتقال السلطة من الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى حكومة انتقالية. وتوسطت أيضاً فيما عُرف بـ "اتفاقية مكة" عام ٢٠٠٧ م، لإنهاء الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، وتواصل جهودها بالتعاون مع أمريكا للمساهمة في إنهاء الحرب الأهلية في السودان ووقف الاقتتال بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.

أ.د. إبراهيم فريحات

وقامت قطر بالوساطة في الأزمة السياسية اللبنانية عام ٢٠٠٨م، التي استمرت ثمانية عشر شهراً، وأسفرت عن اتفاق الدوحة الذي مهّد الطريق لتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان. كما لعبت دور الوسيط بين الحكومة السودانية والمتمردين (٢٠٠٩-٢٠١١م)، ما أدى إلى التوصل إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومؤخراً، استضافت قطر المكتب السياسي لحركة طالبان وسهّلت المفاوضات مع أمريكا، التي تُوِّجت باتفاق ٢٠٢٠م، بين واشنطن وطالبان، تلتها جهود دبلوماسية للانسحاب الأمريكي.

عُمان، التي تُعرف بـ "الوسيط الهادئ"، نجحت في التوصل إلى الاتفاق النووي بين أمريكا وإيران عام ٢٠١٥م، كما أدّت دور الوسيط في جولات متعددة من المفاوضات بين الحوثيين وأمريكا منذ اندلاع حرب اليمن عام ٢٠١٥م.

أما الإمارات، فقد نجحت في التوسط لتبادل ١٨٠ أسيراً بين روسيا وأوكرانيا (٩٠ من كل جانب) في يونيو ٢٠٢٤م.

ولعبت الكويت دوراً محورياً في جهود الوساطة خلال أزمة الخليج عام ٢٠١٧ م، بين قطر ودول الجوار، وتمكنت بالتعاون مع واشنطن من المساهمة في إنهاء الأزمة. كما استضافت المفاوضات اليمنية بين الحوثيين والحكومة عام ٢٠١٦م، ولعبت دور الوسيط بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

لماذا الوساطة؟

هناك العديد من العوامل التي تنطلق منها الوساطة الخليجية في الصراعات، ولا سيما الإقليمية، إضافةً إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها. وتتمثل أبرزها في الحرص على الحفاظ على استقرار المنطقة، وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي لدول الخليج، إذ أن الصراعات لا تُحتوى ضمن حدودها الجغرافية، بل تنتشر وتمدد نحو دول الجوار أولاً، ثم إلى الإقليم وربما إلى المستوى الدولي أحياناً.

يسهم احتواء الصراعات ومنع تمددها في تعزيز الأمن القومي بفعّالية. ومن ناحية أخرى، فإن انعدام الاستقرار واستمرار الصراعات غير المنظّمة يفتح المجال أمام لاعبين إقليميين مؤثرين - مثل إيران وتركيا - لتوسيع نفوذهم في الإقليم، وقد يكون ذلك أحياناً على حساب مصالح دول الخليج. إضافة إلى ذلك، فإن الفاعلين كالتنظيمات المتطرفة يجدون في حالات عدم الاستقرار بيئة خصبة للنشاط والتمدد، كما حدث في حالة تنظيم (داعش) الذي نشأ خلال الحرب في سوريا وامتد نفوذه

راكمت دول الخليج خبرات كبيرة في وساطة الصراعات وبحاجة للبناء عليها لمواجهة التحديات المقبلة عبر "مأسسة الوساطة"

إلى العراق أيضاً.

إضافة إلى تحقيق دول الخليج مكاسب مهمة من خلال وساطتها في الصراعات، إذ تسهم هذه الوساطات في تعزيز قوتها الناعمة وترسيخ دورها ضمن النظام الدولي. فالنجاح في إدارة الوساطة يعزز صورتها كدولٍ تسعى للسلام وتناهض الحروب والصراعات، كما يمنحها الوصول إلى جميع أطراف النزاع، وهو أمر تحتاجه الأطراف الدولية في كثير من الأحيان، خاصة عندما يتعذر على أطراف الصراع التواصل المباشر فيما بينها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، فتح دولة قطر مكتباً لحركة طالبان في الدوحة عام ٢٠١٤م، ثم قيامها لاحقاً بالوساطة بين الحركة وأمريكا، وهي الوساطة التي أفضت إلى الاتفاق الذي تم توقيعه عام ٢٠٢٠م، وانسحبت بموجبه أمريكا من أفغانستان.

تُحقق الوساطة أيضاً مكاسب اقتصادية لدول الخليج، إذ يسهم تحقيق الاستقرار الإقليمي في ضمان أمن مسارات تجارة الطاقة واستمرارية تدفقات رؤوس الأموال، فضلاً عن دعم مشاريع التنويع الاقتصادي التي تشكل ركناً أساسياً في استراتيجيات التنمية الخليجية. كما تتيح الوساطة لدول الخليج تعزيز نفوذها الاقتصادي في مناطق الصراع، من خلال فتح مجالات استثمارية جديدة، لا سيما في مراحل ما بعد النزاع التي تشهد عادة إطلاق مشاريع إعادة الإعمار والتنمية.

علاوة على ذلك، تنطوي الوساطة على أبعاد ثقافية وأخلاقية تتقاطع مع تطلعات الشعوب العربية نحو التضامن مع الشعوب الأخرى، ونبذ الحروب، والسعي إلى إحلال السلام، وهو ما يمنح الدور الوسيط بُعداً معنوياً يعزز مكانة الدولة إقليمياً ودولياً.

مدارس متنوعة في الوساطة

تتبنّى دول الخليج مناهج متعدّدة في وساطاتها للصراعات يمكن تصنيفها في ثلاث مدارس رئيسية

أولاً، استراتيجية الاتصال: التي اعتمدتها سلطنة عمان ودولة الكويت، وتركّز على تسيير التواصل بين أطراف النزاع ونقل الرسائل المتبادلة وتوفير بيئة مناسبة للحوار. يقتصر دور الوسيط هنا على الجوانب الإجرائية دون التدخل في مضمون المفاوضات أو التأثير في مواقف الأطراف، إذ يُترك لهم تحديد محتوى الاتفاق وصياغة بنوده.

ثانياً، استراتيجية الصياغة: استخدمت دولة قطر هذا النهج الذي، إلى جانب تسهيل التواصل بين الفرقاء، يركّز على الانخراط في صياغة الإشكاليات وتأطيرها، وتفسير أقوال الأطراف وتوضيح المعاني، وتخفيف حدة العداء، وتشجيع أسلوب حلّ المشكلات. يتدخّل الوسيط هنا في محتوى المفاوضات، فيقدّم المقترحات، ويعمل على بناء الثقة بين أطراف التفاوض، ويبذل جهداً لتقريب المواقف.

ثالثاً، الاستراتيجية التوجيهية: تميّزت الوساطات السعودية والإماراتية بهذا النهج، حيث يتدخّل الوسيط بفعالية في المفاوضات لتوجيه الأطراف نحو نتائج أو تفسيرات أو حلول محددة، بدلاً من الاكتفاء بتسيير عملية التواصل بينهم. وقد اعتمدت السعودية هذه الاستراتيجية في وساطتها التي أفضت إلى اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان.

تطوير الوساطة لتصبح أكثر فاعلية

يمكن ملاحظة النجاحات التي حققتها الوساطات الخليجية في عدد من الصراعات، حيث راكمت خبرة مبنية على انخراطٍ مكثّف في أزمات متعددة، فتعلّمت من أخطائها وعدّلت من أساليبها، وأصبحت أكثر استجابة لمتطلبات تسوية الصراعات بالطرق السلمية مما كانت عليه في بدايات تدخلها. ومع ذلك، ما تزال المنطقة تعاني من العديد من الصراعات التي طوّرت ديناميكاتها ومجرياتها وأنواعها، فأصبحت أكثر تحدياً لجهود الوساطة. وللأسف، فإن الصراعات العربية اليوم أكثر تعقيداً، بل إن احتمالات تصاعدها في المستقبل تتزايد لأسبابٍ متعدّدة لا مجال للخوض فيها هنا. لذا، تفرض هذه التعقيدات على الوسطاء الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدّماً من الجاهزية والقدرة على التعامل مع الصراعات بتحدّياتها القديمة والجديدة. ويمكن تطوير وساطة الصراعات في المراحل القادمة في المجالات التالية

أولاً، منع الصراعات المسلحة والإنذار المبكر وكما يُقال في الطب "الوقاية خير من قنطار علاج"، وينطبق المبدأ ذاته على الصراعات المسلحة؛ فالحيلولة دون اندلاع الحرب في سوريا، مثلاً، كانت لتكون أكثر فعالية من أي خطة لإعادة الإعمار، إذ لا يمكن لأي استراتيجية مهما بلغت أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء. وعليه، فإن الاستثمار في جهود منع الصراعات من

الوصول إلى مرحلة العنف المسلح أكثر جدوى من أي وساطة لاحقة مهما بُذل فيها من جهد. ويتطلب ذلك من الوسطاء تطوير استراتيجيات تقوم على إنشاء نظام للإنذار المبكر لتطور الصراعات في المنطقة، يرصد مؤشرات اقترابها من التحول إلى العنف والحروب بأشكالها المختلفة. ويُعدّ هذا النمط من جهود حل الصراعات "تدخلاً استباقياً" قادراً على توجيه الصراعات وقيادتها، لا الاكتفاء بالاستجابة لها.

ثانياً، مأسسة عمليات الوساطة وتأسيس مركز خبرة للوساطة في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: يبيّن ما سبق تنوّع المدارس في الوساطة الخليجية وتعدد الصراعات التي جرت فيها. وقد راكمت كل دولة على حدة خبرات واسعة واستخلصت دروساً متنوّعة من ممارساتها الميدانية. يشكّل مركز الوساطة منتدى مهماً لتبادل الخبرات والدروس وتعميم الفائدة بين الأطراف المختلفة، ويضمّ في بنيته "مستودع معرفة". كما يسهم المركز في رصد مراحل تطوّر الصراعات وإطلاق إنذارات مبكرة باقترابها من مرحلة العنف المسلح، مما يمكّن صانع القرار من التدخل في الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك، يساهم المركز في تصميم استراتيجيات وساطة ملائمة لطبيعة كل صراع، إذ لا توجد استراتيجية واحدة تصلح لجميع الحالات، فكل صراع يتطلّب نهجاً خاصاً به. ومن الضروري كذلك تأسيس وحدة تدريب متخصّصة للعاملين في مجالات منع الصراعات المسلحة، والوساطة، وإدارة الصراعات، وتسويتها، وجهود إعادة الإعمار. كل ذلك يصبّ في مأسسة عمليات الوساطة، والردّ على الرأي القائل إن الوساطات الخليجية ما تزال مرتبطة بالأفراد لا بالمؤسسات. ويمكن في هذا السياق الاستفادة من تجارب مؤسسات دولية متخصّصة مثل International Crisis Group و CMI الفنلندية، لتطوير نموذج يناسب خصوصية الوساطة الخليجية

ثالثاً، توسيع إطار الوساطة: يُقال إن النجاح في حلّ الصراع لا يتحقّق بمجرد التوصّل إلى اتفاق سلام بين الأطراف، بل بالقدرة على تطبيقه. ويُظهر تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي بعنوان "مناهج شاملة للوقاية من النزاعات العنيفة" أن أقل من ٥٠٪ من اتفاقيات السلام تؤدي فعلاً إلى إقامة سلام مستدام، فيما تبقى الاتفاقيات الأخرى دون تنفيذ. وعليه، فإن نجاح الوساطة في تحقيق السلام يتطلّب انخراط الوسيط في مرحلة التنفيذ وربط جهود الوساطة ببرامج إعادة الإعمار، بما يعزّز فرص تطبيق الاتفاقيات لا مجرد توقيعها. إن هذا الربط بين الوساطة وإعادة الإعمار يسهم في تجاوز معضلة اختيار الوسيط بين تعزيز "قوته الناعمة" وبين العمل المبدئي من أجل بناء السلام، إذ إن حصر الوساطة في المرحلة التفاوضية فقط قد يُنظر إليه كمحاولة

لتعزيز نفوذ الوسيط أكثر من سعيه لتحقيق سلام حقيقي.

رابعاً، شمولية الوساطة: تعتمد الوساطة في دول الخليج بدرجة كبيرة على الفاعلين الرسميين (المستوى الرسمي)، وهو أمر يمنحها قوة تمثيل ومكانة سياسية، إلا أن هناك مصادر واسعة وغير مستغلة يمكن أن تدعم عمليات الوساطة، تتمثل فيما يُعرف بـ "دبلوماسية المسار الثاني"، أي الجهات غير الرسمية من خبراء ومنظمات غير حكومية تمتلك هامشاً أوسع من الحرية للمشاركة في جهود الوساطة، كونها لا تمثّل الدولة رسمياً. وتشكل جهود المسار الثاني مكمّلاً وليس بديلاً لدور الوسطاء الرسميين، إذ يمكنها تنظيم ورش عمل لتوليد أفكار جديدة للحلول، وفتح نقاشات في منتديات بعيدة عن الأضواء الإعلامية، بما يعزّز أداء الوسطاء الرسميين ويزيد من فرص نجاحهم

خامساً، شفافية الوساطة: غالباً ما تُقابَل جهود الوساطة في مناطق الصراع بشيء من الشك والريبة من قبل أطراف النزاع، والوساطة الخليجية ليست استثناءً من ذلك. لذا، فإن تعزيز الشفافية في عملية الوساطة يسهم في رفع مستوى الثقة وتوسيع فرص النجاح وتسهيل تعاون الأطراف. ويمكن للوسيط أن يكون أكثر شفافية من خلال توضيح أهداف الوساطة، والمدة الزمنية المتوقعة، وآليات العمل، بما يطمئن أطراف الصراع إلى جدية الوساطة ونزاهة مقاصدها.

سادساً، الشراكة والتنسيق بين الوسطاء: تُنتقد الوساطة الخليجية أحياناً بأنها تعمل بشكل أحادي ومنعزل عن الوسطاء الآخرين، مما يحدّ من قدرتها على تحقيق اختراقات في الصراعات المسلحة. إذ لا يمكن لأي وسيط أن يمتلك جميع مقومات الوساطة المثالية، فهناك من يتمتع بـ "شرعية التدخل"، أو "قوة التأثير"، أو "الخبرة اللازمة"، أو "العلاقات المناسبة" مع أطراف صراع معيّن. لذلك، فإن بناء شراكات وتنسيق فعّال بين الوسطاء يسهم في تحقيق تكامل في الأدوار، ويعزز كفاءة الأداء بما يتناسب مع حجم التحديات التي تواجه جهود الوساطة. وقد شكّلت الشراكة المصرية-القطرية مثالاً مهماً على هذا التنسيق، إذ لعبت دوراً حيوياً في التعامل مع التحديات التي رافقت الوساطة خلال حرب غزة

سابعاً، الجوانب الأخلاقية للوساطة: في بعض الحالات، تسعى أطراف الصراع، ولا سيما في الصراعات غير المتكافئة في القوة، إلى استغلال دور الوسيط لتمرير اتفاقيات مجحفة وظالمة بحق الطرف الأضعف. لذا، فإن الحذر ضروري في مثل هذه الأجواء لتفادي توظيف الوساطة في خدمة أجندات أطراف محددة، خصوصاً الأطراف الأكثر نفوذاً في الصراع. وتمثّل مأسسة الوساطة عاملاً أساسياً في فحص الجوانب الأخلاقية للصراعات، ونشر الوعي بها، واقتراح الإجراءات الكفيلة بضمان عدم انتهاكها من قبل أيٍّ من الأطراف المتنازعة.

أخيراً، يمكن القول إن الصراعات في الإقليم تشعّبت وتطوّرت، وأن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة قد تمتد لعقود، خاصة في ظل تراجع النفوذ الإيراني وتزايد الهيمنة الإسرائيلية. في هذه المرحلة، قد تنشأ صراعات جديدة وتتفاقم أخرى قائمة، إلى أن يستعيد النظام الإقليمي توازنه من جديد. في المقابل، راكمت دول الخليج العربي خبرات كبيرة في وساطة الصراعات، وهي بحاجة إلى البناء عليها لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة، بدءاً بالانتقال إلى مرحلة جديدة ترتكز على "مأسسة الوساطة" بأبعادها المختلفة.

* أستاذ النزاعات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا ـ الرئيس المؤسس للجمعية العربية لدراسات الصراع ـ والمحرر المشارك لكتاب "وساطة الصراع في العالم العربي" (دار نشر جامعة سيريكيوز ـ نيويورك ٢٠٢٣).

نماذج لجهود المملكة في حل الخلافات بين الدول العربية

تاريخ السعودية حافل بالتوسط بين الدول العربية بناء على طلبها أو برغبة المملكة لتوحيد الصفوف

يمكن ضغط العلاقات (السياسية) الدولية، في ظاهرتين (متناقضتين) رئيسيتين فقط، هما: التعاون والصراع وما بينهما. وهناك بالطبع مستويات متعددة مختلفة، للتعاون... فهو يبدأ من الاتصالات الودية، بين المسؤولين الحكوميين، ويتصاعد، ليصل إلى درجة التحالف و"الاتحاد"، بين الأطراف المعنية. وكذلك الصراع...يبدأ، ويتطور، ليصل إلى ما لا تحمد عقباه، ليصل إلى مستوى الأزمة، ومن ثم الحل أو الحرب. وأن علاقة أية دولة بأخرى، في أي وقت معين، تحتوي على عناصر من الظاهرتين... التعاون (السلام) والصراع (الحرب). وقد يغلب التعاون على العلاقة، وقد يغلب الصراع. ومن النادر ألا ترتبط كل دولة من دول العالم بعلاقات مع غيرها، من الدول الأخرى، وخاصة في العصر الحالي... حيث سهل الاتصال والمواصلات، بما جعل العالم الآن، عبارة عن "قرية كبيرة واحدة". وأصبح كل جزء من العالم يعتمد على الآخر... في عصر "الاعتماد المتبادل".

أ.د. صدقه بن يحيى فاضل

وينطبق ذلك على الدول العربية الحديثة. إذ ينشب فيما بينها، أو فيما بين بعضها، من حين لآخر خلافات، تصل إلى مرحلة الأزمة الدولية. وكثيرًا ما تصل هذه الأزمة إلى مرحلة الحرب، وتبادل إطلاق النار، بين الأطراف المعنية، إن لم تحل، إما قبل أن تتفاقم، أو بعد ذلك. وهنا، نجد المملكة العربية السعودية، أو الشقيقة الكبرى، كما يشير إليها البعض، تتدخل، عبر "الوساطة" الموافق عليها من قبل الأطراف المعنية. فمن "وسائل" حل الصراعات الدولية، الوساطة، أو المسعى الحميد، أو الدبلوماسية المؤقتة، التي تمارس عبر "المبعوثين الخاصين". و"المبعوث الخاص" هو الدبلوماسي المكلف من رئيس الدولة، أو نائبه، للقيام بمهمة تفاهم معينة، مع مسؤولين في دول أخرى. وتنتهي مهمته بانتهاء ما كلف به.

والدبلوماسية لا تتوقف غالبًا... حتى في حالة لجوء الدولة إلى الوسائل الأخرى ... بما في ذلك الأداة العسكرية (الصراعات والحروب المسلحة). فالتواصل يرى دائما فيما بين الأطراف المعنية، وغالبًا ما لا ينقطع، حتى في حالة الوساطة، من قبل دولة أخرى، وفي أسوأ حالات العلاقات بينهم.

ومن شروط السياسي (الدبلوماسي) الماهر هي قدرته على أن يجنب بلاده الصراع مع الغير، ويحل الخلافات فيما بين الغير سلمًا، ما أمكن. وبما أن الحرب تعتبر، في الغالب، كارثة، أو عبء ثقيل، على أطرافها، فإن السياسي الحكيم هو الذي يتفادى إيقاع بلاده في أي حرب، بدءًا من تجنيبها، عبر الدبلوماسية، الصراع، الذي قد يؤدى إلى الحرب.

ورغم تفرد كل صراع دولي- تقريبًا- بخصائص وظروف مختلفة، إلا أن هناك "آليات" أساسية ... تستخدم في إدارة وحل معظم الصراعات الدولية، وفي إطار الاتصال والتفاوض. ومن أهم هذه الآليات كل من: الوساطة /الدبلوماسية. ولعل أهم مؤشرات الصراع هي حركات التصعيد / أو التهبيط، أي ارتفاع درجة التوتر، أو انخفاضها.

وفي الواقع، فإن للصراع الدولي- أي صراع دولي- مدى كثافة، ودرجات. فهو يبدأ من نشوب خلاف، وربما تبادل العبارات غير الودية والاتهامات بين المسؤولين في أطرافه... ويتصاعد ليصبح نزاعًا... وقد يتصاعد أيضًا، ليصبح أزمة. ووصول الصراع الدولي لدرجة الأزمة يعني قرب وصوله إلى ذروته، الحرب. وعندها يندلع الحرب (كما يحصل أحيانًا) أو يتم التوصل إلى حل (كما يحصل غالبًا).

ويمكن وصف الصراع الدولي قبل وصوله إلى نقطة الأزمة، بأنه صراع دولي عادي. أما عند وصوله إلى مرحلة الأزمة، فيصبح صراعًا دوليًا ساخنًا، يحتاج إلى تعامل (إدارة) عاجل وحاسم. وفي كل الأحوال، فإن الدبلوماسية (بعنصرها الرئيس المفاوضات/الوساطة) هي الوسيلة الأهم، التي تنظم وتدير العلاقات الدولية في حالتي التعاون والصراع (السلم والحرب). وفي حالة الصراع الدولي، في كل مراحله، تبرز الحاجة الماسة إلى الدبلوماسية، التي تمسي أكثر إلحاحًا وضرورة، كأبرز ما يتعامل مع الصراع الدولي، ويطفئ نيرانه ويضع حدًا للهيبه، ويحله، بشكل أو آخر.

وتتميز الدبلوماسية (المفاوضات/الوساطة) في حالة الصراع الدولي بنفس ما تتميز به عادة من خصائص. ولكنها في حالة الصراع الدولي تظهر لها خصائص مختلفة قليلاً. إذ تعمل في أجواء متوترة، وتحت ضغوط أكبر، تتطلب قرارات عاجلة وحاسمة. ففي حالة الصراع الدولي، وخاصة الصراع المحتدم والحاد، فإن أهم ما تتميز به المفاوضات/الوساطة هو التالي

ضرورة التفاوض القصوى، لوقف كارثة الاشتباك المسلح، الحرب.

خضوع المتفاوضين لضغوط كبيرة، لحل الصراع سلمًا، قبل فوات الأوان.

ضرورة إنهاء الصراع بتحقيق أهداف الأطراف المعنية، أو أكبر قدر ممكن منها.

محدودية الوقت المتاح لإنهاء الصراع سلمًا.

توتر أجواء المفاوضات، وارتفاع صعوبة التواصل فيما بين أطراف الصراع المعني.

وللمملكة العربية السعودية تاريخ حافل في التوسط فيما بين الدول العربية، بناء على طلبها، وعلى رغبة المملكة المعروفة بالسعي لرأب الصدع، وتوحيد الصفوف، ما أمكن، فيما بين الدول العربية الشقيقة. وكانت معظم الوساطات السعودية تحاول التوسط لتقريب وجهات النظر فيما بين الفرقاء في هذه الدول، ووقف سفك الدماء. ولعل أهم وساطات المملكة الحديثة يمكن تلخيصها فيما يلي:

الصومال: (١٩٩٢م): بعد الإطاحة بحكومة زياد بري، دخلت الصومال في صراع أهلي طاحن. وقد تدخلت المملكة للمصالحة بين الفرقاء الصوماليين، والعمل على استقرار الصومال.

لبنان: (١٩٨٩م): بعد حرب أهلية طاحنة، استمرت خمسة عشر عامًا، توسطت المملكة بين الفرقاء اللبنانيين، لإنهاء هذه الحرب، واعتماد "وثيقة الوفاق الوطني" (اتفاق الطائف) الذي

الوساطات السعودية تحاول التوسط لتقريب وجهات النظر فيما بين الفرقاء في هذه الدول ووقف سفك الدماء

أكد على استقلال لبنان، وسيادته. كما وضع إلغاء الطائفية هدفًا له. ولكن النظام السياسي اللبناني لم يستطع حتى الآن، نبذ الطائفية.

سوريا: (٢٠٢٤-٢٠٢٥م): تابعت المملكة بقلق ما عاناه الشعب العربي السوري، خلال العقود الخمسة الأخيرة، من ظلم وقهر، وعدوان، واستبداد، على يد النظام السوري الأسدي. وبمجرد سقوط ذلك النظام، وهروب رئيسه بشار الأسد، نشبت خلافات حادة فيما بين بعض الفرقاء السوريين. هنا تدخلت المملكة لإصلاح ذات البين. وقد تضمنت الوساطة السعودية ما يلي:

أ - إعادة العلاقات السعودية-السورية، التي كانت مجمدة.

ب - دعم الحكومة السورية الجديدة، سياسيًا واقتصاديًا، لتعزيز الاستقرار والنمو في سوريا.

جـ - دعم التعاون الاقتصادي السعودي-السوري، بما في ذلك توريد النفط والغاز.

د - مصالحة سوريا بأمريكا، ورفع العقوبات الأمريكية عن سوريا، بوساطة سعودية، هدفها دعم سوريا دوليًا.

فلسطين: (٢٠٠٧م): وقع في مكة المكرمة، بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٧م، اتفاق مكة بين فتح وحماس، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، يرحمه الله. حيث اتفق الطرفان على وقف المواجهات العسكرية بينهما، في قطاع غزة، وتشكيل حكومة، وحدة وطنية. وبموجب هذا الاتفاق أيضًا وافقت حماس على الاتفاقيات التي أبرمتها فتح مع إسرائيل.

اليمن: (٢٠١١م): كما هو معروف، تتوسط المملكة، بمشاركة عمانية وإماراتية، بين الحكومة اليمنية الشرعية، والمتمردين الحوثيين، حرصًا على سلامة الشعب اليمني، ووقف سفك دمائه في هذا الصراع.

السودان: (٢٠٢٣م- الآن): كانت مفاوضات جدة سلسلة من المحادثات التي تجري بين القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، برعاية المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، إثر الصراع الدامي الذي نشب بين الجيش السوداني، وما يسمى بقوات الدعم السريع، يوم ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، وما زال مستمرًا حتى الآن.

وقد قامت المملكة، ودول عربية أخرى، بدور الوسيط... وهو الدور الذي كان يجب أن تقوم به جامعة الدول العربية، فهو من صميم وظائفها. وتلك هي إحدى نقاط القصور في أداء الجامعة. وقد يقول قائل إن هذه الوساطات السعودية لم تنجح تمامًا. والواقع، أنها، وإن لم تنجح تمامًا، فقد نجحت في تخفيف حدة الخلافات فيما بين المعنيين، ومهدت الطريق للمصالحة التامة. ويلام الأطراف المعنيون لعدم التزامهم بما كانت تفرضه هذه الوساطة من التزامات لصالح وطنهم.

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا، أستاذ العلوم السياسية

دور المملكة العربية السعودية في حل الأزمات على المستويين الإقليمي والدولي

دور السعودية في دعم الاستقرار العربي ليس طارئًا بل متجذرًا يقوم على المسؤولية والتكامل والازدهار

تُعد المملكة العربية السعودية واحدة من أبرز القوى الإقليمية والدولية التي تمتلك تأثيراً مباشراً وغير مباشر في إدارة الأزمات وحل النزاعات، سواء في محيطها العربي والإسلامي أو على المستوى الدولي، وقد أتاح لها موقعها الجغرافي الاستراتيجي وثقلها الاقتصادي ومكانتها الدينية إلى جانب سياستها الخارجية المتوازنة أن تكون لاعباً رئيساً في النظام الدولي، فمنذ اتفاق الطائف ١٩٨٩م، مروراً بمبادرة السلام العربية ٢٠٠٢م، ودورها في الحرب الأوكرانية / الروسية، والأزمة الهندية / الباكستانية ووصولاً إلى ترأسها مؤتمر حل الدولتين في الأمم المتحدة، وتمسكها الدائم في مسؤوليتها عن استقرار أسواق الطاقة العالمية خلال الأزمات، وغالباً لا تعترف بالحياد أو المشاهدة في جميع الأزمات التي تعصف بالعالم بل تنخرط بفاعليه في صياغة الحلول وصناعة التوازنات.

د. هاجد بن يحيى الأصلعي

وهناك أسس استراتيجية هامة لدور المملكة العربية السعودية لتدخلها في حل الأزمات والقضايا الدولية تتمثل في مرتكزات أهمها:

١- المرتكزات الجيوسياسية: حيث تقع المملكة في قلب العالمين العربي والإسلامي وتربط بين ثلاث قارات وتطل على أهم الممرات المائية في العالم، هذه الجغرافيا جعلتها مركزاً استراتيجياً للأمن الإقليمي والدولي، كما أن هناك المكانة الدينية حيث وجود الحرمين الشريفين على أرضها يمنحها شرعية دينية وروحية فريدة تؤثر على أكثر من مليار مسلم وهذا يعزز من مكانتها الرمزية والسياسية.

٢- المرتكزات الاقتصادية: تعتبر المملكة اللاعب الرئيسي في أسواق الطاقة في العالم حيث تمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم ومن أكبر الدول المصدرة للبترول، ومن خلال قيادتها لمنظمة (أوبك +) تمكنت من فرض الاستقرار في أسواق النفط وهو ما تجلى في خلال أزمة الطاقة التي رافقت الحرب الروسية الأوكرانية، كما أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تسعى لتنويع الاقتصاد وتعزيز مكانتها كمركز اقتصادي عالمي.

٣- المرتكزات السياسية والدبلوماسية: اتّبعت المملكة العربية السعودية سياسة خارجية تقوم على التوازن والاعتدال مما منحها قدرة على لعب دور الوسيط الموثوق به في العديد من النزاعات، وقد ساعدتها شبكة تحالفاتها الإقليمية والدولية في تعزيز مكانتها كقوة توازن بين الشرق والغرب، ومكّنها من ممارسة الدور الفعال في الدبلوماسية متعددة الأطراف.

الدور السعودي على المستوى الإقليمي

١- الوساطة السياسية وحل النزاعات. لعبت المملكة العربية السعودية دور الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية، وتنتهج المملكة نهجاً مغايراً عن الكثير من الوسطاء في العالم حيث تعتمد في الوساطة وحل النزاعات الدولية على الحياد الإيجابي، حيث لا تنحاز إلى أي طرف من أطراف النزاع وتقوم بالتركيز على تقريب وجهات النظر بما يضمن تسوية الخلافات سلمياً وتستند جهودها على الشرعية الدولية مع احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وتعتمد أيضاً على الدبلوماسية الهادئة وأسلوب الحوار غير التصادمي وتفضل الحلول التدريجية والبناءة ، وقد اتضحت تلك الجهود على المستوى الإقليمي في الأحداث التالية :

أ- الأزمة اللبنانية. فقد رعت المملكة اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩م، الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، ونجحت في رأب الصدع اللبناني حتى أصبح اتفاق الطائف جزءاً من تاريخ لبنان السياسي المعاصر.

ب- الأزمة اليمنية. منذ عام ٢٠١٥م، تبذل المملكة جهوداً مكثفة لتحقيق حل سياسي شامل عبر دعم المبادرة الخليجية والمرجعيات الدولية.

ت- المصالحة الخليجية. حيث كان دور المملكة البارز في رأب الصدع والذي تكلل باتفاق العلا ٢٠٢١م، الذي أنهى الخلاف بين دول المجلس وأعاد اللحمة الخليجية إلى مسارها الطبيعي.

ث- الأزمة السودانية. قدمت المملكة منذ بداية الأزمة الحلول والمساعدات الإنسانية تكللت تلك الجهود بجمع الفرقاء في جدة وصدر منها اتفاق جدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في ٢٠٢٣م، لوقف إطلاق النار في مسعى لتهيئة بيئة للحوار السياسي الشامل، وسعت للحفاظ على موقعها كوسيط موثوق به في تلك الأزمة بالرغم من تحدي الحفاظ على التوازن بين الأطراف المختلفة وإدارة تضارب المصالح بين القوى الإقليمية ولازالت الجهود جارية في سبيل إنهاء الأزمة وإعادة إعمار السودان.

ج- الملف الفلسطيني. تعتبر المملكة أن قضية فلسطين هي قضيتها الأولى كما ورد على لسان ملوك المملكة منذ تأسيسها إلى اليوم، وتعد المملكة أبرز الداعمين للسلام العادل وقد طرحت الكثير من الحلول والمبادرات ومن أبرزها مبادرة

السعودية لا تعترف بالحياد أو المشاهدة في جميع الأزمات التي تعصف بالعالم بل تنخرط بفاعليه في صياغة الحلول وصناعة التوازنات

الملك فهد ١٩٨١م، ومبادرة الملك عبدالله ٢٠٠٢م، والتي تم الاجماع عليها في قمة بيروت والتي لا تزال تشكل المرجعية الأهم للتسوية العادلة للقضية الفلسطينية، وشاهدنا المملكة في الآونة الأخيرة وهي تحشد دول العالم في مؤتمر حل الدولتين بنيويورك للاعتراف بالدولة الفلسطينية وما نتج عنه من اعتراف أغلب دول العالم والدفع بعملية السلام إلى الأمام.

ح- قضية لوكيربي. حيث تم تفجير طائرة أمريكية بعد إقلاعها من مطار هيثرو وسقطت على بلدة لوكيربي في اسكتلندا ١٩٨٨م، وأشارت أصابع الاتهام لأكثر من جهة ولكن استقرت في الأخير على النظام الليبي السابق، وبدأ الغرب يفرض الحصار على ليبيا ، نظراً لعدم رضوخ ليبيا للقرارات الدولية التي تقضي بتسليم المتهمين ودفع التعويضات، وفي عام ١٩٩٨م، انتصرت المملكة العربية السعودية للإرادة العربية والدولية وكسرت حاجز الخوف الذي انتاب شعوب العالم النامي من تهميش دورها في النظام العالمي واستطاعت المملكة نزع فتيل الأزمة بالتعاون مع جنوب إفريقيا وحل قضية كادت أن تعصف بالعلاقات العربية والغربية على مدى ١٠ سنوات .

٢- دعم الاستقرار العربي. يُعد دور المملكة في دعم الاستقرار العربي أحد الركائز الأساسية في سياستها الخارجية إذ تنطلق من مسؤوليتها التاريخية والدينية والسياسية تجاه العالم العربي وتتبنى رؤية تقوم على تعزيز الأمن الجماعي والتنمية المشتركة ووحدة الصف العربي في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وهناك أسس ينطلق منها الدور السعودي ومنها الشرعية العربية الإسلامية كونها مهد الإسلام ومهبط الوحي وراعية الحرمين الشريفين مما جعلها مؤهلة للقيادة المعنوية والسياسية في العالم العربي، ولديها رؤية سياسية متوازنة حيث تعتمد على الاعتدال والحكمة وعدم التدخل في شؤون الدول مع السعي الدائم إلى الحلول السلمية للنزاعات، مع ايمانها بأن استقرار العالم العربي لا يتحقق إلا من خلال التنسيق والتكامل بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإن دور المملكة في دعم الاستقرار العربي ليس دوراً طارئاً أو ظرفياً، بل هو نهج استراتيجي متجذر في سياستها الخارجية يقوم على مبادئ الأخوة والمسؤولية والتكامل ويستهدف بناء الإنسان والمكان وبناء شرق أوسط مستقر ومزدهر تسوده روح التعاون والسلام ، وبذلك تظل المملكة ركيزة أساسية للأمن العربي ومحور توازن واستقرار في محيط مضطرب.

٣- الدور الأمني والعسكري. يعد الدور الأمني والعسكري للمملكة على المستوى الإقليمي احد أعمدة سياستها الخارجية وأدواتها في تحقيق الأمن والاستقرار وحل النزاعات في الشرق الأوسط، وهذا الدور يستند إلى مزيج من القوة العسكرية والمبادرات الدبلوماسية والتحالفات الدفاعية التي جعلت من المملكة أهم اللاعبين الرئيسيين في حفظ توازن القوى الإقليمي، وتنطلق المملكة في هذا المجال من مبدأ الأمن الجماعي العربي والإسلامي حيث ترى أن أمنها الوطني مرتبط بأمن محيطها الإقليمي وأن استقرار المنطقة يعتبر مسؤولية مشتركة، وتتبنى عادتاً مبدأ الدفاع الاستباقي او التحرك الوقائي لحماية مصالحها ومصالح الدول الشقيقة من التهديدات الإقليمية، وكان هناك أدوار بارزة في هذا المجال نذكر منها :

أ- مكافحة الإرهاب والتطرف. حيث قادت جهوداً إقليمية لمحاربة التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش، وانشأت مركز اعتدال كمنصة فكرية لمحاربة خطاب الكراهية والتطرف، وأسست التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي يضم أكثر من ٤٠ دولة عربية وإسلامية ويهدف إلى تنسيق الجهود العسكرية والفكرية والإعلامية ضد التطرف.

ب- ضمان أمن الخليج العربي. تعمل على تعزيز المنظومة الدفاعية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال

انتصرت السعودية للإرادة العربية والدولية وكسرت حاجز الخوف بنزع فتيل أزمة لوكيربي مع جنوب إفريقيا وحلت قضية استمرت ١٠ سنوات

لدى المملكة رؤية متوازنة تعتمد على الاعتدال والحكمة وعدم التدخل في شؤون الدول وإيمانها بأن استقرار العالم العربي يتحقق بالتنسيق والتكامل

تبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير منظومة الإنذار المبكر، وتدعم مشاريع الدفاع الجوي والصاروخي الخليجي المشترك وتحافظ على وجود عسكري مؤثر في الخليج العربي والبحر الأحمر لحماية الممرات البحرية.

ت- أمن البحر الأحمر والممرات البحرية. حيث بادرت المملكة إلى إنشاء مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في ٢٠٢٠م، لحماية الملاحة الدولية ومكافحة القرصنة والتهريب والإرهاب البحري.

ويظهر الدور الأمني والعسكري للمملكة على المستوى الإقليمي مزيجاً من الحزم والمسؤولية حيث لا تستخدم القوة إلا لحماية الشرعية والاستقرار الإقليمي مع الحرص دائماً على الحلول السياسية والدبلوماسية، وبذلك تبقى المملكة ركيزة رئيسية للأمن العربي والإقليمي وقوة فاعلة في مواجهة التهديدات وبناء بيئة آمنه في الشرق الأوسط.

الدور السعودي على المستوى الدولي

١- في مجال الأمن والاستقرار. تُعد المملكة واحدة من أبرز القوى الفاعلة في النظام الدولي المعاصر ، حيث تجاوز تأثيرها الإقليمي حدود الشرق الأوسط ليصل إلى محافل صنع القرار العالمي، وقد اكتسبت الرياض هذه المكانة من خلال سياستها المتوازنة وقدرتها على بناء شراكات متعددة الاتجاهات إضافة إلى دورها الدبلوماسي والاقتصادي والإنساني في احتواء الأزمات الدولية وتعزيز الأمن والاستقرار ، ومع التحولات الجيوسياسية المتسارعة أصبحت المملكة ركيزة أساسية في الجهود الرامية إلى حل النزاعات انطلاقاً من مبدئها الثابت القائم على الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فمنذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة ١٩٤٥م، وضعت لنفسها موقعاً فاعلاً ضمن المنظومة الدولية فكانت من أوائل الدول العربية التي أسهمت في صياغة المبادئ الدولية للسلم والأمن بعد الحرب العالمية الثانية، وفي العقود التالية حافظت المملكة على نهج الاعتدال السياسي والدبلوماسية الهادئة سواء في التعامل مع قضايا العالم العربي والإسلامي أو في تعاملها مع القوى الكبرى، وخلال الحرب الباردة اتبعت سياسة توازن بين الكتلتين الشرقية والغربية وركزت على الاستقرار الإقليمي كمدخل للأمن العالمي، أما بعد ١٩٩٠م، فقد برزت المملكة كدولة محورية في حرب تحرير الكويت مما عزز مكانتها كشريك دولي موثوق في إدارة الأزمات السياسية والعسكرية، وبرزت كوسيط في عدد من النزاعات على المستوى الدولي منها:

أ- الأزمة الروسية / الأوكرانية. حيث اتخذت المملكة موقفاً متوازناً داعية إلى احترام القانون الدولي ورفض التصعيد العسكري وقامت بوساطة إنسانية ناجحة افضت إلى تبادل للأسرى بين موسكو وكييف، كما استضافت اجتماع جدة للسلام بمشاركة أكثر من ٤٠ دولة في خطوة عززت حضورها كمنصة للحوار الدولي، واستضافت أيضاً المحادثات الروسية الأمريكية نظراً لنفوذها المتزايد وحيادها الاستراتيجي.

ب- الأزمة الأفغانية. منذ الثمانينات لعبت المملكة دوراً محورياً في دعم استقرار أفغانستان ثم واصلت جهودها الدبلوماسية والاقتصادية عبر منظمة التعاون الإسلامي بعد الانسحاب الأمريكي ٢٠٢١م، داعية إلى المصالحة الوطنية ورافضة لاستخدام أراضي أفغانستان كمصدر تهديد للأمن الدولي، وقد أصدرت بياناً رحبت خلاله بوقف إطلاق النار ، ورحبت أيضاً باتفاق السلام ٢٠٢٠م، بين الولايات المتحدة وأفغانستان، واستضافت المملكة المؤتمر الدولي للعلماء المسلمين حول السلم والاستقرار في أفغانستان وكان من نتائجه إعلان مكة والذي يمثل خارطة طريق للوصول إلى حل سلمي ثابت.

ت- الأزمة الباكستانية / الهندية. دأبت المملكة خلال السنوات الماضية على إحلال السلام بين باكستان والهند وطرح الرؤى الدبلوماسية التي تؤسس لصنع السلام لا المواجهة

الدبلوماسية متعددة الأطراف أحد أعمدة السياسة الخارجية للمملكة وأداة رئيسية لتعزيز مكانتها في النظام الدولي والمشاركة في صنع القرار الجماعي

العسكرية، وفي ٢٢ أبريل ٢٠٢٥ م، نشب الخلاف العسكري بين الجارتين إثر حادث في كشمير مما جعل البلدين يتبادلان إطلاق النار والقصف المتبادل، جعل المملكة تتحرك بشكل سريع لرأب الصدع وإيجاد حل للنزاع وقد تكللت جهودها مع الدول المحبة للسلام إلى وقف إطلاق النار والوصول إلى اتفاق جنب المنطقة الحرب والدمار.

٢- في مجال الدبلوماسية متعددة الأطراف. وهي أحد أعمدة السياسة الخارجية للمملكة اذا تمثل أداة رئيسية لتعزيز مكانتها في النظام الدولي والمشاركة في صنع القرار الجماعي بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، ويقصد هنا بدبلوماسية متعددة الأطراف تفاعل الدول في اطر مؤسسية دولية مشتركة لتنسيق المواقف وصياغة القرارات والتعامل مع التهديدات العابرة للحدود، وتعد المملكة من الدول التي توظف هذا النمط الدبلوماسي بمرونة وفاعلية اذ تجمع بين الانخراط في المنظمات الدولية الكبرى والمبادرات الإقليمية والتحالفات الاستراتيجية ، وهنا سوف نتطرق الى دور المملكة في المنظمات الدولية

أ- الأمم المتحدة ومؤسساتها:

فقد انضمت المملكة الى الأمم المتحدة كعضو مؤسس وشاركت في صياغة ميثاقها ١٩٤٥، وتواصل الدعم المستمر لجهود المنظمة في مجالات حفظ السلام والتنمية والإغاثة الإنسانية، كما ساهمت في تمويل برامج الأمم المتحدة الإنمائية ومبادرات مكافحة الفقر كما ترأست عدة اجتماعات أممية تتعلق بالطاقة والتنمية المستدامة.

ب- مجموعة العشرين (G٢٠)

المملكة هي الدولة العربية الوحيدة في هذه المجموعة مما يجعلها صوت العالم العربي والإسلامي في النظام الاقتصادي الدولي، وخلال رئاستها للمجموعة عام ٢٠٢٠م، قادة مبادرات مهمة مثل تعليق ديون الدول الفقيرة أثناء جائحة كورونا ودعم الاقتصاد العالمي في مواجهة الركود وعززت حضورها في الملفات المالية والمناخية والصحية مؤكدة قدرتها على قيادة الحوار بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

ت- منظمة التعاون الإسلامي

وهي المنظمة التي تعتبر المملكة من مؤسسيها وداعميها ومقرها في مدينة جدة، وتعمل المملكة من خلالها على توحيد مواقف الدول الإسلامية تجاه القضايا الدولية.

ث- منظمة (أوبك واوبك +)

تمارس المملكة من خلال هذه المنظمة دبلوماسية اقتصادية متعددة الأطراف توازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، وهذا الدور جعلها شريكاً موثوقاً في استقرار سوق الطاقة العالمي وساهم في الحد من الأزمات النفطية التي تهدد الاقتصاد الدولي.

٣- في المجال الإنساني. يمثل الدور السعودي الإنساني على المستوى الدولي نموذجاً متقدماً في العمل الإنساني المنظم والمسؤول القائم على المبادئ الأخلاقية والتعاون متعدد الأطراف، لقد استطاعت المملكة أن تتحول من مجرد دولة مانحة إلى فاعل إنساني عالمي يسهم في معالجة جذور الأزمات لا مظاهرها فقط، وتحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً في المساعدات الإنسانية، ومن خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية نفذّت المملكة آلاف المشاريع في أكثر من ٩٠ دولة في العالم شملت الصحة والتعليم والإغاثة العاجلة، هذا الدور عزز صورة المملكة كقوة إنسانية مؤثرة عالمياً ومكّنها من ممارسة دبلوماسية المساعدات كأداة للقوة الناعمة ، ومع استمرار التحديات الإنسانية في العالم يتوقع ان يتسع هذا الدور ليشمل شراكات استراتيجية عالمية جديدة تجعل من المملكة محوراً أساسيًا في النظام الإنساني الدولي الحديث.

وفي الختام نجد أن الدور السعودي في حل الأزمات نموذجاً فريداً يجمع بين أدوات القوة الناعمة وأدوات القوة الصلبة، وقد أثبتت المملكة قدرتها على التأثير في قضايا مصيرية تخص الأمن الإقليمي والدولي، ومع تزايد التحديات العالمية تظل السعودية مؤهلة لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية ودولية قادرة على هندسة الأمن والاستقرار العالمي بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل ما تملكه من موارد اقتصادية ورؤية استراتيجية وشرعية دينية وقيادة سياسية حكيمة.

* كاتب ومحلل استراتيجي - المملكة العربية السعودية

ألمانيا ودورها في تعزيز جهود الوساطة لحل النزاعات

التعاون مع كل دولة خليجية على حدة النموذج الأفضل لألمانيا في المسائل الاستراتيجية والمصالح المشتركة

تُثير الطفرة المشهودة عالميًا في وتيرة العنف داخل الدول أو بين الدول وبعضها البعض، تساؤلات بشأن كيفية الحد من هذه الصراعات، وماهية الدور الذي يمكن للوسطاء القيام به في سبيل تسوية الصراعات ودعم جهود المصالحة. وتعتبر منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نقطتي ارتكاز للعديد من هذه الصراعات، بما في ذلك القضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني، والحروب الأهلية في كل من اليمن، والسودان، وليبيا، بالإضافة إلى النزاعات التي تشهدها سوريا، والعراق، ولبنان. وفي هذا الصدد، تبرز ألمانيا كوسيط محتمل بفضل تاريخها المطول في المصالحة مع دول الجوار مثل فرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية، ومسيرتها الشاقة للتحول من دولة منبوذة عالميًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى عضو بمنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٣م، وإعادة توحيدها في ١٩٩٠م.

د. إيكارت وورتز

فجميعها عوامل جعلتها أكثر حساسية ومُراعاة لأهمية المؤسسات متعددة الأطراف. وفي ظل تعريف نفسها "كقوة مدنية"، ناصرت ألمانيا النظام الدولي القائم على القواعد، واحتضنت مؤسسات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، التي تأسست في عام ١٩٩٨م، بموجب معاهدة "روما". بما يُثير تساؤلًا: إلى أي مدى يمكن لألمانيا الاضطلاع بدور الوساطة في حل صراعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكيف يمكن للشركاء الدوليين والإقليميين -مثل دول المنطقة ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية- المساعدة في تسهيل جهود الوساطة؟ ينطوي هذا الأمر على أهمية خاصة نظرًا للهيمنة الأمريكية على قضايا المنطقة والدور المهمش نسبيًا للاتحاد الأوروبي.

عادة ما ترتبط جهود الوساطة بالدول الأصغر حجمًا. على سبيل المثال، شاركت دولة قطر في جهود الوساطة لحل أزمة إقليم دارفور وتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ كما لعبت سلطنة عمان دورًا في المفاوضات التي أفضت إلى إتمام الاتفاق النووي الإيراني في عام ، ٢٠١٥م، (خطة العمل الشاملة المشتركة)؛ كذلك ساهمت دولة مثل النرويج في تسهيل إجراء المفاوضات إبان تسعينيات القرن الماضي التي أثمرت عن التوقيع على اتفاقيات "أوسلو" للسلام. واستضافت سويسرا عددًا من مبادرات الوساطة الدولية خلال حقبة الحرب الباردة وما بعدها. لعل السبب في ذلك يعود إلى أن المصالح الوطنية للدول الأصغر حجمًا تميل إلى أن تكون أضيق نطاقًا مقارنة بالبلدان الأكبر، بما يمكنها من تبني موقف أكثر حيادية. مع ذلك، فإن الوساطة ليست شيئًا غريبًا على الدول الكبرى. فقد ساهمت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، في رعاية اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد. فضلاً عن مساعيها المطولة لتسهيل التوصل إلى اتفاق بشأن حل الدولتين بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كذلك لعبت واشنطن دورًا في إتمام اتفاقات "إبراهام"، التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكل من الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان.

تقليديًا، كانت السياسة الخارجية النموذجية لألمانيا في معالجة الصراعات داخل إفريقيا، وأوكرانيا، وأفغانستان، ودول غرب البلقان، تتلخص في دعم جهود الوساطة التي تتم عبر منظمة الأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية، أو منظمات المجتمع المدني. وكان لها أيضًا مشاركات مباشرة في مفاوضات فض النزاعات. على سبيل المثال، ساهمت برلين في تسهيل عمليات تبادل الأسرى- وأبرزها إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط مقابل الإفراج عن أكثر من ألف أسير فلسطيني. كما لعبت برلين دورًا رئيسيًا في "الدبلوماسية القسرية" التي اعتمدتها الدول الأوروبية الثلاث -إلى جانب المملكة المتحدة وفرنسا- ضد إيران والتي أثمرت في نهاية المطاف عن توقيع الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥م.

ألمانيا منحازة لإسرائيل وليست وسيطًا محايدًا وتعتبر أمن إسرائيل جزءًا من مصلحتها العليا لإرث (الهولوكوست) الذي تحمله برلين

رغم السمعة الطيبة التي تمتعت بها ألمانيا عالميًا كوسيط نزيه، إلا أنها اُعتبرت في بعض حالات الصراع طرفًا منحاز أكثر من كونها وسيطًا محايدًا، وينطبق ذلك بشكل خاص في القضية الفلسطينية. بالنظر إلى الإرث النازي (الهولوكوست) الذي تحمله ألمانيا على عاتقها، فإنها تعتبر أمن إسرائيل جزءًا أصيلاً من المصلحة العليا للدولة الألمانية. وفي أعقاب هجمات حماس في السابع من أكتوبر ضد إسرائيل، سارعت برلين لدعم إسرائيل. ولم تخفت وتيرة هذا الدعم سوى مؤخرًا مع إعلان المستشار الألماني فريدرش ميرتس حظر تصدير الأسلحة التي يمكن استخدامها في حرب غزة. ولكن يظل ذلك دون المساس بالتعاون الاستراتيجي القائم بين البلدين بشأن بعض الأصول العسكرية المحددة-مثل الغواصات الألمانية التي تمثل جزءًا لا يتجزأ من القدرات الإسرائيلية على الرد العسكري والردع النووي- في حين تعتمد ألمانيا، في المقابل، على أنظمة صواريخ الدفاع الجوي الإسرائيلية "آرو ٣"، والطائرات المُسيرة الإسرائيلية التي تستوردها وتعاون البلدين الاستخباراتي وفي قضايا الأمن السيبراني.

وفيما يتعلق بالتصعيد الأخير بشأن أنشطة إيران النووية، فمن غير المرجح أن تُكرر الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة) تجربة الوساطة التي سبقت التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة. ويعزى ذلك في الأساس إلى حرصها على الحفاظ على دعم إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لأوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي. كما بدأت الدول الثلاث تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات ضد إيران بموجب إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، بما يجعل التعاون الدبلوماسي مع الجمهورية الإسلامية احتمالاً مستبعدًا.

يمتد نموذج السياسة الخارجية الألمانية لما هو أبعد من مفهوم "القوة المدنية". وفي ظل نقطة التحول في العقيدة الألمانية على صعيد السياسات الخارجية والأمنية "Zeitenwende"، أصبحت برلين أكثر وعيًا وإدراكا لأهمية مصالحها القومية. ومن بين النماذج المثلى لتعريف الدول مثل: "دولة القوة الواقعية"- أو "التجارية الليبرالية"- أو "دولة القوة المدنية"- اعتادت برلين التماهي بشكل أساسي بالنموذجَين الأخيرين. حيث يعكس الطابع التجاري تركيزًا على النمو الاقتصادي مقابل التوسع الجغرافي والسعي إلى تحقيق مكاسب الرفاه التي تتوافق مع السياسات المحلية، وكذلك تفضيل التعددية على سياسة القوة.

وهو ما يدعمه أيضًا نموذج "القوة المدنية"، ولكن لأسباب قد تكون مختلفة. حيث يُكرس لمبَادئ تقضي بعدم تكرار تجربة الماضي، وتجنب شبح العزلة الدولية مرة أخرى، وإعلاء نهج السياسة على خيار القوة. بما يعكس الموقف الأخلاقي لألمانيا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. والذي يهدُف إلى منع إعادة إحياء النزعة العسكرية والقومية من خلال ترسيخ أقدام التعددية، وبناء المؤسسات، والتكامل مقابل النزعة الوطنية. بما يُرسي أساسًا لسياسة خارجية تقوم على المعايير وغالبًا ما تكون مُشبعة بالاعتبارات الأخلاقية، وإن كان يتناقض ذلك مع سياسات القوى العظمى، التي تُركز على الإنفاق الدفاعي وتحقيق التوازن.

تعكس مشاركة ألمانيا في مهام عسكرية خارج حدود المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي "استمرارية مُعدلة" لنموذج "القوة المدنية". والذي خالف التوقعات بشأن تبني ألمانيا سياسات تركز على القوة بعد إعادة التوحيد. ومع ذلك، فإن رفض برلين المشاركة في الحرب على العراق أشار إلى التحول إلى دور أكثر بروزًا على صعيد الشأن العالمي، دون التخلي عن حذرها التقليدي. وذلك ضمن إطار دفاعي واقعي- تسعى من خلاله لترسيخ صورتها كقوة" طبيعية" تعي تمامًا ماضيها، ولكنها تثق في قدرتها على صنع القرار المستقل. وقد أدى هذا التحول النسبي إلى الانتقال بألمانيا لما هو أبعد من التعددية الخالصة والمواقف المتحفظة إلى سياسة واقعية مدفوعة بالمصالح القومية. رغم ذلك، أظهرت برلين تفضيلاً مرة أخرى للنهج المتحفظ خلال التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي " الناتو" في ليبيا عام ٢٠١١م، إلا أن الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا، عزز لديها الاعتقاد بأهمية رفع مستوى القدرات الدفاعية الأوروبية وتبني نهج واقعي يركز أكثر على القوة.

تملك ألمانيا مصالح واضحة في مناطق الصراع المتعددة بالشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، يمثل انخراطها مع الحكومة السورية الجديدة خطوة لمعالجة مخاوفها من تفكك البلاد وتجدد موجات الهجرة نحو أوروبا. وعلى الرغم من أن ألمانيا قد تميل إلى نزع سلاح جماعة "حزب الله" اللبنانية، فإنها ترى ذلك هدفًا غير واقعي بسبب ضعف الحكومة اللبنانية وجيشها. ورغم فداحة الحروب الأهلية في اليمن والسودان، فإن بعدها الجغرافي عن أوروبا يضعها في مرتبة أقل خطورة مقارنة بالصراع الليبي. لذلك، تقتضي المصالح الألمانية في هذه الحالات التعاون مع المنظمات الدولية وشركاء إقليميين مثل دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف استكشاف سبل تسوية هذه الصراعات.

يظل أمن إسرائيل قضية غير قابلة للتفاوض على أجندة السياسة الخارجية الألمانية في مواجهة أي هجمات أو اعتداءات على إسرائيل على غرار ما حدث في السابع من أكتوبر. لكن ذلك لا يمنع أن الموقف الألماني غدا أكثر انتقادًا للتصرفات الإسرائيلية فيما يتعلق بحرب غزة، والممارسات الاستيطانية، واحتلال الضفة الغربية. لاسيما بعد الأفعال الأخيرة مثل قصف وفد حماس داخل دولة قطر-الذي اُعتبر انتهاكًا للسيادة القطرية ولا يمكن تبريره على أنه موقف دفاعي. هذا الموقف يتيح إمكانية الضغط بشكل مشترك على الأطراف التي تسعى لعرقلة فرص تسوية الصراع، خاصة أن هناك قنوات اتصال متاحة معها. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومة الألمانية أن تمارس ضغطًا على أعضاء اليمين الإسرائيلي المتطرف، بينما يمكن للوسطاء في دول الخليج التواصل مع مسؤولي حركة حماس.

تهدف ألمانيا أيضًا إلى الحفاظ على مؤسسات الأمم المتحدة وتدعيم سلطتها في مواجهة ضغط جهات خارجية مثل إدارة ترامب، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأغذية العالمي. وفي حين أن معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - باستثناء الأردن وفلسطين - ليست أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن المصالح الدولية الأوسع قد تتوافق مع دول مجلس التعاون الخليجي في قضايا مثل الاتفاق النووي المحتمل مع إيران. ورغم استبعاد تحقيق تقدم دبلوماسي لحل أزمة النووي الإيراني حاليًا، إلا أن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه لاتزال تدعم المصالح الألمانية والخليجية المشتركة.

وتعد آلية الإجماع في الاتحاد الأوروبي عائقًا أمام اتخاذ قرارات سريعة في مجال السياسة الخارجية، مما يجعل "تحالفات الراغبين" خيارًا عمليًا. ولضمان فاعلية هذه التحالفات، من الضروري أن تشمل القوى الأوروبية الرئيسية كألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وبولندا، وإيطاليا. من جهة أخرى، يحدّ الانقسام الداخلي من نفوذ جامعة الدول العربية في النزاعات الإقليمية. وفي حين يتمتع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتماسك أكبر، فإن التعاون الثنائي مع كل دولة على حدة يمثل النموذج الأكثر ملاءمة لألمانيا، لا سيما في المسائل الاستراتيجية ذات المصالح المشتركة.

* مدير معهد دراسات الشرق الأوسط بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية وأستاذ بجامعة هامبورغ

الوساطات الخليجية لحل الأزمات الدولية: قراءة في ضوء نظرية الإرضاء التحويلية

الوساطات الخليجية: الإصغاء والإرضاء لا الإكراه والوجدان قبل السياسة والاحترام قبل المصلحة

أضحت الوساطة إحدى أهم الأدوات الدبلوماسية غير القسرية، التي تلجأ إليها الدول الحديثة لتفادي التصعيد وتحقيق التسويات السلمية. وفي العالم العربي، ولا سيّما في منطقة الخليج العربي، اكتسبت الوساطة بُعدًا ثقافيًا وإنسانيًا يميّزها عن النماذج الغربية التي تركز على موازين القوة والمصالح. فالمقاربة الخليجية ترى في النزاع حالة إنسانية قابلة للتهدئة عبر الاعتراف والإرضاء النفسي قبل الحلول القانونية أو العسكرية. ومن هنا تلتقي مع ما يُعرف في أدبيات إدارة النزاعات باسم الوساطة التحويلية (Transformative Mediation Theory)، التي صاغها روبرت بوش وجوزيف فولغر في كتابهما المرجعي The Promise of Mediation (١٩٩٤)، مؤكدَين أن الوساطة ليست فرضًا للحل، بل تحويلًا للعلاقات عبر التمكين والاعتراف المتبادل.

د. إسماعيل نوري الربيعي

الأساس النظري لنظرية الإرضاء التحويلية

لا توجد في حقل الوساطة الدولية نظرية كلاسيكية تُعرف حرفيًا باسم "نظرية الإرضاء"، إلا أن المفهوم يُعبّر عن توجه فلسفي يسعى إلى إدخال البعد الإنساني والنفسي في عمليات إدارة النزاعات. والاتجاه الأقرب لذلك هو المدرسة التحويلية في الوساطة، التي تُركّز على تحقيق الإرضاء الداخلي للأطراف لا بمجرد الحلول التقنية، بل من خلال الاعتراف بالآخر وتمكين الذات. يرتكز هذا الاتجاه على مبدئين أساسين

١. التمكين (Empowerment): أي مساعدة الأطراف على استعادة السيطرة على قراراتهم.

٢. الاعتراف (Recognition): أي إدراك كل طرف لإنسانية الآخر وكرامته.

في هذه الرؤية، يصبح دور الوسيط ميسِّرًا للوعي الذاتي والعلاقات المتبادلة، وليس طرفًا خارجيًا يفرض الحلول. وبهذا يغدو الإرضاء النفسي والاجتماعي – لا النصر أو الغلبة – هو جوهر التسوية.

الخصوصية الثقافية للوساطة الخليجية

تستمد الوساطة الخليجية خصوصيتها من الإرث الاجتماعي العربي القائم على الصلح والعرف والهيبة الرمزية. فالوسيط في الثقافة الخليجية لا يُنظر إليه بوصفه خبيرًا قانونيًا، بل بوصفه رمزًا للعدالة الأخلاقية. وغالبًا ما يكون من كبار القوم أو القادة، الذين تجمعهم بالأطراف صلات قرابة أو ثقة أو تاريخ من الحياد. في هذا السياق، تُعد الوساطة الخليجية امتدادًا للصلح القبلي القديم الذي يهدف إلى استعادة التوازن الاجتماعي، لا إلى إدانة طرف أو مكافأة آخر. فالتسوية هنا ليست تنازلاً، بل استرجاع للكرامة. وهذا المعنى يوازي ما يسميه بوش وفولغر "التحول في العلاقة الإنسانية" عبر الاعتراف المتبادل. إن الوسيط الخليجي لا يسعى إلى فرض الحل، بل إلى خلق مناخ عاطفي يسمح للأطراف بالتعبير عن مظلومياتهم ومخاوفهم، وصولاً إلى لحظة الرضا الجمعي. ولهذا فإن الوساطة الخليجية، رغم بساطتها الشكلية أحيانًا، تنطوي على عمق نفسي وثقافي يجعلها أقرب إلى مفهوم "الإرضاء التحويلي" منها إلى النماذج الغربية البيروقراطية في إدارة النزاع.

اكتسبت الوساطة في منطقة الخليج بُعدًا ثقافيًا وإنسانيًا يميّزها عن النماذج الغربية التي تركز على موازين القوة والمصالح

الوساطة الخليجية كقوة دبلوماسية ناعمة

تُعد الوساطة أحد أركان الدبلوماسية الناعمة الخليجية، إذ تمكّنت دول مثل الكويت وقطر وعُمان من ترسيخ مكانتها الدولية عبر لعب أدوار الوسيط في نزاعات معقدة. فالكويت، في إدارتها لأزمة مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٧-٢٠٢١م)، مثّلت نموذجًا متقدمًا في تطبيق فلسفة الاعتراف المتبادل. فقد تمسكت بلغة "لمّ الشمل" و"رأب الصدع"، ورفضت الاصطفاف أو الإملاء، معتبرة أن نجاح الوساطة لا يقاس بالنتائج السريعة، بل ببقاء قنوات التواصل مفتوحة. هذا الموقف عكس جوهر الوساطة التحويلية، إذ سعت الكويت إلى تمكين الأطراف من التعبير عن مواقفهم ضمن مساحة آمنة للحوار. أما قطر، فقد طوّرت نموذجًا وساطيًا يقوم على الإرضاء المتدرج: فهي لا تكتفي بجمع الأطراف، بل تعمل على بناء الثقة عبر مراحل طويلة، كما في وساطاتها في لبنان (اتفاق الدوحة ٢٠٠٨) والسودان وأفغانستان.

وتظهر هذه المقاربة إدراكًا عميقًا للبعد النفسي في النزاع، حيث يُعد حفظ ماء الوجه والاعتراف بالآخر مقدمة ضرورية لأي اتفاق فعّال. في المقابل، تميّزت سلطنة عُمان بأسلوب "الاستماع الهادئ" في وساطاتها بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما يجسد فكرة المساحة الآمنة للاعتراف، أحد المبادئ الجوهرية في النظرية التحويلية. فنجاح الوساطة العُمانية لم يكن في فرض اتفاقات مباشرة، بل في تهيئة المناخ النفسي والسياسي الذي سمح بتفاهمات لاحقة، مثل الاتفاق النووي (٢٠١٥).

مستويات الإرضاء في الوساطة الخليجية

يمكن تفكيك المقاربة الخليجية من خلال ثلاثة مستويات متكاملة للإرضاء:

١. الإرضاء الإجرائي: شعور الأطراف بعدالة العملية وحياد الوسيط، وهو ما يعزز الثقة في الوساطة نفسها.

٢. الإرضاء العاطفي: تحقيق الشعور بالاعتراف والاحترام

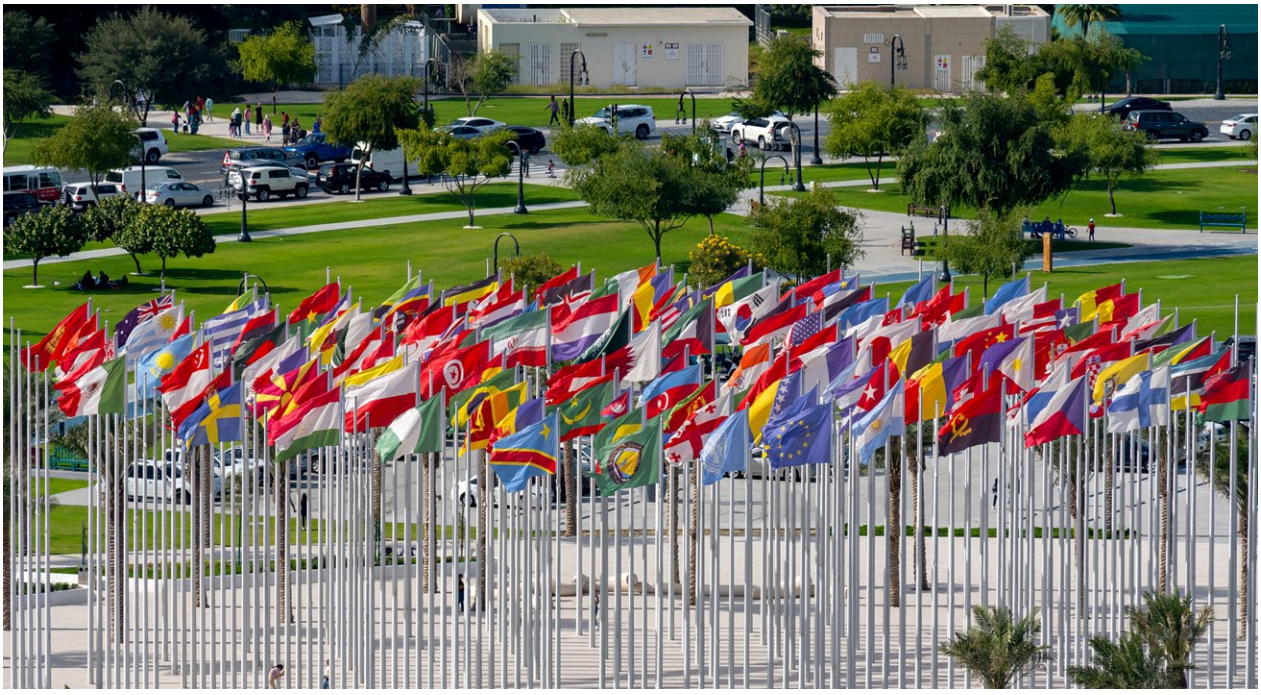

الوسيط في الثقافة الخليجية لا يُنظر إليه بوصفه خبيرًا قانونيًا بل بوصفه رمزًا للعدالة الأخلاقية وتكون من كبار القوم أو القادة

المتبادل، وهو جوهر التحول الإنساني في العلاقة.

٣. الإرضاء الموضوعي: التوصل إلى تسويات عملية تُراعي المصالح الجوهرية دون المساس بالكرامة.

تُعبر هذه المستويات عن أن الوساطة الخليجية ليست عملية سياسية فحسب، بل ممارسة ثقافية ذات بعد نفسي واجتماعي. فهي لا تكتفي بتسوية النزاع، بل تسعى إلى ترميم العلاقات التي تمزقت، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

التحديات البنيوية للوساطة الخليجية

رغم نجاحاتها، تواجه الوساطات الخليجية مجموعة من التحديات البنيوية.

أولها تشابك المصالح الإقليمية والدولية، ما يجعل الحياد مسألة معقدة في ظل ضغوط القوى الكبرى. وثانيها الفجوة بين الإرضاء النفسي والتنفيذ العملي؛ فليس كل اتفاق مبني على الرضا النفسي قابلاً للتحقق سياسيًا. وثالثها الضغوط الإعلامية والجماهيرية، التي قد تفرض على الوسيط سرعة الإنجاز على حساب العمق التحويلي للعلاقات. ومع ذلك، أثبتت التجربة الخليجية أن التركيز على القيم الرمزية والإنسانية يمنح الوساطة شرعية أخلاقية ودبلوماسية مستدامة. فحين تُدار الأزمات بروح الإرضاء والتحول بدل الإكراه والمساومة، تصبح الوساطة أداة بناء لا مجرد إدارة أزمة. تُبرز التجربة الخليجية في الوساطة أن إدارة النزاعات ليست مجرد توازن قوى أو تبادل مصالح، بل هي عملية إنسانية لإعادة الاعتراف المتبادل وبناء الكرامة. وهذا ما يجعل المقاربة الخليجية أقرب إلى الوساطة التحويلية كما صاغها بوش وفولغر، حيث يتحول الهدف من إنهاء النزاع إلى تحويل العلاقة. لقد قدمت الوساطات الخليجية نموذجًا عمليًا للدبلوماسية القائمة على الإصغاء والإرضاء، لا على الإملاء والإكراه. فهي دبلوماسية الوجدان قبل السياسة، والاحترام قبل المصلحة. وبهذا المعنى، فإنها تُعيد إلى العلاقات الدولية بُعدها الإنساني المفقود، مؤكدة أن السلام الحقيقي لا يُصنع بالقوة، بل بالاعتراف والإرضاء المتبادل.

* أكاديمي عراقي ـ وندسور أونتاريو ـ كندا

جهود دول مجلس التعاون للوساطة لحل الأزمة الليبية: الممكن والمأمول

مطالب ليبيا من الخليج: الدعوة للابتعاد عن التفكيك وتوعية الليبيين بالمخاطر ورعاية موقف عربي موحد

تعد الأزمة الليبية من الأزمات التي ظهرت نتيجة موجة ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠م، حيث عُدت عصية على الحل بسبب تعثر معظم محاولات التسوية الإقليمية والدولية لها. والمقولة الراسخة أو المتداولة مقارنة بأزمات أخرى ففي معظم المؤتمرات واللقاءات السياسية المعنية بهذه الأزمة لا حل عسكر ولا بديل عن التسوية السياسية، و قد برز دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ اندلاع الأزمة في ليبيا، كنموذج يستدعي تحليلاً دقيقاً، على المستوى الإقليمي والدولي، حيث يكشف عن الخطاب الجماعي الموحد للمنظمة والفاعلية السياسية، حيث أفضت إلى سرعة تحرك المجلس والضغط على الجامعة العربية، والتنسيق بينها وبين القوى الدولية ساعية لحل الأزمة ، كذلك الدعوة إلى وقف العنف بين أبناء الشعب الليبي.

أ. د. عبد الله الفرجاني

وقد اتضح أن الانقسامات الأيديولوجية والتنافسات الجيوسياسية داخل البيت الخليجي قد حوّلت المجلس من وسيط إقليمي محتمل إلى مجموعة من الفاعلين الخارجيين الذين أسهمت سياساتهم الموحدة لحل الأزمة وعدم إطالة أمدها. ومن خلال استعراض وتحليل المشاركات الخليجية في المحطات الدبلوماسية الرئيسة – من روما ومدريد إلى برلين والقاهرة وبوزنيقة – ستكشف هذه القراءة كيف تم توظيف هذه المنابر الدولية كأدوات للتسريع والإسهام الفعلية لحل الأزمة وأن تكون منصات لتطبيق سياسة خليجية موحدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا. ومن ثَمَّ نتناول بالتحليل من خلال محورين: أولهما يتناول المأمول الذي يوجب على دول المجلس القيام بها تجاه الانقسام وعدم الاستقرار. وثانيهما: الاستحقاق الممكن قيام المجلس به تجاه الحل في ليبيا.

المحور الأول: الجهود المأمولة والواجبة على مجلس التعاون الخليجي القيام بها: وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى الجهود المأمولة تجاه الأزمة الليبية، حيث تبدأ من تحليل الموقف المعلن للمجلس، على الصعيد الرسمي والجماعي، تبني مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطاباً سياسياً موحداً تجاه الأزمة الليبية، وعند تحليل هذا الموقف المعلن، الذي صدر مراراً في بيانات الأمانة العامة للمجلس والبيانات الختامية لقممه الوزارية، بوصفه السياسة الإعلانية للمنظمة. حيث كان جوهر هذا الخطاب يرتكز على أربع ركائز مترابطة.

أولاً: التأكيد المستمر على أولوية الحل السياسي، والدعوة إلى حوار ليبي – ليبي شامل تحت مظلة دولية لضمان استدامته.

ثانياً: التشديد غير القابل للتفاوض على وحدة وسيادة ليبيا، ورفض أي مشاريع أو دعوات صريحة كانت أو ضمنية لتقسيم البلاد، باعتبار أن الحفاظ على وحدة أراضيها هو حجر الزاوية لأي حل مستقبلي وفقاً للرؤية الخليجية.

ثالثاً: المطالبة الواضحة بضرورة خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، حيث اعتبر المجلس أن هذا الوجود الأجنبي يؤجج الصراع ويقوض السيادة الوطنية ويعرقل جهود السلام في ليبيا.

رابعاً وأخيراً، الإعلان عن الدعم الكامل لجهود هيئة الأمم المتحدة وبعثتها للدعم في ليبيا (UNSMIL)، كذلك مساندة كافة

تبني مجلس التعاون الخليجي خطابًا سياسيًا موحدًا تجاه الأزمة الليبية صدر مرارًا في بيانات أمانته العامة وبيانات القمم

المسارات التي ترعاها هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية، سواء المتعلقة بالمسار السياسي أو غيرها. وعلى الرغم من أن هذا الخطاب الرسمي يعكس موقفاً جماعياً يهدف إلى إظهار التزام المجلس بالاستقرار الإقليمي، فإن قيمته التحليلية تكمن في مقارنته بالسياسات التنفيذية للدولة التي كشفت سعي الدولة بشكل مباشر على مسار لحل الأزمة.

المحور الثاني: الاستحقاق الممكن قيام المجلس به تجاه الحل في ليبيا: لقد كان حضور دول مجلس التعاون الخليجي في المحافل الدولية المخصصة لحل الأزمة الليبية متجانساً، بل اتسم في جوهره لا يعكس الانقسامات العميقة في سياسات أعضائه الخارجية. حيث شارك المجلس بوصفه كتلة دبلوماسية موحدة ذات رؤية مشتركة استحقاقًا ممكنًا لحل الأزمة، والنظر إليه وحدةً متماسكة، وتفكيك أداء دوله الفاعلة، وظهر له رؤية واستراتيجية لحل الأزمة، حيث اتضح دورها كالآتي

١- إلى حد ما لم تتباين أدواره بين الحضور راعيًا استراتيجيًا لطرف من أطراف النزاع، أو داعمًا محوريًا لمبادرات تطلقها دول حليفة، كذلك حدد بشكل كبير طبيعة الانخراط الخليجي وحدود تأثيره في كل محطة من محطات المسار الدبلوماسي لحل الأزمة الليبية.

٢- اتضحت المشاركة الخليجية في المؤتمرات الدولية حول ليبيا، مثل مؤتمري روما عام٢٠١٤م، و(باليرمو) في العام٢٠١٨م، مثالاً واضحاً للإسهام في التوافق ومنع أي ازدواجية في الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية لبعض دول المنطقة. ففي حين أن الحضور الرسمي كان يندرج ظاهريًا ضمن الإجماع الدولي، إلا أن تحليلاً أعمق يكشف عن أدوار استراتيجية كامنة تتجاوز

دول الخليج الفاعلة تدرك أن نفوذها لا يكمن في الخطط الدبلوماسية بل في قدرتها على تغيير موازين القوى على الأرض عبر الدعم

مجرد المشاركة البروتوكولية تسهم لحل فعلي حقيقي للأزمة والذهاب نحو الانتخابات.

٣- كانت المشاركة الخليجية تهدف إلى تقديم مبادرات مستقلة، بل إلى الانحياز والتأثير ضمن المحاور القائمة ساعية لحل الأزمة في مؤتمر باليرمو فقد اتضح أن هذا المؤتمر، ما هو إلا مسرح للتنافس الجيوسياسي بين القوى الأوروبية نفسها، وتحديدًا بين إيطاليا وفرنسا. حيث سعت كل دولة أوروبية إلى قيادة الجهود الدبلوماسية ضمن بعد مصالحيٍّ في ليبيا، دون الاهتمام بالحلول السياسية والاستقرار في البلاد، كانت دول المجلس تسعى لتقريب وجهات النظر للحل.

٤ـ ظهور انقسام بين (الإمارات، قطر، والسعودية) في هذه المؤتمرات كجزء من تحالفات أوسع. على سبيل المثال، كانت مواقف السعودية والإمارات تتقارب مع رؤية مصر وفرنسا، التي كانت أكثر انفتاحاً على منح دور محوري لبعض الأطراف. بالمقابل كانت قطر تتماشى مع الموقف التركي والإيطالي الداعم لشرعية حكومة الوفاق الوطني في طرابلس ومؤسساتها، ولكن في ظل ذلك كان موقف دول المجلس وأهدافها سدًّا منيعًا حال دون رفع وتيرة الانقسام بين الأطراف المختلفة في البلاد.

٥- الحضور الخليجي كان هدفه ضمان "مقعد على الطاولة" الدبلوماسية ويخدم هدفين استراتيجيين: الأول: الشرعية الدولية تمنح المشاركة في هذه المحافل الدولية غطاءً من الشرعية للتدخلات التي تقوم بها هذه الدول في ليبيا؛ بمعنى آخر، كان الهدف هو التأثير على صياغة البيانات الختامية ومنع أي إجماع دولي حقيقي ضد طرف على حساب الآخر.

٦-غياب بروز مبادرات خليجية مستقلة لم يكن دليلاً على السلبية أو غياب الاهتمام، بل كان خيارًا استراتيجيًّا متعمدًا؛ فالدول الخليجية الفاعلة كانت تدرك أن نفوذها الحقيقي لا يكمن في تقديم خطط سلام دبلوماسية، بل في قدرتها على تغيير موازين القوى على الأرض عبر الدعم المالي والعسكري واللوجستي فالمشاركة الخليجية في مؤتمري (روما وباليرمو) - كما أسلفنا- لم تكن وساطة محايدة بل ذات أهداف استراتيجية عملت في الكواليس تبحث لإيجاد حلول بعيدًا عن الحل العسكري بين الأطراف الليبية المختلفة؛ ما أضعف نتائج هذه المؤتمرات.

٧- وفيما يتعلق بمسار (برلين - بون) في العام ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م، نجد نقطة تحول في المقاربة الدولية للأزمة الليبية، حيث تم الانتقال من التركيز على الأطراف الليبية فقط وإلى إشراك الدول الخارجية المتدخلة بشكل مباشر. وفي هذا السياق كانت مشاركة دول خليجية فاعلة كالإمارات وقطر والسعودية ذات دلالة عميقة، كشفت عن مفارقة مركزية بين الأداء الدبلوماسي العلني والسياسات الفعلية على الأرض.

٨- حيث اتضح أن مسار الحوار الليبي في بوزنيقة، في المملكة المغربية، نموذجٌ للدبلوماسية الموازية التي ركزت على ملف فني شديد الأهمية، وهو آلية توزيع المناصب السيادية المنصوص عليها في المادة ١٥ من اتفاق الصخيرات. وفي هذا السياق، يجب تحليل الموقف الخليجي، الذي بدا ظاهرياً محايداً أو داعماً بشكل غير مباشر، بوصفه انخراطًا استراتيجيًّا انتقائيًّا وليس مجرد موقف سلبي، والدور المباشر لدول مجلس التعاون في المحادثات لا يعني غياب التأثير أو المصلحة؛ فالترحيب والدعم الإعلامي الذي حظيت به مخرجات بوزنيقة من قبل دول فاعلة مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية لم يكن مجرد إشادة عابرة، بل كانت إشارة سياسية مدروسة يمكن تفسيرها من عدة زوايا أكاديمية، ولكن لم يتم استثمارها في حل الأزمة وفرض السيطرة على الأرض وإيقاف المواجهات المسلحة.

٩- كما اتضح أن إعلان القاهرة "الذي أُطلق في يونيو ٢٠٢٠م، ليس فقط مبادرة للسلام، بل مناورة جيوسياسية استراتيجية جاءت في توقيت حاسم. لفهم عمق الدعم الخليجي الفوري لهذه المبادرة، من الضروري النظر إلى السياق الميداني آنذاك، وكان الزخم السياسي الذي منحته الرياض وأبو ظبي للمبادرة المصرية ذا أبعاد متعددة يعكس هذا التقارب في الرؤى بين الدول الثلاث توافقاً عميقاً على المحددات الاستراتيجية، ولكن تصاعدت الأزمة بين الأطراف الليبية وأصبح حلم ليبيا

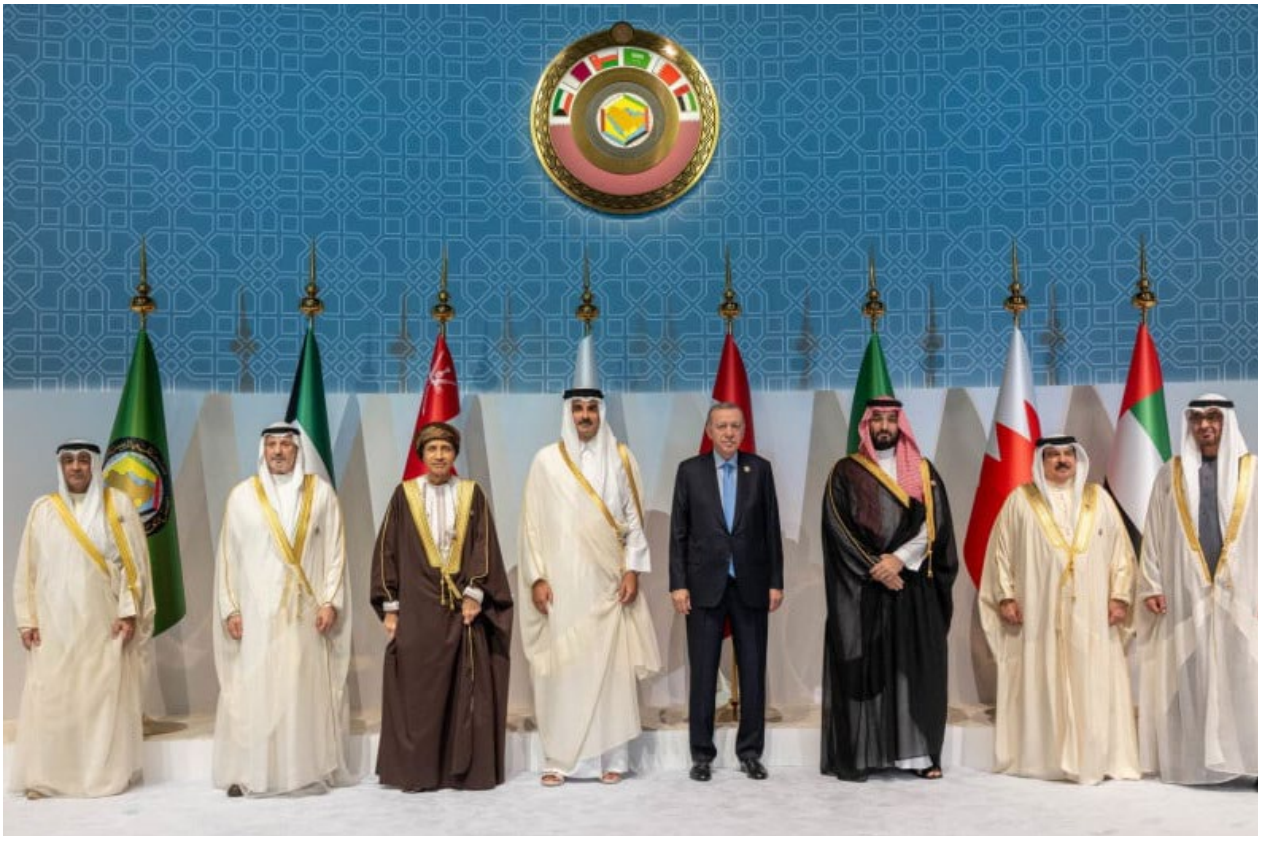

الموحدة صعب المنال، لا يمكن تجاوزه في أي تسوية مستقبلية وإجمالاً يمكن القول: إن دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة الليبية تم مواجهته من قبل القوى الدولية والإقليمية المختلفة مما حال دون الإسهام في حل الأزمة في ليبيا كاستحقاق ممكن يأمله الليبيون.

وخلاصة ذلك أن الاستحقاق الممكن قيام المجلس به تجاه الحل في ليبيا: وهو كيف يمكن الانطلاق من خلال مفهوم غير غامض لبناء تحليلات سياسية مطابقة للواقع لدول مجلس التعاون الخليج العربي تجاه الأزمة الليبية: فمن المأمول أن تتخذ شكلاً من أحد السيناريوهات التالية: السيناريو الأول: يتعلق بوضع استراتيجية واضحة وموحدة لدول المجلس للتعامل مع النخبة السياسية والأكاديمية والابتعاد عن جدلية التحييد والتفكك وتحميلها المسؤولية بمستوى التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها البلاد والخوف من البلقنة والتقسيم والتفتت الاجتماعي وخطورة ذلك على وحدة البلاد.

السيناريو الثاني: يتعلق بنجاحها في توعية المجتمع الليبي ليدرك تلك المخاطر التي تحاك بالتدخل الخارجي ومنع أي محاولة للوفاق في البلاد وممارسة دوره التاريخي للكفاح تجاه الحل من خلال الانتخابات دون إقصاء أحد من أجل بناء دولة ذات سيادة، ونظام سياسي يحقق مقومات أمنها القومي.

السيناريو الثالث: أن ترعى دول المجلس موقفًا عربيًّا موحدًا لمنع تصادم الجهود لحل الأزمة مع جهود أممية وإفريقية تعمل على الحوار الجاد والحل السلمي في ليبيا؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية لمنع الأطراف من المشاركة في الحوار والتوصل لحكومة وطنية، وأنه قد آن الأوان لإعادة النظر في العديد من المسلمات الراسخة في أذهاننا عن بعضنا البعض وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة لبعض أطراف النزاع.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة سرت ــ ليبيا

الجهود والمبادرات السعودية لدعم الشعب السوري ووحدة وسيادة دولته

السعودية عززت سيادة سوريا ومنعت تقسيمها وحدت من تدخلات خارجية سعت لفرض أجنداتها

الكلمة الأولى التي يجب أن نبدأ بها الحديث عندما يكون الموضوع عن جهود وعطاءات المملكة العربية السعودية في كل قضية إنسانية في العالم هي (إن تعدوا عطاءات المملكة وجهودها لن تحصوها) انطلاقًا من هذه الحقيقة التي تمس كل بلاد العالم وشعوب الأرض فلا يمكن أن أتحدث إلا في بلد واحد وجانب واحد وفترة واحدة وهي سوريا وفترة الثورة أي خلال أربعة عشر عامًا من عمر سوريا (رغم أن عطاءات المملكة لسوريا خلال السنوات العشر الماضية كثيرة لكن لا استطيع إلا أن أحدد حديثي فقط في فترة الثورة) ورغم ذلك فإني أتمنى أن أحصي بعضًا منها، فهي أكبر من إمكانيات أي آلة حاسبة أو جهاز حاسوب، فالعدد المسموح من الكلمات المخصصة لا تسمح لي بالحديث إلا عن جهود المملكة في فترة زمنية قصيرة ومجالات الدعم والعمل في سلامة سوريا ووحدة شعبها وأرضها وسيادتها فقط .

عميد طيار ركن. م. أسعد عوض الزعبي

لقد تبنت المملكة العربية السعودية موقفًا ثابتًا وعميقًا عنوانه دعم الشعب السوري بكل الإمكانيات وفي كل المجالات لتأمين حقوقه المشروعة في عيش وحياة كريمة مكللة بالأمن والاستقرار، وكانت بوصلة التحرك السعودي تتحرك بآليات العمل التي تحقق العمل على حقوق الشعب في حياة آمنه ومستقرة، وكذلك سلامة الدولة السورية ووحدة شعبها وأرضها والمحافظة على سيادتها .

ولتحقيق هذه الأهداف شددت المملكة في كل المحافل

الدولية (ومنذ اللحظة الأولى للثورة) على أهمية الحفاظ على وحدة سوريا والحفاظ على سيادتها واستقلالها والرفض القطعي لكل أشكال التدخل الخارجي وكل محاولات التقسيم والتصدي لمحاولات إثارة الفتنه أو النزاعات الطائفية والعرقية، وبناء على الأهداف التي تبنتها المملكة ومن أجل التحقيق الدقيق والسريع لها وضعت الرياض خطة متكاملة من أجل العمل تارة بشكل متوازي وتارة بشكل متسلسل في مجالات الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والسياسي والعسكري والإغاثي طيلة سنوات الثورة العجاف .
وحقا كانت قيادة المملكة تعمل ليلاً ونهارًا وعلى كل المستويات منذ البداية لنزع فتيل التصعيد وتقديم كافة المساعدات للنظام لمنع اتساع دائرة التصعيد والاستجابة السريعة لمطالب الشعب السوري قبل أن تكبر كرة الثلج وتزداد سرعتها لكن النظام الذي اعتاد أن يتعامل مع الشعب السوري بالحديد والنار لم يستمع للصوت السعودي الناصح بل صم أذنيه وأغمض عينيه عن مطالب الشعب.

من هنا سأبدأ الحديث مختصرًا في حدود الحجم المخصص، فقد بدأت المملكة فورًا بالعمل الدؤوب بتنفيذ الإجراءات الاستباقية لأنها تدرك أهمية سوريا وتداعيات ما يمكن أن يكون في ظل هذا النظام، لذلك مدت جسور التواصل مع الدول العربية والأوروبية والدول الفاعلة فورًا ووضعت خطة التصدي لمنع خسارة سورية العربية التي تعتبر وعاء الشرق العربي، فشكلت أكبر منظومة عمل حقيقة لمساعدة هذا القطر العزيز على قلب كل عربي خاصة المملكة وانطلقت مسيرة العطاء لاتجاه الدعم الإنساني والإغاثي والعسكري، وصلت المساعدات السعودية إلى كل سوري في الداخل والخارج وفي بلدان المهجر وحيث ما كان هناك حاجة لمساعدة الشعب السوري، وباتجاه الدعم الدبلوماسي والسياسي في كل المحافل العربية والدولية، حيث ساهمت في انعقاد اجتماعات الجامعة العربية ووصول الملف إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد عملت في الاتجاهات

تبنت السعودية موقفًا ثابتًا لدعم الشعب السوري بكل الإمكانيات في كل المجالات لتأمين حقوقه المشروعة في الحياة الكريمة والأمن والاستقرار

التالية

-- الجهود السياسية والدبلوماسية: قادت المملكة كل المبادرات السياسية والدبلوماسية التي تهدف إلى وقف نزيف الدم السوري وعملت في الوقت نفسه على تهيئة الأجواء المناسبة لحل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري ويعيد له سيادته على كامل أراضيه، وتتمثل أبرز محطات الجهود السياسية الدبلوماسية في

دعم القرار الأول الذي عرف باسم فقرات "جنيف واحد: والذي كان أساس الحل وأساس قرارات مجلس الأمن التي صدرت في الملف السوري والتي عرفت باسم "الفقرات الستة للحل في سورية أو جنيف واحد" والذي تم بعده صدور القرار ٢١١٨ ، ثم عملت بالتعاون مع أصدقاء سورية على عقد مؤتمر جنيف ٢ لعام ٢٠١٤ م، الذي جمع النظام والمعارضة تحت سقف الأمم المتحدة ، ثم كانت الأساس في صدور القرار الأممي ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥م، حيث بذلت المملكة جهدًا غير مسبوق في عملية جمع كل الأطياف السياسية السورية وكل المكونات بالرغم من عرقلة بعض الدول لأي حل ورفضها مطالب الشعب السوري ومحاولتها الرهان على المملكة في عملية جمع أطياف الشعب السوري، إلا أن المملكة استطاعت بفضل الله ثم فضل قيادتها الحكيمة وسياستها المميزة أن تجمع كل المكونات والأطياف في أقل من ٢٤ ساعه (رقم غير مسبوق) وكسرت الرهان وخسر وخاب من راهن على دور المملكة، وتم عقد مؤتمر الرياض واحد بحضور كل أطياف الشعب السوري في ٨ -١٠ ديسمبر ٢٠١٥ م، والذي انبثق عنه هيئة التفاوض وتشكيل وفد تفاوض للاشتراك في المفاوضات التي عقدت بعد صدور القرار ٢٢٥٤ (جنيف ٣) ووفرت المملكة كل أنواع الدعم اللوجستي لهذا الاجتماع وكان من انجح المراحل السياسية في مسيرة الثورة السورية وأصبح بعد ذلك مقر هيئة التفاوض في المملكة التي وفرت لعمل الهيئة كل الدعم لكن بعد اجتماع الدول الفاعلة في لندن والتي تم على أثرها إعادة صياغة الورقة السورية تم بعدها الطلب للمملكة بجمع أطياف الشعب السوري مرة أخرى في الرياض بناء على طلب الدول الفاعلة وتم عقد مؤتمر الرياض ٢ في ٢٢-٢٤ نوفمبر وعمل على توحيد المعارضة التي كانت قد شكلت مجموعة من المنصات (موسكو - القاهرة) وتم الخروج بوثيقة

عمل واحدة للمرحلة الانتقالية باسم الهيئة العليا للمفاوضات والتي استمر مقرها في الرياض حتى شهر يناير ٢٠٢١ م، حيث غادرت الرياض بعد مرحلة من الخلافات الداخلية بين أطياف المعارضة وتغير المواقف السياسية لبعض الدول حيال الملف السوري وخلال الفترة التي تلت فشل كل مفاوضات جنيف بين المعارضة والنظام وتخلي بعض الدول عن دعم المعارضة بقيت المملكة ظلاً كبيرًا يحمي حقوق الشعب السوري ومطالبًا بوقف إطلاق النار باستمرار ، وتطالب بإيصال المساعدات دون عوائق بل وتستمر في تأمين جميع أنواع المساعدات اللازمة للسوريين في دول اللجوء وفي مناطق النزوح داخل سورية كما واستقبلت على أرضها الطاهرة أكثر من مليونين من السوريين واعتبرتهم زائرين ضيوف ولم تطلق على أحد منهم كلمة " لاجئ " وحظي جميع السوريين في المملكة بطيب الإقامة وكرم الضيافة من مملكة الجود الذي اعتاد الجميع عليه كما استمرت المملكة في رعاية سورية وشعبها والتنسيق مع الأمم المتحدة والمبعوثين الأمميين لإيجاد حل سياسي يستند إلى قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار ٢٢٥٤ م، وضمن سياق الحديث عن جهود المملكة السياسية والدبلوماسية لابد من الحديث عن موقف هام للمملكة في الانفتاح على المسار العربي الرامي لتحقيق الحل السياسي وذلك من خلال استضافة سورية في القمة العربية التي عقدت في مدينة جدة بعد سنوات من تعليق عضويتها في خطوة نحو إعادة دمجها في الصف العربي دون المساس بسيادتها ، وكان هناك موقفًا مميزًا لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في تقديم مقترح للحل يحافظ على وحدة الأرض والشعب ويوقف إراقة الدماء ويحقق مطالب الشعب السوري ولا يستثني أحدًا ، بل يعيد سوريا إلى دورها العربي ويحافظ على الأمن الوطني لها لكن النظام لم يفهم ولا يريد أن يفهم كلمة حل سياسي، بل استمر في غطرسته واستبداده والاستعانة بكل مرتزقة العالم لقتل الشعب السوري ولم يستمع للصوت الناصح الحريص كل ما تم الحديث عنه هو حتى تحرير سورية من النظام البائد لأن الحديث عن الجهود السعودية في مرحلة التحرير تحتاج إلى مجلد حتى يتم تغطية جزء منها بينما كل ما تم الحديث عنه هو فقط حتى نهاية عام ٢٠٢٤م، وأيضًا لم أتحدث عن الدور السعودي الداعم للفصائل بالتعاون مع أصدقاء الشعب السوري حيث سيكون لهذا الجزء حيز آخر .

--الدعم الإنساني والإغاثي: لم تتوان المملكة عن تقديم الدعم الإنساني للشعب السوري عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية حيث شمل الدعم

- إقامة مخيمات للاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان.
- إرسال المساعدات الغذائية والطبية العاجلة إلى الداخل السوري خصوصًا في المناطق المنكوبة.
- رعاية اللاجئين من خلال تقديم العلاج والتعلم وتأمين فرص العمل لهم.
- استضافة أكثر من مليون ونصف من السوريين بصفة زائرين وضيوف.

لن أتحدث عن هذا النوع من الدعم في مرحلة تحرير سوريا لأنه أضعاف مضاعفة عما تم تقديمه فهو إعمار دولة بكل ما تحتاجه للنهوض الاقتصادي والاستقرار العام وإعادة البنية التحتية الخدمية.

- لقد كانت كل المبادرات السعودية تصب في نهاية المطاف في دعم الأمن الوطني السوري والتي كانت دومًا حريصة على تعزيز سيادة الدولة ومنع تفككها إلى كيانات طائفية أو عرقية وهذا قطع الطريق على كل الأطراف التي كانت تسعى إلى تقسيم البلاد واستطاعت السعودية الحد من التدخلات الخارجية السلبية التي كانت تسعى لفرض أجندات على أرض سورية، إضافة إلى أنها تدعم المصالحة الوطنية وإطفاء جذوة الفتن الطائفية التي غذتها جهات خارجية لإطالة أمد الصراع - كما لعبت المملكة دورًا محوريًا في حشد التأييد العربي والدولي لقضية الشعب السوري والتأكيد على أن الحل يجب أن يكون (سوري ــ سوري) وأن يكون خاليًا من كل الإملاءات الخارجية ومن أجل تعزيز هذا الموقف عملت المملكة على إحياء الدور العربي المشترك لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية في سورية والمشاركة في المؤتمرات الدولية كمجموعة أصدقاء سوريا ودعم جهود إعادة الإعمار .

تجسد جهود المملكة العربية السعودية تجاه سورية التزامًا إنسانيًا وأخلاقيًا وسياسيًا قائمًا على مبادئ راسخة تسعى من خلالها المملكة إلى دعم الشعب السوري وصون وحدة بلاده وحماية قراره الوطني المستقل وهي جهود تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد وتقويض الفرصة على المشاريع التي تهدد المنطقة بأسرها وخاصة ما يهدد سورية من تقسيم وإشعال الفتن الطائفية بما يضمن مستقبلاً أكثر أمانًا وازدهارًا لسورية وشعبها .

* محلل استراتيجي وعسكري - سوري

استراتيجية السعودية في القرن الإفريقي تقوم على حماية أمنها الشامل وأمن البحر الأحمر

القرن الإفريقي بحاجة لوساطة خليجية بتنسيق أممي وإقليمي لحل الأزمات وبناء استراتيجية للتعاون

إنّ جهود الوساطة لدول الخليج في الأزمات الدولية والإقليمية لا تخطئها العين، بفضل مواردها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي ونفوذها السياسي المقدّر، وفي إطار استراتيجية توظيف إمكانياتها في حل النزاعات، في سياق أوسع للدبلوماسية العالمية لجعل الخليج مركزًا دوليًا للوساطات في فض الصراعات. ضمن هذا السياق يأتي اهتمام دول الخليج لحل الأزمات في القرن الإفريقي. وقبل الحديث إلى الوساطات الخليجية في القرن الإفريقي لابدّ من الإشارة هنا باختصار إلى علاقة المنطقتين. فعلاقة المنطقتين تعود إلى عهود سحيقة، بل أنّ بعض علماء الجيولوجيا يعتقدون أنّ المنطقة كانت كتلة واحدة حتى انفلقت قشرة الأرض ففصل البحر الأحمر بينهما. وحتى بعد الفصل فإنّ التفاعلات بينهما تواصلت دون انقطاع.

د. إدريس جميل

فكانت منطقة القرن الإفريقي الحظيرة الخلفية لحماية المقدسات الإسلامية في مختلف مراحل الحروب الصليبية، الصراع العربي - الإسرائيلي، الصراع السني - الشيعي، التهديدات الأمنية الأخرى كالإرهاب ونشاط القراصنة إلخ- ، كما أنّ منطقة القرن الإفريقي في الوقت الحالي تقع ضمن تجاذبات القوى الكبرى، وتنافس إرادات القوى الإقليمية. وبمقابل ذلك دولها تعاني من عدم الاستقرار بسبب الصراعات العنيفة بمستوياتها المختلفة. وينعكس ذلك سلبًا على أمن البحر الأحمر والضفة المقابلة في شبه الجزيرة العربية.

ضمن هذا السياق يأتي اهتمام دول الخليج وبالأخصّ السعودية، الإمارات، قطر بالقرن الإفريقي لتلعب دورًا محوريًا في فض النزاعات فيه.

وتزايد أدوارها أكثر بعد التطورات الأمنية الأخيرة بشكل عام والبحرية على وجه الخصوص التي شهدته منطقة القرن الإفريقي.

فاستراتيجية الدولة السعودية في القرن الإفريقي كقوى إقليمية صاعدة تقوم على حماية أمنها القومي بمفهومه الشامل الأمني، الاقتصادي السياسي وأمن البحر الأحمر وعدم ترك الساحة للقوى المنافسة. ولتحقيق ذلك نشطت في عدة محاور في منطقة القرن الإفريقي منها : مساهمتها في حل الصراعات بين دول القرن الإفريقي وفي تسوية الخلافات الداخلية فيها، فتوسطت بين السودان وتشاد عام ٢٠٠٧م، و تمكّنت من جمع الفرقاء الصوماليين عام ٢٠٠٧ م، في جدة لحل الأزمة الصومالية، وساهمت السعودية والإمارات في حل النزاع بين إرتريا وإثيوبيا الذي دام عقدين من الزمان، وقد وقع رئيسا البلدين الاتفاقية في جدة وأبوظبي عام ٢٠١٨م، ووعدت الرياض وأبوظبي لإريتريا وإثيوبيا بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما عام ٢٠١٨ بمساعدات مالية وباستثمارات في المشروعات الحيوية لبناء وتثبيت السلام بينهما، وعلى الرغم من تلك الجهود إلا أنّ التوترات بين الدولتين في الوقت الحالي عادت مرة أخرى. وتبذل السعودية في الوقت الحالي مع شركائها جهودًا حثيثة لحل الأزمة السودانية وغيرها، نجحت في حل بعض النزاعات وعجزت عن الأخرى، أما الدبلوماسية القطرية فكانت أكثر نشاطًا في الوساطات لفض النزاعات والصراعات في منطقة القرن الإفريقي، قد تكون هذه النزاعات في داخل دولة واحدة أو بين دولها.

فتوسطت بين إرتريا والسودان فتوصل الطرفان إلى اتفاق

الوساطة الخليجية ضرورية لمعالجة نزاعات القرن الإفريقي لأنّها مدفوعة برافعات الأعمال الخيرية والمشاريع الإنمائية والاستثمارات

عام ١٩٩٩م، وتمّ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين أسمرا والخرطوم، ودعمًا لهذه الاتفاقية قامت قطر بتعبيد الطريق الرابط بين كسلا وإرتريا، وإنشاء قريتين واقعتين في الحدود السودانية – الإرترية كقريتين نموذجيتين للتنمية الحدودية.

وتوسطت أيضًا في حل أزمة دارفور، وبعد جهود ومفاوضات ماراثونية توصلت الحكومة السودانية وأغلب المجموعات المسلحة في دارفور إلى اتفاق عام ٢٠١٠م. وإثر ذلك أعلنت قطر وشركاؤها عن مشروع إعمار دارفور حتى يكون السلام مستدامًا فيها .

كما استطاعت قطر من التوسط بين إرتريا وجيبوتي في عام ٢٠١٠ م وأبرم الطرفان اتفاقية سلام بموجبها تنسحب القوات الإرترية من المناطق المتنازع عليها وتستبدل بقوة مراقبة قطرية إلى أن تحل هذه المسألة نهائيًا، وتمّ إطلاق أسرى الحرب الجيبوتيين من السجون الإرترية، وبقت القوات القطرية هناك إلى أن تم سحبها عام ٢٠١٧م، بعد انحياز الدولتين إلى المحور الذي كانت تقوده السعودية أثناء الأزمة الخليجية الأخيرة.

ويقال أيضًا أنّ قطر آنذاك سعت للتوسط بين إرتريا وإثيوبيا، إلّا أنّ الطرف الإثيوبي لم يتحمس للوساطة القطرية. لأنّ علاقة البلدين كانت تعاني من بعض الإشكالية انتهت بقطع إثيوبيا علاقاتها مع قطر عام ٢٠٠٨م متهمة إياها بأنّها هي إحدى مصادر عدم استقرار منطقة القرن الإفريقي في تلك الفترة، بسبب تقاربها الشديد مع إرتريا ودعمها للمعارضة الإثيوبية. وتأزيم الأمر في الصومال بسبب تقديم دعم لبعض الأطراف الصومالية، واستخدامها لقناة الجزيرة للنيل من إثيوبيا وتقويض أمنها الداخلي.

وبقي الأمر على هذه الحالة إلى أن عادت علاقتهما إلى

الجهود الخليجية في فض نزاعات القرن الإفريقي ساهمت في تخفيف حدة التوترات بالمنطقة إلاّ أنّ نتائجها تتطلب المزيد من المساعي

طبيعتها مرة أخرى عام ٢٠١٢ م، وبموجب ذلك وقّع الطرفان اتفاقيات تعاون في عدة مجالات اقتصادية تنوعت بين قطاعات السياحة والاستثمار والبنية التحتية والتبادل التجاري إلخ- و قطر أيضًا لم تكن غائبة عن المشهد الصومالي فسعت في بداية الألفية للوساطة بين الفصائل الصومالية المتقاتلة. وفي عام ٢٠٢١ م، توسطت بين الصومال وكينيا لإعادة العلاقات بينهما بعد انقطاعها ستة أشهر.

على العموم إنّ جهود الخليجية في فض النزاعات في منطقة القرن الإفريقي ساهمت في تخفيف حدة التوترات في المنطقة إلاّ أنّ نتائجها النهائية في حل النزاعات مازالت تتطلب المزيد من الجهود، ربما ذلك يعود إلى التعامل مع الأزمات دون التعمق في جذورها، وقد يعود أيضًا إلى محدودية قدرة دول الخليج لامتلاك أدوات القوى الأخرى المهمة ما عدا القدرات المالية وعدم التنسيق فيما بينها. على سبيل المثال لا الحصر، لم تنجح قطر في مساعيها في إنهاء مشكلة دارفور ، و أيضاً لم تتمكن من حل الخلاف بين إرتريا و جيبوتي نهائيًا، ومثله المساعي الأخرى في حل أزمة الصومال، والسودان في الوقت الحالي، وحتى التوترات الإرترية – الإثيوبية عادت مرة أخرى ، وعلى الرغم من ذلك أنّ أدوار الوساطة الخليجية لا غنى عنها في معالجة جذور النزاعات في القرن الإفريقي، لأنّها مدفوعة برافعات السلام الأخرى التي تعزّز الاستقرار والسلام في المنطقة، مثل الأعمال الخيرية والمشاريع الإنمائية و ضخ المليارات من الاستثمارات والتبادل التجاري والتفاهمات الأخرى في المجالات الأمنية والعسكرية مع دول القرن الإفريقي ، بالإضافة إلى ذلك أنّ دول الخليج هي سوق عمل لقطاعات كبيرة من شعوب منطقة القرن الإفريقي .

وبالنظر إلى مقاربات الوساطة للدول الخليجية في القرن الإفريقي فإنّ كل منهم يتمتع بميزة. فالسعودية بحجمها وثروتها وثقلها الديني والتاريخي في المنطقة ،وقطر بقوتها الإعلامية وقدراتها للتواصل مع التيارات الإسلامية واليسارية وغيرها، والإمارات باستثماراتها الضخمة مع التركيز في تطوير وتشغيل الموانئ البحرية في المنطقة وتحالفاتها السياسية إلخ، وبسبب هذه المقاربات المتعددة في منطقة القرن الإفريقي أصبحت القوى الخليجية إحدى القوى الفاعلة والمؤثّرة في مجريات الأحداث في القرن الإفريقي .فالناظر للحضور الخليجي في القرن الإفريقي في الوقت الحالي يلاحظ تداخل عدة عوامل فيه، تشمل الجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية والجهود الدبلوماسية بما فيها مساعي الوساطات.

والسؤال هنا ماذا تستفيد الدول الخليجية من دور الوساطة في القرن الإفريقي؟ بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي وقربها الجغرافي للخليج فإنّها تشكّل عمقًا استراتيجيًا من الناحية الأمنية والعسكرية والاقتصادية والنفوذ السياسي للخليج العربي.

فإنّ عدم الاهتمام بها سيعود بالضرر عليها، وخاصة المنطقة في الوقت الحالي تقع ضمن تجاذبات القوى الدولية والإقليمية، مع تراجع دور الولايات المتحدة فيها وتضارب مواقفها في قضايا المنطقة، الأمر الذي جعل القوى الخليجية تسعى لتأكيد نفوذها في القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر الأوسع لحماية مصالحها .

ومن ناحية أخرى أنّ الوساطات الناجحة ستكسب دول الخليج حضورًا دبلوماسيًا وسياسيًا في المشهد الدولي كقوى فاعلة في حل الأزمات الدولية، وتوسيع شبكة حلفائها ومصالحها الاقتصادية بالحصول على شراكات اقتصادية وعسكرية وأمنية مع القوى الدولية والإقليمية، تعزيز صورتها الذهنية على المستوى الدولي والإقليمي كقوى محبة للسلام.

وبالمقابل مع تلك المكاسب هناك تحديات تواجه الوساطات الخليجية في القرن الإفريقي منها: إنّ مصالح المنطقتين أحيانًا تتداخل مع بعضها البعض فإلى أي مدى ستتحقّق فيها الحيادية

الدبلوماسية القطرية نشطت في الوساطات لفض النزاعات بالقرن فتوسطت بين إرتريا والسودان وتوصل الطرفان لاتفاق عام

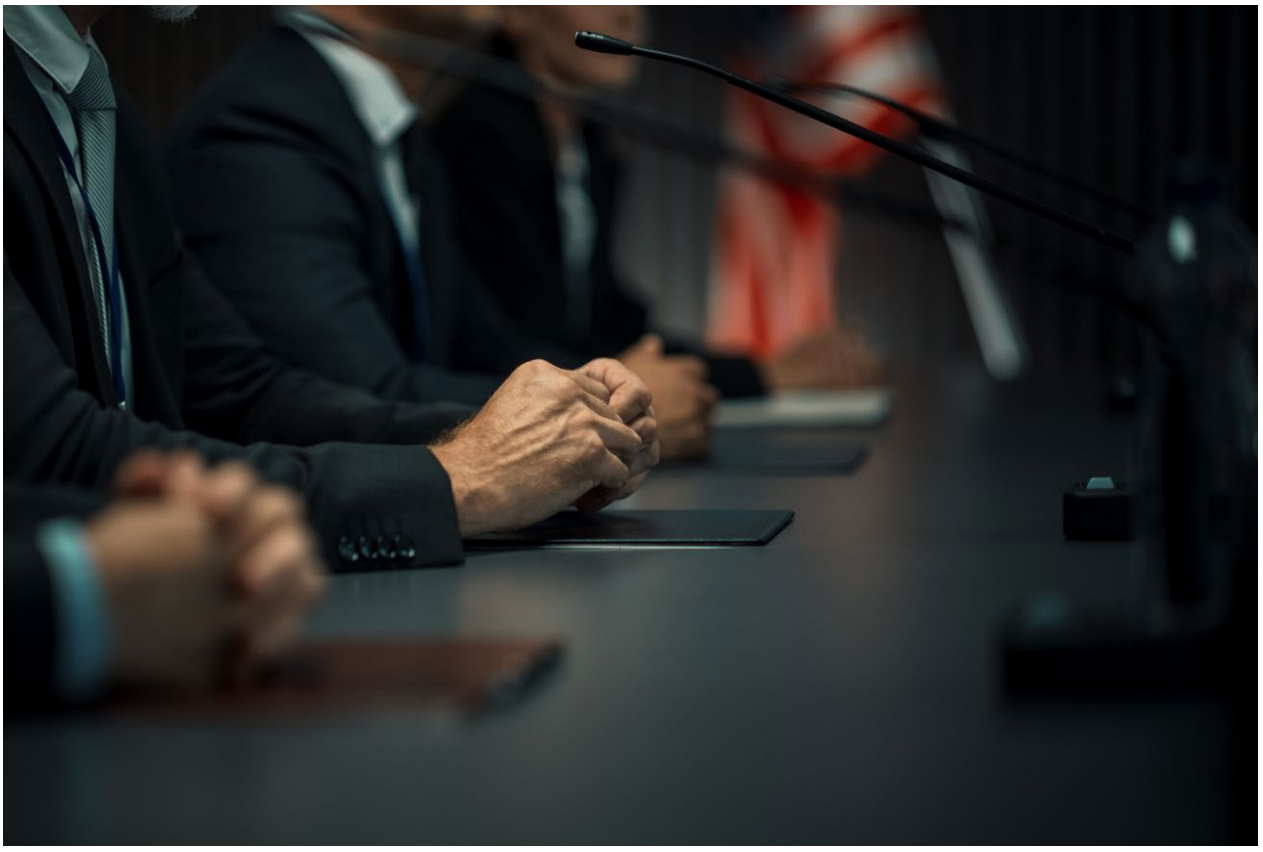

الكافية، بعبارة أخرى قد تتداخل الجهود الدبلوماسية مع مفهوم التنافس في المنطقة. وخاصة في الحالات التي تربط الوسيط مصالح أكثر مع أحد الأطراف المتنازعة.

ومن التحديات الأخرى أنّ الوساطات قد تكون مدفوعة ابتداء بالمصالح الجيو-اقتصادية والجيو- سياسية أكثر من أنّها تسعى لإحلال السلام. ومثله يبدو أن الغالب في الوساطات الخليجية الاعتماد على العلاقات الشخصية مع قلة دور المؤسسات الرسمية، كما أنّ المقاربات المستخدمة تختلف من دولة لأخرى، ويؤخذ عنها أحيانًا الطابع التكتيكي بدرجاته المتفاوتة من دولة لأخرى، الأمر الذي قد يعرقل تراكم النفوذ الخليجي في القرن الإفريقي ،تباين مواقف دول الخليج في بعض الأزمات في المنطقة، على سبيل المثال لا الحصر في أزمة السودان والصومال وغيرها، الأمر الذي ينبئ بعدم تبلوّر سياسة خليجية موحدة اتجاه المنطقة، وأن الجهود دون التنسيق بينهم قد تؤدي إلى تأجيج التنافس بينهم في المنطقة.

وأنّ هذا التباين قد يكون مصدره الانقسامات الخليجية الذاتية وأخرى موضوعية ناتجة عن تأثيرات خارجية، ومن الأمور الأخرى قدرة دول الخليج للتنسيق مع الجهود الأممية والإقليمية الأخرى بطريقة تكاملية في حل أزمات القرن الإفريقي.

الخاتمة

لا شكّ إنّ عدم استقرار القرن الإفريقي سينعكس سلباً على الخليج العربي وأمن البحر الأحمر.

فهناك حاجة ملحة لخروج منطقة القرن الإفريقي من أزماتها والتوجه نحو التماسك، وأن مساعي الوساطة للقوى الخليجية موحدة في هذا المضمار ومستصحبة القوى الاجتماعية والسياسية الحقيقية في المنطقة، ومع تنسيق جهودها مع الجهود الأممية والإقليمية الأخرى بطريقة تكاملية، سيكون للوساطة الخليجية دورًا مهمًا في حل أزمات القرن الإفريقي، ومن ثمّ لبناء رؤية استراتيجية للتعاون المشترك بين الخليج والقرن الإفريقي.

* باحث في العلاقات الدولية - لندن

الهجوم السلمي السعودي: مقاربة استراتيجية لتعزيز الاستقرار الإقليمي

المبادرة السعودية لسوريا تتيح مشروعًا يحمل استراتيجية للإقليم ويرسم ملامح جديدة للمنطقة

تُشكّل السياسة الخارجية السعودية في السنوات الأخيرة نموذجًا جديدًا في مقاربة أزمات الشرق الأوسط، يقوم على تجاوز منطق التدخلات المباشرة والاصطفافات الحادة، لصالح التهدئة والاستثمار في الاستقرار.
وقد بلغ هذا التوجّه ذروته من خلال ما بات يُعرف بـ "الهجوم السلمي السعودي"، والذي يتجلّى خصوصًا في التعامل مع العديد من الأزمات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الأزمة السورية بعد سقوط النظام السابق.
فما هو منطق هذا الهجوم السلمي؟ وما أهدافه العميقة؟ وكيف تبدو واقعيًا تجلياته في الحالة السورية؟

د. سمير التقي

أولًا: رؤية ٢٠٣٠ كخلفية استراتيجية للهجوم السلمي السعودي

تُعد رؤية السعودية ٢٠٣٠ إحدى أهم الخطط التنموية الطموحة في تاريخ المملكة، ليس فقط على المستوى الداخلي، بل في أبعادها وتداعياتها الإقليمية والدولية.

جاءت هذه الرؤية تعبيراً عن وعي عميق بالتحولات التي يشهدها العالم، والتحديات التي تواجه المنطقة، واستجابة لحاجة المملكة إلى بناء نموذج تنموي مستدام يُجنّبها تقلبات الاقتصاد الريعي، ويؤهلها لتكون قوة إقليمية فاعلة في ظل بيئة إقليمية متكاملة وسلمية.

تتمثل ركائز هذه الرؤية في ثلاثة محاور رئيسية: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. ويتفرع كل محور منها إلى مشاريع كبرى، بعضها اقتصادي (كخصخصة جزء من أرامكو، وإنشاء مشاريع ضخمة مثل "نيوم")، وبعضها اجتماعي وثقافي (مثل دعم الفنون، والانفتاح الثقافي)، وبعضها يرتبط بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإصلاح القطاع العام.

غير أن ما يهمنا في هذا السياق هو البعد الخارجي للرؤية، أي إدراك صانع القرار السعودي أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتم في فراغ جيوسياسي مضطرب، وأن الاستقرار الداخلي محكوم بالاستناد لاستقرار إقليمي مستدام.

من هنا، بدأت تتبلور فكرة "الهجوم السلمي"، أي التحرك الخارجي المكثف، سياسيًا واقتصاديًا، لنزع فتيل الأزمات المحيطة، وصياغة أطر جديدة للتعاون بين دول المنطقة.

فإذا كانت الرؤية تهدف إلى جعل المملكة مركزًا عالميًا للاستثمار واللوجستيات والسياحة، فلا بد من محيط إقليمي خالٍ من النزاعات والاضطرابات. فالأمن في اليمن وسوريا ولبنان والعراق، بل وحتى في السودان، لم يعد يُنظر إليه فقط بوصفه هدفًا إنسانيًا أو سياسيًا، بل أصبح شرطًا لتحقيق الرؤية ذاتها.

من هذا المنطلق، لا تتعامل السعودية مع الملفات الإقليمية بمنطق الخصومة الصفرية أو التحالفات المغلقة، بل انها تتعامل من منطق الرؤية الذكية طويلة الأمد والتي تسعى لتحقيق توازن المصالح وفتح قنوات التواصل مع دول الإقليم.

إدراك صانع القرار السعودي أن التنمية الشاملة لا تتم في فراغ جيوسياسي مضطرب والاستقرار الداخلي محكوم بالاستناد لاستقرار إقليمي

انعكس هذا التحول بشكل واضح في شكل مبادرات متتالية، سواء في المصالحة الخليجية ثم تجاه إيران، أو السودان واليمن، أو في التعامل مع القوى الدولية في ملفات مثل أوكرانيا وسوريا.

إن رؤية ٢٠٣٠، باختصار، لا تمثل فقط خطة اقتصادية، بل تعبيرًا عن تصور شامل لهوية المملكة ودورها وموقعها في النظام الدولي. وهي الرؤية التي شكلت الخلفية النظرية والعملية للهجوم السلمي السعودي، الذي يسعى إلى إعادة صياغة توازنات المنطقة عبر التنمية، لا عبر المواجهة، وعبر المصالح المشتركة، لا عبر الاصطفافات الأيديولوجية.

ثانيًا: الدور السعودي في التوسط لفض النزاعات في الإقليم

برزت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة كفاعل محوري في فض النزاعات في الإقليم والعالم، من خلال اعتماد نهج جديد يقوم على الوساطة والتسويات السياسية بدلاً من الانخراط العسكري المباشر أو التموضع ضمن محاور صلبة.

ظهرت معالم هذا الدور بشكل واضح في عدد من الملفات الساخنة.

في مقدمة هذه الملفات، كانت المصالحة الخليجية التي تُوجت بقمة العلا في يناير ٢٠٢١م، التي أعادت اللُحمة بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد سنوات من القطيعة. ثم جاء الاتفاق التاريخي مع إيران في مارس ٢٠٢٣م، بوساطة صينية، ليؤكد أن السعودية باتت تؤمن بجدوى الحوار حتى مع الخصوم التقليديين.

لا تتعامل السعودية مع الملفات الإقليمية بمنطق الخصومة الصفرية أو التحالفات المغلقة بل بالرؤية الذكية طويلة الأمد لتحقيق توازن المصالح

كما استضافت جدة سلسلة من المفاوضات بشأن الأزمة السودانية بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤م، وسعت المملكة خلالها إلى التوفيق بين الفرقاء السودانيين، ودعمت المسار السياسي بالمساعدات الإنسانية.

على الصعيد الدولي، شاركت المملكة بفعالية في جهود إنهاء الحرب الروسية-الأوكرانية من خلال استضافة قمة جدة للسلام في أغسطس ٢٠٢٣ معززة بذلك دورها كوسيط سلام وكدولة اعتدال وتوافق دولي.

تشير كل هذه الجهود إلى أن السعودية تبني دبلوماسية مؤسساتية نشطة تهدف إلى جعل المملكة محورًا للحلول لا للصراعات، وتؤسس لنموذج جديد من العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية.

ثالثًا: الوساطة السعودية في الشأن السوري بعد سقوط نظام الأسد:

مع سقوط النظام السوري السابق في ديسمبر ٢٠٢٤م، تحركت المملكة سريعًا لتأكيد حضورها في الملف السوري، ليس باعتبارها خصمًا سياسيًا لأي طرف، بل بوصفها راعية محتملة لاستقرار سوريا وإعادة تأهيلها.

ففي ٨ ديسمبر، أعلنت وزارة الخارجية السعودية وقوف المملكة إلى جانب الشعب السوري، مؤكدة على ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة وتجنب الفوضى. وتبع ذلك زيارة وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان إلى دمشق (يناير ٢٠٢٥م)، ثم زيارة وفد سوري رفيع إلى الرياض (فبراير ٢٠٢٥م) لمناقشة الملفات الحيوية بين البلدين.

كما دعمت المملكة عودة سوريا إلى النظام المالي العالمي عبر تسهيل مشاركة دمشق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وصولاً إلى توقيع اتفاقات مع منظمة الصحة العالمية (سبتمبر ٢٠٢٥م) وتفعيل برامج الإغاثة في عدة محافظات.

وشملت المقاربة السعودية مكافحة شبكات تهريب المخدرات، وتعزيز الاستقرار المؤسسي، وإعادة تنشيط القطاع الصحي، بما يجعل من الدور السعودي دعامة أساسية في إعادة بناء الدولة السورية.

رابعًا: السياق الجيوسياسي والصراع على سوريا

مع سقوط النظام السابق لم تتكفئ التدخلات الأجنبية، بل تصاعدت لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع غير المباشر على سوريا وعلى النفوذ فيها.

وتظهر مطالب إسرائيل في المفوضات حول الاتفاق الأمين الهادف للانسحاب من المواقع التي احتلها من جديد بعد سقوط النظام السابق، وأن إسرائيل تريد فرض شروط أمنية وسيادية واستراتيجية تجعل من سوريا عمليًا دولة هشة تابعة تحت المطرقة الإسرائيلية، بل إنها تريد ترسيخ وجود أمني دائم يسمح لها بالتدخل ليس فقط في الوضع الأمني السوري، بل وفي التعدي على سيادة البلاد. ولا يقتصر الأمر على الجنوب السوري فحسب، بل تمتد المطالب الإسرائيلية إلى فرض أنواع السلاح وكمياتها المتاحة على كل الأراضي السورية، وتسمح لإسرائيل بأن تطالب بإبعاد أشخاص معينين من البلاد بناء على تقارير أجهزتها الأمنية.

وتتمتع روسيا بدورها بموطئ قدم معتبر في الساحل وفي شرق الفرات، فيما تراقب الولايات المتحدة التحولات بحذر، وتحافظ على وجود عسكري محدود جنوب وشرق البلاد. وفي ظل هذا المشهد المعقد، تسعى السعودية إلى تخفيض مستوى الصراعات بين الفرقاء الإقليميين، من خلال مبادرة تستند إلى دعم الدولة الوطنية، ومنع تفككها.

خامسًا: التحديات التي تواجه المبادرة السعودية

مما لا شك فيه أن جهود الدعم والتوسط السعودي تجد صعوبات كبيرة في الإحاطة بعوامل الاضطرابات الداخلية في البلاد. وتعيق هشاشة الوضع بشكل كبير قدرة المملكة على دعم عملية التعافي السوري، سياسيًا ومجتمعيًا.

لا شك بالمقابل أن ثمة قوى إقليمية لا مصلحة لها في نجاح هذا الدور التوفيقي والسلمي السعودي، بل تسعى لعرقلته وإفشاله.

كما يشكل الخلاف الدولي حول العقوبات على سوريا كمصدر قلق وإعاقة لجهود التعاف المدعومة من قبل المملكة.

وفيما لا تزال الموارد المالية المطلوبة لإعادة الإعمار محدودة للغاية، بالنسبة لإلحاح الحاجات الضرورية للتعافي الاقتصادي بحده الأدنى.

بدورها تشكل الحاجة لمرجعية وطنية سورية جامعة عائقًا جوهريًا ازداد هذا التعافي.

غير أن المقاربة السعودية تتعامل مع هذه التحديات بمنهج التدرج، وتراكم الثقة، وربط الإعمار بالمصالحة الوطنية، بما يُعيد إنتاج الدولة السورية التي يملكها كل السوريين بشكل تدريجي ومتزن.

سادسًا: الفرص والانعكاسات الإقليمية للمقاربة السعودية

من أبرز ما تتيحه المبادرة السعودية هو استعادة استقطاب الدور العربي للنهوض بمجمل بلاد الشام، وتعزيز دور المملكة كقوة ناعمة حاسمة فيها.

كما تسمح هذه السياسة بإعادة دمج سوريا في محيطها العربي والدولي، وخلق بيئة تنموية جديدة في المشرق العربي. مما يعني أيضًا محاصرة مشاريع الهيمنة الأيديولوجية، ولجم الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، مقابل توسيع الشراكات الإقليمية والدولية على قاعدة المصالح المتبادلة.

بذلك تتيح المبادرة السعودية مشروعًا استراتيجيًا يتجاوز الملف السوري، بل يحمل رؤية لعمارة استراتيجية بديلة في الإقليم ورسم ملامح جديدة للمنطقة.

تشكل الساحة السورية مثالاً واضحًا على منهج المبادرة السعودية وترسم ملامح التحول النوعي في فهم المملكة وإدارتها لدورها الإقليمي.

فلسيت المبادرة تجاه سوريا مشروعًا لإنقاذ سوريا فحسب، بل إنها مدخل لإعادة بناء النظام الإقليمي على أسس التعاون لا التنافس، وعلى منطق علاقات الدول لا علاقات الميليشيات، وعلى أولوية التنمية لا الصراع.

ليصبح نجاح هذا المسار، قاطرة حيوية تعزز دور المملكة ليس بحكم كونها كدولة نفطية وحسب، بل كدولة استقرار، وصاحبة مشروع حقيقي في بناء مستقبل جديد للمنطقة.

* مدير مركز الشرق الأوسط للبحوث ـ واشنطن

الجهود الخليجية في الوساطة لحل الأزمة الصومالية

استمرار الوساطة السعودية رغم التحديات والتزام تجاه القرن الإفريقي باعتباره من الأمن الإقليمي

لقد انبرت المملكة العربية السعودية في جهد دبلوماسي حظي بتأييد من فرنسا لتشاركها في تقديم مبادرة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة في يونيو للتباحث في القضية الفلسطينية ويدعو إلى تبني خيار حل الدولتين لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي. وقد أرجأ المؤتمر بسبب الهجمات الإسرائيلية / الأمريكية على إيران. وعقد في ٢٨-٢٩يوليو الماضي. وتزامن الإعداد للمؤتمر مع قرار الرئيس ماكرون عزم فرنسا الاعتراف بالدولة الفلسطينية في سبتمبر أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

د. إدريس محمود إدريس

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى لعب أدوار متزايدة في حل النزاعات الإقليمية، مستفيدة من ثقلها السياسي والاقتصادي. وتُعد الأزمة الصومالية واحدة من أبرز الأزمات المزمنة في منطقة القرن الإفريقي، بما تحمله من تداعيات على الأمن البحري، والاستقرار الإقليمي، والمصالح الخليجية في البحر الأحمر. يهدف هذا المقال إلى دراسة الجهود الخليجية في الوساطة لحل الأزمة الصومالية وتحليل النجاحات والتحديات التي واجهت هذه الجهود، مع تقييم مدى فعاليتها في ظل التنافس الدولي على الصومال، وغياب استراتيجية خليجية موحدة. توصلت الدراسة إلى أن الوساطة الخليجية تحمل فرصًا واعدة إذا ما تمت صياغتها ضمن رؤية جماعية وشاملة تدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

خلفية عن الأزمة الصومالية

بدأت الأزمة الصومالية مع انهيار الدولة المركزية عام ١٩٩١م، إثر سقوط نظام محمد سياد بري، حيث دخلت البلاد في مرحلة من الفوضى السياسية والانفلات الأمني وعدم الاستقرار. وأخذت الأزمة في التصاعد نتيجة استمرار الصراعات العشائرية والتدخلات الخارجية، والانقسامات السياسية والكوارث الطبيعية وقد أضافت التهديدات الإرهابية التي تقودها حركة الشباب بُعدًا آخر للأزمة، حيث باتت تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، بل وتمتد آثارها إلى أمن الخليج العربي. ورغم التحسن النسبي في الحالة الأمنية والسياسية خلال العقد الأخير، إلا أن البلاد ماتزال تواجه تحديات كبيرة في بناء دولة مستقرة موحدة وماتزال تعاني من مشاكل وتحديات أمنية وسياسية واقتصادية، خصوصاً نتيجة استمرار نشاط حركة الشباب، وتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية والولايات الإقليمية مثل بونتلاند وجوبالاند، بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية الخانقة الناجمة عن النزوح والجفاف وتوقف الإنتاج.

أهمية الصومال الاستراتيجية

يتميز الصومال بموقعه الجغرافي على القرن الإفريقي وبإطلالته على المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر ما يمنحه مكانة استراتيجية وأمنية متقدمة في معادلات الأمن الإقليمي والتجارة الدولية، خصوصاً بالنسبة لدول الخليج العربي التي ترتبط بالصومال بعلاقات تاريخية وجغرافية ودينية

الوساطة الخليجية أحد أهم المسارات الواعدة للمساهمة في تحويل الأزمة لفرصة بناء دولة صومالية قوية وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار

وثقافية وثيقة. لقد كان الصومال عبر التاريخ وما يزال حتى وقتنا الحاضر محط أنظار وأطماع وتنافس دولي وإقليمي، لأهميته الاستراتيجية وكونه يشكل أحد أهم الممرات البحرية في العالم، وأحد البوابات الرئيسية التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط وإفريقيا ويتحكم في خطوط الملاحة التي تمر عبر باب المندب نحو قناة السويس، كما يشكل نقطة انطلاق حيوية للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية العابرة للقارات، بالإضافة إلى أنه يزخر بثروات طبيعية هائلة واحتياطات كبيرة من النفط والغاز، إلى جانب ثروات سمكية وزراعية ما يزيد من أهمية استقرار البلاد لاستثمار هذه الثروات.

الأهمية الاستراتيجية للصومال بالنسبة لدول الخليج

الأمن القومي وممرات الطاقة: يشكل الصومال جزءًا من الامتداد الطبيعي للأمن الخليجي، إذ يقع على الضفة المقابلة لليمن والمملكة العربية السعودية عبر البحر. أي اضطراب في الصومال قد ينعكس مباشرة على أمن الملاحة في باب المندب، وهو شريان رئيسي لتجارة النفط الخليجي.

الفرص الاقتصادية والاستثمارية: تسعى دول الخليج، خصوصاً السعودية والإمارات وقطر، إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في الموانئ والبنى التحتية الصومالية. وحالياً مشاريع تطوير الموانئ مثل "بربرة" و"بوصاصو" و"مقديشو" تعدّ جزءاً من سباق النفوذ الاقتصادي بين هذه الدول وغيرها.

البعد الإنساني والديني: ترتبط الصومال ودول الخليج بروابط دينية وثقافية عميقة، إذ يشكّل الإسلام والمذهب السني جسراً طبيعياً بين الطرفين. كما لعبت المؤسسات الخيرية الخليجية دوراً بارزاً في دعم التعليم والإغاثة في الصومال.

المعادلة الجيوسياسية الجديدة: في ظل التنافس الدولي في القرن الإفريقي بين الولايات المتحدة والصين وتركيا وإيران، تمثل الصومال ساحة حساسة لتوازن القوى. لذلك، تسعى دول الخليج لتثبيت حضورها بما يحفظ مصالحها الأمنية والسياسية.

وخلال الفترة الماضية التي تجاوزت الثلاثة عقود ظهرت

العديد من المحاولات تقودها قوى إقليمية ودولية لإيجاد حل شامل يضع الصومال على طريق الاستقرار والتنمية. وفي هذا السياق، برزت دول الخليج العربي كأطراف فاعلة في دعم جهود الوساطة، إذ حرصت على توظيف ثقلها السياسي والاقتصادي والديني للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الصوماليين.

الجهود الخليجية في الوساطة لحل الأزمة الصومالية

لقد أدركت دول الخليج أهمية الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي عامة والصومال خاصة، بحكم موقعه الاستراتيجي على أهم الممرات البحرية الدولية وارتباطه الطبيعي بأمن واستقرار المنطقة. هذا الإدراك دفع هذه الدول إلى تعزيز حضورها السياسي والإنساني في الصومال، ودفعها من أجل بذل الجهود والتدخل لنزع فتيل الأزمة عبر قنوات الحوار، حيث تحركت العواصم الخليجية منذ بداية الأزمة وكثفت جهودها من أجل الوساطة، وانخرطت في العديد من القضايا الشائكة للوصول إلى حلول بالطرق السلمية، وقدمت الدعم والمساندة وأسهمت في تخفيف معاناة الشعب الصومالي، بل وعملت على حشد الدعم العربي والإقليمي والدولي لإنهاء حالة عدم الاستقرار. وفي هذا السياق يربط الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية أمن واستقرار الصومال بأمن دول الخليج العربية بل يعتبر البعض الاهتمام بأمن واستقرار الصومال ضرورة استراتيجية وحاجة أمنية للدول الخليجية وليست خيارًا ثانويًا أو اهتمامًا عابرًا. فلا يمكن عزل اهتمام الخليج بالوساطة في الصومال عن البعد الأمني والاقتصادي والإنساني. فاستقرار الصومال ينعكس مباشرة على أمن الملاحة البحرية، وعلى أمن واستقرار المنطقة وعلى فرص الاستثمار في الموانئ والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية.

وعمومًا تفاوتت جهود الدول الخليجية في الوساطة لحل الأزمة الصومالية، وقد تصدرت المملكة العربية السعودية المشهد، حيث لعبت دور الوسيط في أكثر من مناسبة، مستفيدة من ثقلها الديني والسياسي والاقتصادي وعلاقاتها الواسعة مع الأطراف الصومالية والإقليمية. كما انخرطت دولة قطر عبر مبادرات وساطة سياسية ورعاية حوارات داخلية، بينما ركزت الإمارات العربية المتحدة على دعم البنية التحتية والمشاريع الخدمية، وقدمت الكويت مساعدات إنسانية وتعليمية، بينما ساهمت سلطنة عمان ومملكة البحرين عبر الجانب الإنساني والتعامل التجاري.

هذا التنوع في جهود وأدوار ومساعي دول الخليج في الصومال ينظر إليه البعض نظرة إيجابية ويعتبره تكاملاً حيث يمنح الجهود زخمًا أكبر وثقلاً إضافيًا لأنها تغطي جوانب متنوعة تشمل السياسة والتجارة والأمن والتعليم وغيرها في آن واحد، بينما ينظر إليها آخرون نظرة سلبية لأنها خلقت حالة من التنافس والاستقطاب وأدت الى تشتيت الجهود وقللت من فعالية المبادرات ونتائجها المرجوة في كثير من الأحيان.

السعودية: وسيط محايد وداعم إنساني وشريك استراتيجي

وقد برزت المملكة العربية السعودية كأحد الاعبين الرئيسيين في جهود الوساطة بالصومال باستضافتها العديد من القاءات التي جمعت قيادات صومالية مختلفة وسعت لتقريب وجهات النظر بينهم، كما بادرت لمدّ جسور التواصل مع الحكومة الفيدرالية والأقاليم المختلفة بهدف تحقيق مصالحة شاملة تُنهي الانقسامات الداخلية وتؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي. وقد تميزت الرياض بأن طرحت نفسها كوسيط محايد يحظى بثقة الأطراف الصومالية، مستفيدة من ثقلها ومكانتها السياسية والاقتصادية والدينية إلى جانب سجلها الواضح في دعم الاستقرار الإقليمي. وقد أكدت المملكة مرارًا وتكرارًا دعمها لوحدة وسيادة الصومال واستقراره السياسي. وحرصت على دعم الصومال في المحافل الدولية، ومنها الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ونتيجة لذلك فقد تولدت قناعة لدى بعض السياسيين الصوماليين بأن المملكة تمتلك ميزة فريدة كوسيط كونها لا تسعى إلى مكاسب سياسية ضيقة، بل تقدم نفسها كقوة استقرار وداعم للتنمية. وهناك العديد من الأطراف الصومالية تنظر إلى المملكة بثقة أكبر مقارنة بدول خليجية أخرى.

كما عززت المملكة جهودها السياسية ببرامج إنسانية وتنموية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، الذي نفذ مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والغذاء، بالإضافة إلى إنشاء مراكز طبية متنقلة ومستشفيات ميدانية، علاوة إلى المساهمة في دعم برامج مكافحة الجوع وسوء التغذية، وتقديم

قروضٍ ومِنحًا لمشاريع تنموية في مختلف مناطق الصومال. جدير بالذكر أيضًا أن الثروة الحيوانية الصومالية تصدّر بكميات كبيرة إلى السعودية، خاصة في مواسم الحج، مما يعزز الاقتصاد الصومالي. كل هذا وغيره ساهم في ترسيخ صورة المملكة كطرف يسعى لتحقيق مصلحة الشعب الصومالي بشكل مباشر، وساهم في تهيئة بيئة أكثر تقبلاً لمساعي الوساطة السياسية.

في السنوات الأخيرة، ازداد اهتمام المملكة العربية السعودية بمنطقة القرن الإفريقي والصومال، وما يجري فيها من تحديات وتهديدات تواجه أمنها الإقليمي، وعليه لم يعُدْ يقتصر دورها على أن يكون مجرد ردود أفعال للأحداث الجارية هناك، وإنما بدأت تبني مبادرات تأتي منطلقة من رؤية إستراتيجية حديثة وطموحة؛ تهدف إلى تحقيق مزيدٍ من المكاسب التي تخدم المصالح المشتركة، وتُعزِّز دورها الإقليمي الإيجابي، والتأثير على الساحة الدولية بشكلٍ عامٍ، بالإضافة إلى دورها البنّاء في المنطقة المحيطة بها.

وبفضل المقومات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والدينية، تمتلك المملكة القدرة على أن تكون لاعبًا مؤثرًا إقليميًّا، ويأتي ملف القرن الإفريقي والصومال ضمن هذا السياق؛ حيث تبْرُزُ السياسة الخارجية السعودية في هذه المنطقة كاستراتيجية تمتاز بالتنوع والشمولية، وتعكس توجهات المملكة نحو تحقيق أهدافها ورؤيتها الطموحة نحو المستقبل، ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة مزيدًا من التحرُّك السعودي نحو الانفتاح على منطقة القرن الإفريقي عمومًا وتعزيز جهودها في الوساطة لحل الأزمة في الصومال.

تحديات أمام الوساطة الخليجية

رغم الجهود المكثفة، ما تزال الوساطة الخليجية في الصومال تواجه تحديات كثيرة منها على سبيل المثال الانقسامات الداخلية بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم مما يعقد المشهد الداخلي الصومالي، وتأثير تدخلات القوى الدولية والإقليمية الأخرى، بالإضافة إلى التباين في المواقف بين الدول الخليجية نفسها مما يخلق معادلات صعبة ومعقدة إذ تتداخل فيها الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية. ما يجعل الوساطة الخليجية تواجه تحديات في الموازنة بين هذه التباينات، لكن استمرارها يبقى عنصرًا إيجابيًا فالوساطة الخليجية وخصوصًا السعودية لم تتوقف ولديها فرص واعدة لإحداث اختراق في الأزمة الصومالية. لكن النجاح يتطلب توافقًا داخليًا صوماليًا أولاً، إلى جانب تنسيق أكبر بين الأطراف التي تسعى من أجل الوساطة وحل الأزمة، فالحل في الصومال لا يمكن أن يقوم على القوة العسكرية أو بالتدخلات الخارجية. بل عبر وساطة صادقة ترافقها مشاريع تنموية تعيد الثقة للشعب.

وفي الختام: يبقى مستقبل الصومال مرهونًا بمدى قدرة القوى المحلية على التوصل إلى توافق داخلي شامل، في ظل دعم إقليمي ودولي متوازن وجهود حثيثة للتوسط وإنهاء الصراع. وفي هذا السياق، تبدو الوساطة الخليجية وعلى رأسها السعودية أحد أهم المسارات الواعدة التي يمكن أن تسهم في تحويل الأزمة إلى فرصة لبناء دولة صومالية قوية وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار. ورغم التحديات، فإن استمرار جهود الوساطة يعتبر التزامًا خليجيًا استراتيجيًا تجاه القرن الإفريقي والصومال، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الأمن الإقليمي الخليجي والعربي.

* استاذ العلوم السياسية - جامعة سيمد - مقديشو - الصومال

الجهود والمبادرات السعودية لدعم الشعب الفلسطيني وحل قضيته

السعودية تبنت القضية الفلسطينية من ١٩٢٠ والبناء على إنجازاتها ضرورة للوساطات الناجحة

يشير الكاتب والمفكر الفلسطيني الراحل محمد عزة دروزة في مذكراته إلى أنّ " اهتمامات الملك عبد العزيز آل سعود بالقضية الفلسطينية بدأت قبل توحيد نجد والحجاز، وظهر ذلك في إيواء كثير من الوطنيين من أبناء سوريا الذين لجؤوا إلى الجزيرة العربية منذ سنة ١٩٢٠م،" وذلك في فترة الدولة السعودية الثالثة التي سبقت وحدة البلاد ضمن المملكة العربية السعودية في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٣٢م، ففي هذه الفترة ظهرت معالم الاهتمام السعودي المبكر بفلسطين والقضية الفلسطينية، حيث تمّ عقد "مؤتمر الجزيرة" عام ١٩٢٢م، بحضور "مشاركين من فلسطين وسوريا، ومن كبار الشخصيات من الحجاج من مختلف البلاد العربية، وكان من أبرزهم الأمير ابن سويلم، رئيس بعثة الحج النجدية، مندوباً عن الملك عبد العزيز آل سعود الذي أكدّ أنّ الملك لديه الدراية الكافية بما يدور في المنطقة من أحداث وتطورات"

د. رياض شريم

كما يشير الدبلوماسي المصري-السعودي حافظ وهبة في كتابه "جزيرة العرب في القرن العشرين".

العلاقات السعودية – الفلسطينية تأسست بخطوات وثيقة من لحظتها، مروراً بالعديد من المحطات المبكرة البارزة، كلقاء بعثة الحج الفلسطينية بالملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٣٠م، وتوسط حزب الاستقلال الفلسطيني والحاج أمين الحسيني في النزاع الحدودي بين السعودية واليمن بداية ثلاثينيات القرن الماضي، ولقاء وفد المجلس الإسلامي الأعلى بالملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٣٥م، وصولاً إلى الزيارة التاريخية التي قام بها ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز آل سعود لفلسطين في نفس العام، ومراسم الاستقبال الرسمية والشعبية التي حظي بها في كافة المدن والبلدات التي زارها، وزيارته للحرم القدسي وأداء الصلاة في المسجد الأقصى، وخطابه الذي أكدّ فيه "أنّ قضية فلسطين ومقدساتها ستكون في مقدم اهتماماته هو ووالده ورجال المملكة"، وهو ما انعكس في توجيهات الملك عبد العزيز آل سعود لأركان الحكومة السعودية بتقديم كل ما يلزم من معونات ومساعدات للشعب الفلسطيني خلال الثورة الكبرى التي اندلعت عام ١٩٣٦م.

عام ١٩٣٧م، شهد تنظيم لقاءات مهمة بين القيادة السعودية ممثلة بالملك عبد العزيز آل سعود والأميرين سعود بن عبد العزيز وفيصل بن عبد العزيز من ناحية، والحاج أمين الحسيني والوفد الفلسطيني المرافق له من ناحية ثانية، كما شهد العام ١٩٣٩م، عقد مؤتمر لندن حول قضية فلسطين، والذي كان للملك عبد العزيز آل سعود دور فاعل في تنظيم الوفد الفلسطيني إليه، بالإضافة إلى مشاركة المملكة بوفد رفيع المستوى مثلّه الأميران فيصل بن عبد العزيز وخالد بن عبد العزيز، ثم لقاء الملك عبد العزيز آل سعود بالزعيم الفلسطيني جمال الحسيني في البحرين في نفس العام، وهو ما دفع ديفيد بن غوريون آنذاك للقول في مذكراته أنّ قوة الملك عبد العزيز آل سعود "تشكّل خطراً على حدود فلسطين وعلى اليهود فيها، وعلى المشروع الصهيوني عامة".

دعم القضية الفلسطينية

تطورت سياسات المملكة العربية السعودية المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال نكبة عام ١٩٤٨م، وإقامة دولة إسرائيل بمشاركة فرقة كاملة من الجيش العربي السعودي (زاد تعدادها

بدأت اهتمامات السعودية بالقضية الفلسطينية عام ١٩٢٠ واستضافت مؤتمر الجزيرة ١٩٢٢بمشاركة فلسطين وسوريا

عن ثلاثة آلاف ومئتي ضابط وجندي) في معارك فلسطين بأوامر مباشرة من الملك عبد العزيز آل سعود، وخاضت تلك الفرقة معارك ضارية إلى جانب قوات الجيش العربي المصري ضد القوات الإسرائيلية في جنوب فلسطين، ليتجاوز عدد الشهداء السعوديين في تلك الحرب ١٧٣ شهيداً، منهم ٤ ضباط، و٦٤ من رتب أخرى، و١٠٤ من المتطوعين.

كما كانت المملكة رائدة في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني فور تأسيسها في العام ١٩٦٤م، وساهمت في تعزيز مكانة المنظمة عربياً وإقليمياً ودولياً، والأهم: تقديم الدعم المادي الكبير لتأسيس "جيش التحرير الفلسطيني" من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

حرب عام ١٩٦٧م، بدورها شهدت مشاركة فاعلة لقوات الجيش العربي السعودي إلى جانب قوات الجيش العربي الأردني، بالإضافة إلى المشاركة في حرب الاستنزاف التي أعقبت تلك الحرب وقادت إلى معركة الكرامة عام ١٩٦٨م، وارتقى خلال الحربين مجموعة من شهداء القوات المسلحة السعودية، على رأسهم الملازم أول راشد بن عامر الغفيلي، وفي حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، قامت المملكة العربية السعودية وعلى رأسها الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود بقيادة الخطوة الاستراتيجية الأهم بقطعها النفط عن الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، وعملت على تقديم كل أشكال الدعم لمصر وسوريا، وشاركت القوات المسلحة السعودية بشكل مباشر في القتال إلى جانب قوات الجيش العربي السوري على جبهة الجولان، ليرتقي من

زار ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز القدس ١٩٣٥ وأدى الصلاة في الأقصى وأكد فلسطين في مقدمة اهتمامات والده

تلك القوات عشرات المقاتلين الذين لا زالت مقبرة الشهداء في منطقة نجها بدمشق تشهد على بطولاتهم، أما في حرب لبنان عام ١٩٨٢م، فقد أمر الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود وقتها بتزويد المقاتلين الفلسطينيين بالسلاح من مخازن الحرس الوطني السعودي لتعزيز صمودهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وهذا ما تمّ بالفعل.

جهود المملكة في طرح المبادرات لحل القضية الفلسطينية

شهدت أواسط عقد السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي تحولات سياسية بدأت في العام ١٩٧٤م، بتبني منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامج الحل السياسي الواقعي للقضية الفلسطينية (برنامج النقاط العشر)، ثم توقيع جمهورية مصر العربية لمعاهدة السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد في عام ١٩٧٩م، وفي هذه الفترة تكثّفت سياسات المملكة العربية السعودية لحل القضية الفلسطينية بالطرق الدبلوماسية انسجاماً مع التحولات العربية والإقليمية والدولية، وبما يحافظ على الحد الأدنى من حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة، في ظل توظيف مكانة المملكة المتقدمة عربياً وإسلامياً وعالمياً لخدمة هذه السياسات.

في هذا السياق بادرت المملكة العربية السعودية عام ١٩٨١م، بتقديم مبادرة (الأمير فهد بن عبد العزيز) الشاملة لحل القضية الفلسطينية، والتي تأسست على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، وإزالة كافة المستوطنات الإسرائيلية من تلك المنطقة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، ليتم تبني المبادرة من قبل القمة العربية الثانية عشرة التي انعقدت في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢م، بوصفها مبادرة عربية لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

الرفض الإسرائيلي للمبادرة، ثم توقيع منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقيات أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٣م، ثم تعثّر تلك الاتفاقيات بسبب المواقف الإسرائيلية ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية (انتفاضة الأقصى)، دفع المملكة العربية السعودية لتقديم مبادرة أكثر عمقاً وشمولية وتطوراً عام ٢٠٠٢ م، من قبل (الأمير عبد الله بن العزيز)، والتي تبنتها الجامعة العربية رسمياً بوصفها "مبادرة السلام العربية" التي قامت على مبادئ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة في الرابع من يونيو ١٩٦٧م، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وفقاً للقرار رقم ١٩٤، وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام ٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، مقابل اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بين الدول العربية وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لكافة دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

ومن بعد تلك المبادرة، وعلى أساسها، تواصلت جهود المملكة العربية السعودية لحل القضية الفلسطينية، مع خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين عام ٢٠٢٠م، بقوله: "إنّ السلام في الشرق الأوسط هو خيارنا الاستراتيجي، وواجبنا ألا ندخر جهداً للعمل نحو تحقيق الاستقرار والازدهار والتعايش بين شعوب المنطقة كافة"، وتأكيد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود خلال قمة دول بريكس عام ٢٠٢٣م، أنّ "السعودية تطالب بإطلاق عملية جادة وشاملة لحل القضية الفلسطينية"، ورفض ما يجري في قطاع غزه من "جرائم وحشية بحق المدنيين والأبرياء"، وتأكيد "موقف المملكة الثابت والراسخ بأن لا سبيل لتحقيق الأمن والاستقرار إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م".

كل ذلك وصولاً إلى الدور الرائد والمركزي للمملكة العربية السعودية في إطلاق "التحالف الدولي لحل الدولتين" باسم الدول

عام ١٩٣٧ شهد لقاءات الملك عبد العزيز والأميرين سعود وفيصل مع الحاج أمين الحسيني والوفد الفلسطيني

شاركت السعودية خلال نكبة ١٩٤٨ بفرقة من الجيش السعودي زاد تعدادها عن ثلاثة آلاف ومئتي ضابط وجندي

العربية والإسلامية وعدد من الشركاء الدوليين خلال اجتماع وزاري بشأن القضية الفلسطينية على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين في سبتمبر ٢٠٢٤م، واستضافة الاجتماع الأول للتحالف في أكتوبر ٢٠٢٤م، فاستضافة القمة العربية الإسلامية غير العادية بشأن الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة في نوفمبر من نفس العام، ورئاسة المملكة بالشراكة مع فرنسا للاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الدولي بشأن التسوية السلمية بمقر الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٢٥م، واعتماد المؤتمر لوثيقته الختامية التي نصت على إنهاء الحرب في غزة، والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع على أساس حل الدولتين في يوليو ٢٠٢٥م، ثم تتويج تلك الجهود بالقرار التاريخي للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥م، (إعلان نيويورك) بتبني حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتوالي الاعترافات الدولية بالدولة ا لفلسطينية .

وبعد

خلال عقود الصراع العربي الإسرائيلي الطويلة لم تتوقف الجهود السعودية لدعم الشعب الفلسطيني بكافة السبل، وهي الجهود التي تطورت وصولاً لإطلاق أهم مبادرة دولية لحل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، وقيادة أكبر تحالف دولي لتحقيق تلك الرؤية، وهو الأمر الذي يؤسس قاعدة متينة للدول العربية والمجتمع الدولي للانطلاق منه لتنفيذ الحل السياسي السلمي للقضية الفلسطينية، بل وحل كافة القضايا الإقليمية والدولية العالقة عبر المبادرات والوساطات لفض فتيل النزاعات، وتخفيف التوتر بين الدول المتصارعة على النفوذ والهيمنة في المنطقة، وتهدئة التوترات البينية العربية، من خلال قيام المنظمات الإقليمية الفاعلة باستثمار هذه الإنجازات لبناء واقع عربي جديد يكون نواة لوساطات إقليمية ودولية مستقبلية.

فليس هناك من "مشكلة" غير قابلة للحل في عالم السياسة، وحل أزمات الشرق الأوسط بالطرق السلمية قد يكون أكثر سهولة من كثير من الأزمات الدولية الشائكة إذا توفرت الإرادة الجادّة والقيادة الحازمة و "القوة السياسية" القادرة على فرض الحد الأدنى من العدالة على الجميع، وهو ما ينسحب على الأزمات العربية في اليمن، والسودان، وسوريا، ولبنان، وليبيا، ما يفرض على "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" و "جامعة الدول العربية" البدء بتشكيل فرق عمل دبلوماسية متخصصة لتلك الأزمات، وتقديم خطط عملية تضمن حلها بالطرق السلمية، وتوظيف كل وسائل الضغط الممكنة لإلزام الفرقاء العرب بتقديم التنازلات الكفيلة بلقاء الجميع في منطقة الحل الوسط التي تحقق مصالحهم وترفع من شأنهم بين الأمم، في عالم لا يرى إلا الأقوياء، وتاريخ لا يجامل الضعفاء.

* باحث رئيس بمعهد "ستراتيجيكس" للدراسات والأبحاث الاستراتيجية-عمّان

جهود دول الخليج في الوساطة بين دول المغرب العربي: المساعي والرهانات

السعودية "الوسيط المتوازن" وعمان "الدولة المحاورة" وقطر "الوسيط المرن" والكويت " الوسيط المحايد"

تعد العلاقة بين دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي من أبرز مسارات التعاون العربي المشترك، ما يستوجب ضرورة البحث عن مرتكزاته مع الحاجة لفهم دوافعه وأبعاده المستقبلية، والتفكير في آليات تعزيز العمل المشترك وبناء القدرة على انتاج الحلول العربية للخلافات العربية، على اعتبار أن المنطقة تمتلك كافة مقومات صناعة الاستقرار وتعزيز الثقة المفضية إلى الشراكة التنموية.

د. سليمان اعراج

١- نهج الوساطة في مواجهة منطق وواقع التحول والتشابك الدولي:

في ظل بيئة دولية متأزمة ومفتوحة على مختلف احتمالات التصعيد، تبرز جهود الوساطة العربية باعتبارها نهجا استراتيجيا وليس مجرد مبادرة دبلوماسية، انطلاقا من فهم كامل وواقعية سياسية تساعد على تحييد الصراعات الصفرية الحاصلة في المنطقة، والتي يصعب فيها تحقيق الحسم العسكري، لأن الهدف من إثارتها هو فرض واقع مرتبط بحرب الاستنزاف.

ومن أجل تجاوز هذا الواقع فإن استراتيجية إدارة النزاعات وصناعة السلام، تقوم بالأساس على التوظيف الجيد للأدوات التي تتيح إنتاج حلول نابعة عن فهم طبيعة المشكلة وأبعادها، لذلك تظل التحولات الإقليمية والدولية مرتبطة بأدوات ومقاربات التعامل مع المشكلات، غير أنها تحافظ في جوهرها على رؤية مختلف الأطراف سواء الإقليمية أو الدولية وتفسيرها لطبيعة تلك المشكلة أو النزاع، بما يعني أن التغير والتحول يمس نمط إدارة الملف أو القضية أو المشكلة، من خلال انتقالها من أسلوب المواجهة والتوتر إلى مستوى التفاهم والتقارب، وهو ما يجعل التحول جزئي وليس جوهريا على اعتبار انه مرتبط بأسلوب إدارة الملف وأدواته، ولا يتعلق بالحسابات التي تبنى عليها أو المرتبطة بالملف موضوع الخلاف.

ويرجع ذلك إلى مسألة أساسية تكمن في أن التنافس المصلحي يفرض صعوبة الوصول إلى بناء فهم مشترك وتوافق في الرؤى حول القضايا والأمور والنظر الى مختلف زواياها، كما يمكن أن يرجع هذا الخلل إلى طبيعة الأدوات التي يدار بها الملف، والتي يغلب عليها الطابع الظرفي ولا تحتكم فيه الأطراف الى النهج المستدام المرتبط بتغيير الأسس والمحددات.

وامام هذا الواقع المتشابك والمعقد، تمثل التسوية السلمية للأزمات الإقليمية والدولية من بين اهم مبادئ القانون الدولي، ومن أفضل الخيارات المتاحة بالنظر الى ما تحققه جهود الوساطة من نتائج إيجابية وحلول ودية، باعتبارها أكثر الوسائل السلمية فعالية وقبولا في حل النزاعات، وتخفيف حدة التوترات والنجاح في الحد من الجنوح الى استعمال القوة أو التلويح باستخدامها كصورة تفاقمت حدتها منذ بدايات القرن العشرين (٢٠).

الشراكة الاقتصادية أحد ضمانات التكامل والاعتماد المتبادل ومفتاح لمختلف المبادرات التنموية في المنطقة السياسية والاقتصادية

٢- ملامح وتوجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون في محيطها الحيوي:

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على بناء سياسة خارجية متوازنة، ترتكز على حماية أمنها القومي، وتنويع التحالفات والشراكات، إضافة إلى تعزيز مكانتها الدولية في ظل التحولات المتسارعة والمعقدة في النظام الدولي، وتبدأ دوائر الحركة في السياسة الخارجية من الخليج العربي وتمتد نحو المشرق العربي والقرن الافريقي وصولا لمنطقة المغرب العربي التي تشكل عمقا استراتيجيا لتعزيز الوحدة العربية في مواجهة التحديات الخارجية.

ويقوم الإطار العام للعلاقات الخليجية ـ المغاربية على مبدأ المصير المشترك بالنظر إلى الرصيد التاريخي والثقافي، إضافة إلى القواسم الحضارية المشتركة التي تجمع شعوب المنطقة، والتي تجد نفسها اليوم في مواجهة جملة من التهديدات ولعل أبرزها مكافحة الإرهاب والتطرف، ودعم القضية الفلسطينية، إضافة الى متطلبات تحقيق رهانات التنمية.

الميزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الخليجية ـ المغاربية ترتكز على مبدأ الاحترام المتبادل، وعلى آليات التعاون الاقتصادي والمساعدات والتبادل، باعتبارها مفاتيح للتغلب على مختلف العراقيل التي تعترض مسار تعاونها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشراكة الاقتصادية أحد ضمانات التكامل وتعزيز اشكال الإعتماد المتبادل، كما أنها مفتاح لمختلف المبادرات التنموية في المنطقة سواء السياسية منها أو الاقتصادية، وهي نفس العوامل

التعاون تحت غطاء العمل العربي المشترك ضمانة سياسية تضاف لرصيد دول مجلس التعاون في إطار العلاقات الدولية

التي تخدم مختلف صور قبول الدور وتساهم في تعزيز مبدأ الثقة المتبادلة بين دول مجلس التعاون والدول المغاربية، كما تساعد في خلق شروط التصدي لآثار أي تدخل للقوى الكبرى التي تهدف إلى عرقلة مسار التعاون المنشود بين دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي.

إن جهود الوساطة في المنطقة العربية اجمالا، تساهم في تعزيز مفهوم الأمن السياسي، كما تساهم في تنمية التكامل بين دول الخليج باعتباره مصدرا من مصادر الأمن الجماعي، لذلك فإن التعاون تحت غطاء العمل العربي المشترك يعد ضمانة سياسية أخرى تضاف الى رصيد دول مجلس التعاون الخليجي في إطار العلاقات الدولية، وهو ما يجعل من مسألة العمل على تعميق مسيرة التعاون بين دول الخليج مقصدا لتحقيق مبدأ وحدة السياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية أو تطابقها من اجل بلوغ شراكة خليجية كاملة.

وتشير التقارير والاحصائيات إلى أن مسار التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي سيشهد تطورا أكبر في المرحلة المقبلة، ضمن رؤية عربية مستقبلية أكثر تكاملا واستقلالا خصوصا في مجالات الأمن والطاقة والغذاء، ما يمكن أن ينعكس إيجابا على واقع الشعوب وأمن المنطقة من خلال النجاح في التقليل من التبعية للقوى الكبرى وتقييد تأثيرها.

كما أن من بين اهداف ومساعي السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي هو بناء نظام إقليمي، قائم على التفاهم مع الدول المجاورة ومستندا على قواعد حسن الجوار، ومبادئ القانون الدولي والمصالح المشتركة، وهو ما من شأنه بلوغ هدف تأصيل مبدأ الترابط الأمني بين أمن دول الخليج ومقتضيات الأمن في العالم انطلاقا من ضرورة حماية المصالح الاقتصادية والتنموية والإنسانية المشتركة.

٣- جهود دول مجلس التعاون في تحقيق الوساطة: واقع ومنظور الدور

شهدت السنوات الأخيرة نشاطا ملحوظا لجهود الوساطة التي قادتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي الست، ويمثل بروز دورها في جهود الوساطة مؤشرا على النفوذ المتزايد للدول الوسيطة في السياسة الدولية، انطلاقا من مبدأ التعاون وتأسيسا على قدرات هذه الدول الاقتصادية والسياسية، خصوصا في ظل زيادة الترابط بين قاعدة الاقتصاد والسياسة في نظام التفاعل الدولي اليوم، أو ما يمكن أن نسميه أيضا زيادة حدة التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي سواء لاعتبار أن الاقتصاد المستدام هو الاقتصاد المبني على الامن والسلام، أو تأسيسا على قاعدة أعطيني اقتصاد أعطيك سياسة.

إن عمل دول مجلس التعاون في إطار مبدأ الوساطة يجعلها تقدم نفسها كفاعل إقليمي يحمل منظورًا جديدًا في حل النزاعات، في عالم تتسارع فيه الأحداث وتتزايد تعقيداته وتشابكاته، كما أن تركيز الجهد على المنطقة العربية، ومنطقة المغرب العربي خصوصا تمثل مرتكز قوة في فلسفة دورها، وهنا يمكن القول ان هذا الدور يقوم على جملة من المقومات والمنطلقات ويمكن تفسيره من خلال مبدأ تمرير المسؤولية (جون ميرشايمر)، المبادرة بالوساطة بدل ترك المجال لقوى اجنبية منافسة تدفع نحو تأزيم وضع المنطقة ككل، وهو النهج الذي يتطلب تحديد مراكز حيوية للتأثير ترتبط بقوة الدولة وقدرتها على احداث فعل استراتيجي مؤثر ضمن المحيط الذي تتحرك فيه سواء كان دوليا او إقليميا.

فتجدر الإشارة إلى أن التجانس الثقافي واللغوي والديني والروابط التاريخية والعادات المشتركة تمثل كلها عوامل مساعدة لنجاح جهود الوساطة، شريطة الالتزام بمبدأ الحياد الإيجابي باعتباره المحفز الرئيسي الذي ينتج لنا قبول الدور ويخلق أرضية فهم مشتركة بين مختلف الأطراف، ويزيد من

دول الخليج تسعى لبناء نظام إقليمي قائم على التفاهم مع دول الجوار ومستندا على قواعد حسن الجوار ومبادئ القانون الدولي والمصالح المشتركة

تعزيز الإطار المؤسساتي الموحد لجهود دول الخليج في إدارة الأزمات وحل النزاعات رهان عملي يساهم في خدمة الوساطة الخارجية

فرص بناء الثقة، وهو ما ينطبق على دور دول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة العربية عموما والمغاربية خصوصا باعتبارها فضاء حيويا وعمقا استراتيجي.

وتشير الكثير من الشواهد التاريخية على فعالية دور دول مجلس التعاون في قيادة جهود الوساطة الإقليمية والدولية، ويمكن الإشارة هنا إلى نماذج الوساطة الفاعلة مثل جهود الوساطة التي قادتها السعودية في افريقيا، كالوساطة في الخلاف البريطاني ـ الأوغندي ١٩٧٧م، والوساطة السعودية بين روسيا وأوكرانيا والتي افضت لتحرير الأسرى عام ٢٠٢٢م، حيث تعتبر واحدة من أعقد الازمات الدولية المعاصرة، ومن النماذج أيضا نجاح الكويت عام ١٩٨٩م، في الوساطة بين تركيا وبلغاريا، لحل مشكلة الأقلية الإسلامية التركية في بلغاريا، إضافة الى الوساطة القطرية في لبنان عام ٢٠٠٨م، والوساطة التي قادتها سلطنة عمان بين ايران والولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١١م، وتمثل كل هذه الجهود دلائل على قدرة دول الخليج في توظيف مكانتها الجيوسياسية والاقتصادية والدبلوماسية لدعم الاستقرار وحماية مصالحها بما يجعلها شريكا موثوقا وليس مجرد طرف محاور، وتؤكد عبر دبلوماسيتها الناعمة قدرتها على المساهمة في صياغة مستقبل الشرق الأوسط على أسس من التفاهم والتعاون.

٤- رهانات دور دول مجلس التعاون الخليجي في جهود الوساطة الإقليمية:

لا شك أن أهم ملاحظة يمكن ابدائها على رهانات دور الوسيط الذي تقوده دول مجلس التعاون انها تقدم نموذجا إيجابيا يعبر عن تحول جوهري في سياسة دول الخليج الخارجية خلال العقدين الأخيرين، حيث انتقلت من دور المتأثر بالأزمات إلى دور الوسيط الفاعل والمساهم في انتاج التوازن المطلوب في المنطقة، لكنه الرهان الذي يبقى مرتبطا بمدى ضمان تحقيق الوحدة وتعزيز العمل الخليجي المشترك والمستدام.

فلم يعد المبدأ القائم على:" نهج واحد يناسب الجميع" مجديا، وذلك ضمن جهود الوساطة والحلول التي تقودها وتقدمها الدول الغربية والتي عرفت فشلا أو ضعفا في نتائجها بالنظر إلى تجاهل خصوصية كل أزمة، وهو ما يفتح المجال اليوم أمام الدول الناشئة لتقديم مقاربتها وتصوراتها للحول في إطار جهود الوساطة، خصوصا وأن ما يخدم أدوارها هو الفهم العميق لحقيقة الأزمة وأبعادها في المنطقة العربية، وهو ما ينتج حلولا ملائمة مبنية على السياقات المحلية وتوازن بين الحوار والمصالح.

وينطلق الدور الخليجي في قيادة جهود الوساطة في المنطقة العربية على امتدادها ويقوم على جملة من النقاط التي تمثل مرتكزات رئيسية يمكن تلخيصها في:

- مبدأ المصالحة: باعتباره مفهوما متجذرا في الثقافة العربية والعقيدة الإسلامية.
- السياسة الخارجية الموحدة لدول المنطقة تجعلها قادرة على الرمي بثقلها الدبلوماسي والاقتصادي لإنتاج حلول للأزمات العربية والمغاربية.
- العلاقة المبنية على الثقة وتعزيز الروابط الثقافية والتاريخية كباعث لمبدأ الوساطة الإيجابية.
- القبول الذي يحظى به دور الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في إطار جهود الوساطة (السعودية، الكويت، سلطنة عمان، قطر).

من أجل ذلك تقدم السعودية وتعرف جهودها باعتبارها "الوسيط المتوازن" الذي يجمع بين النفوذ السياسي والرصيد الديني والقوة الاقتصادية، كما يطلق على سلطنة عمان "الدولة المحاورة"، حيث يقوم أسلوب دبلوماسيتها على أولوية الوساطة، حل المشاكل، والسرية، وبناء الثقة، هذا وتوصف قطر بـ "الوسيط المرن" والديناميكي، وتسمى الكويت بـ" الوسيط المحايد" وهي خاصية اكسبتها دورا دبلوماسيا يجمع بين الحلول السلمية والمبادرات الإنسانية.

إن تعزيز الاطار المؤسساتي الموحد لجهود دول الخليج في إدارة الأزمات وحل النزاعات يعد رهان عملي يساهم في خدمة مبدا الوساطة في سياستها الخارجية، ويحقق مسعى تكامل الأدوار من أجل السلام والتنمية في المنطقة، ومن بين رهانات دور دول الخليج في تعزيز جهود الوساطة التأسيس

ساهمت وساطة دول الخليج في إعادة صياغة وتشكيل علاقاتها مع القوى الكبرى وخدمت مقاربة الحلول العربية للأزمات والخلافات العربية

لمبادرة العمل الجماعي من أجل وساطة فاعلة وإطار جماعي يكرس الحياد ويجنب التحيز والمصلحة الذاتية، ويضمن تعزيز الالتزام بالشفافية والحياد التام، والشمولية في العمل مع مختلف الشركاء من أجل بناء الثقة وتحقيق الدعم لمختلف مبادراتها، فالعمل الجماعي او الجهد الجماعي في إطار الوساطة يساهم في تقاسم الأعباء والمسؤوليات ويساهم في توسيع قاعدة القبول، ويعزز شرعية الدور وهو ما يتيح تحقيق التوازن بين المصالح ويدفع نحو انتاج حلول مستدامة، واضافة الى كل ذلك فقد أصبح مؤشر الوساطة أحد أهم مقاييس القوة الناعمة للدول، إلى جانب أدوات الاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا.

وفي نفس السياق يحتاج الدور الخليجي في إطار جهود الوساطة الى تشبيك التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية بما يكسبها سمعة عالمية، يساهم فيها انشاء آليات عمل مشتركة وانتاج أدوات بديلة لإدارة الأزمات وتفعيل جهود الوساطة، ومن اجل ذلك يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل بسياساتها ومقدراتها وإمكاناتها مساهما في دعم جهود السلام والأمن الدوليين عبر الانتقال من دور المراقب الى دور المبادر الى صناعة التوافق وفق نهج وقائي ومستدام.

الخاتمة:

تعد جهود الوساطة التي تقودها دول الخلي، احد أهم ملامح التحول في سياستها الخارجية المعاصرة، من أجل لعب دور الفاعل الدبلوماسي المحوري، وهو ما يجعلنا نستنتج أنها تستثمر قدراتها الاقتصادية ومكانتها السياسية المتنامية من اجل القيام بأدوار إقليمية ودولية أكبر، ورغم تباين الأولويات إلا أن الجميع يتفق على ما تحقق في هذا المسار، من خلال النجاح في بناء صورة دولية إيجابية باعتبار دول الخليج مساهمة في حفظ السلم والأمن العالمين، كما أعادت للدبلوماسية العربية شيئا من فاعليتها المفقودة، عبر أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الهادئة في إدارة الصراعات ومعالجة الأزمات، كما تنقل دورها من مجرد سلوك ظرفي الى نهج دبلوماسي نشط وفعال.

إلا أنه نجد أن هذا المسار الإيجابي تواجهه محدودية التنسيق المؤسسي أو الجماعي، ما يجعلنا ندعو لضرورة تأطير مجهود دول الخليج في سياسة خارجية خليجية موحدة مبنية على أسس الدبلوماسية والاعتدال والتوازن، وتتقاطع ضمن أهداف استراتيجية مشتركة.

هذا وتظهر تجربة الوساطة الخليجية في المنطقة المغاربية تطورا لافتا في نهج سياستها الخارجية، حتى وان لم تتخذ شكل المبادرات الرسمية المباشرة، لكنها برزت من خلال دعمها لجهود التسوية السلمية للخلافات، إضافة الى استخدام الدبلوماسية الاقتصادية والإنسانية كمظهر من مظاهر الوساطة غير المباشرة، وتوحيد الجهود المشتركة ضمن آلية خليجية-مغاربية يمكن أن يشكل ركيزة عمل لتقوية التضامن العربي، والمساهمة في إعادة بناء النظام الإقليمي على أسس الحوار والتعاون.

وللإشارة فقد ساهمت جهود الوساطة التي قادتها دول الخليج الى إعادة صياغة وتشكيل علاقاتها مع القوى الكبرى خصوصا الصين، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما ساهمت هذه الجهود في خدمة مقاربة الحلول العربية للأزمات والخلافات العربية، وهو ما يمكن أن يعد نجاحا في بناء سياسة المبادرة وصناعة التوافق.

إن انخراط دول مجلس التعاون الخليجي في ترقية مبادرات الوساطة، يمثل أحد نتائج التحول الإيجابي الذي تمليه ضرورة التعامل مع حالة الاشتباك الإقليمي والدولي وأثاره على قضايا السلم والأمن والتنمية في المنطقة، وهو الإطار الذي يساهم في خدمة الجهود الإنسانية وتفعيل مفهوم الدبلوماسية الوقائية التي تجعل من الدولة قوة سلام كما تعزز مبدأ المسؤولية الدولية.

* عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر العاصمة

جهود الوساطة الخليجية في ظل التعددية القطبية: أهمية التعاون الدولي

٣ مراحل للوساطة الخليجية والحرب الأوكرانية أوجدت فراغًا دبلوماسيًا ملأته دول الخليج

قد تُفضي اتفاقيات السلام إلى إنهاء الأعمال القتالية، بيد أنها لا تكفل بالضرورة معالجة الجذور الأساسية للنزاع. فبينما يستلزم التوصل إلى أي اتفاق مسارًا طويلاً وجهودًا مضنية، تتطلب معالجة الأسباب العميقة للصراعات جهدًا أعظم بكثير. وعلى امتداد تاريخها، اضطلعت دول الخليج العربي بدور تاريخي بارز في جهود الوساطة قبل تأسيس هياكلها الوطنية الحديثة، سواء ضمن إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي أو بين الدول المجاورة أو حتى على المستوى الدولي.

وتضافرت عدة عوامل جعلت لدول الخليج قدرة فريدة على التأثير في المشهد الدبلوماسي العالمي في السنوات الأخيرة، منها التنافس المحتدم بين القوى العظمى كالولايات المتحدة وروسيا والصين

عبد الله إبراهيم

وتزايد حدة الاضطرابات الإقليمية في مناطق مثل القرن الإفريقي والشرق الأوسط، إضافة إلى الطابع الأيديولوجي للنزاعات وأطرافها، سواء كانت دينية أم عرقية. هذه التعقيدات في طبيعة الصراعات الحديثة تضع الوساطة الخليجية في موقع لا يمكن الاستغناء عنه، وتفرض في الوقت ذاته ضرورة بناء قدرات مؤسسية أكبر، والسعي الجاد نحو تعاون دولي لرفع كفاءة تلك الجهود وفعاليتها.

تطور الوساطة الخليجية

من الأهمية بمكان النظر إلى تصاعد الدور الخليجي في الوساطة وتنامي أهميته ضمن سياق تطوره المنهجي، وكونه استجابةً لحاجة دولية متزايدة. فقد شهدت جهود الوساطة، التي كانت مقتصرة في مستهلها على تسوية النزاعات الداخلية والإقليمية المباشرة، تحولاً لتغدو اليوم إمكانات وقدرات دبلوماسية عالمية مرغوبة وذات تأثير على الساحة الدولية. وبناءً على هذا التطور، يمكن تصنيف إسهامات دول الخليج في إحلال السلام الإقليمي والدولي ضمن ثلاث مراحل واضحة تُبرز مسارها المتدرج وأثرها المتنامي.

المرحلة الأولى امتدت من خمسينيات حتى ثمانينيات القرن العشرين (١٩٥٠-١٩٨٠م) وشهدت تواصلاً مباشرًا بين الأنظمة الحاكمة التقليدية في الخليج والدول المجاورة والقوى الاستعمارية، لمعالجة قضايا جوهرية ارتبطت بتشكّل دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الخلافات الحدودية داخل الخليج ومع إيران. خلال تلك الفترة، تمكنت دول مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من التوفيق بين أطراف عدد من النزاعات المهمة، من أبرزها الخلاف الحدودي بين البحرين وإيران، وتأسيس اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، والنزاعات الحدودية بين عُمان والإمارات. وقد أرست هذه التجارب الأولية في الوساطة والتسوية أسس الثقة والخبرة التي اعتمدت عليها دول الخليج لاحقًا في التعامل مع نزاعات إقليمية أشد تعقيدًا وتشابكًا.

أما المرحلة الثانية، فقد تميزت باتساع نطاق الوساطة لتصبح جزءًا من توجه دبلوماسي نشط استهدف احتواء التحديات الإقليمية المستجدة، مثل تداعيات الثورة الإيرانية، والحرب الإيرانية العراقية، والنزاعات في اليمن ولبنان. وخلال فترة الثمانينيات والتسعينيات (١٩٨٠-١٩٩٠م) شاركت كل من

ضرورة تعزيز قدرات الوساطة الخليجية قبل التفاوض وبعد الاتفاق وتستلزم كل مرحلة معرفة متخصصة وهياكل مؤسسية

عُمان والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات وقطر في سلسلة من جهود الوساطة التي ركزت على استقرار المنطقة. ويُعد اتفاق الطائف الذي وُقّع عام ١٩٨٩م، بوساطة سعودية مثالاً بارزًا على نجاح المساعي الخليجية في إنهاء حرب أهلية مدمرة، إذ ما زال الاتفاق حتى اليوم دعامة رئيسية لحفظ التوازن في لبنان، بما يعكس الأثر الممتد للوساطة الخليجية الرصينة.

منذ تلك الفترة، واصلت دول الخليج اهتمامها العميق بجهود إحلال السلام في محيطها القريب، كبلاد الشام واليمن والسودان، وكذلك في المناطق المجاورة مثل القرن الإفريقي. فقد شهدت فترة التسعينيات ظهور ملفات كان لها أثر مباشر على المصالح الخليجية، منها تصاعد الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والحرب بالوكالة بين السودان وإريتريا، والنزاع التشادي / السوداني في العقد الأول من الألفية الجديدة، فضلاً عن التوترات بين إريتريا وكل من جيبوتي وإثيوبيا، وهي جميعها أحداث فرضت تحركات دبلوماسية نشطة من جانب دول الخليج. ومع اندلاع أحداث الربيع العربي، برزت ساحات جديدة للنزاع في المنطقة شملت الحروب الأهلية في ليبيا وسوريا واليمن ولاحقًا السودان، كان لكل منها تبعات مباشرة على أمن الخليج واستقراره. وبالنظر إلى تفاوت المخاطر التي مثلتها هذه الأزمات على كل دولة، تباينت أيضًا آليات كل دولة في التعامل معها، غير أن الجهود الدبلوماسية استمرّت بوتيرة متوازية لاحتواء التوترات. وقد شهدت السنوات الأخيرة استضافة الكويت وعُمان والإمارات والسعودية وقطر لقاءات بين أطراف متنازعة لاستكشاف سبل إنهاء المواجهات، فيما قدمت قطر وساطتها في ملف غزة،

ضمان نجاح الوساطة الخليجية يتطلب استراتيجيات مرنة تتماشى مع طبيعة النزاعات المتغيرة والتكيف مع الأوضاع الجديدة

بالتوازي مع تحركات سعودية هادئة ومتواصلة خلف الكواليس.

في عام ٢٠٠٠م، كشفت الحرب في أوكرانيا عن ملامح مرحلة ثالثة في مسار الوساطة الخليجية، تمثلت في تجاوز نطاقها الإقليمي المباشر لتشمل الصراعات الأوروبية. وقد أفضى هذا التحول إلى وضع دول الخليج في صميم الجهود الدولية للوساطة. فقد أدت المواقف الأوروبية من روسيا إلى تقويض الدور التقليدي للوسطاء المحايدين، مثل سويسرا والنرويج، ما أوجد فراغًا دبلوماسيًا وجدَت فيه الدول الخليجية فرصة فريدة لسدّ هذا النقص. ومنذ اندلاع الحرب، اضطلعت ثلاث دول خليجية، هي السعودية وقطر والإمارات، بأدوار محورية في الحفاظ على قنوات التواصل الأساسية بين روسيا وأوكرانيا، وكذلك بين روسيا والولايات المتحدة. فيما تجسد الوساطة القطرية في فنزويلا مدى الامتداد العالمي للدبلوماسية الخليجية، موضحة قدرة هذه الدول على التعامل مع نزاعات تمتد عبر قارات متعددة وسياقات جيوسياسية متنوعة.

ومع اتساع حالة الانقسام العالمي، يُتوقع أن تتزايد الحاجة إلى الوساطة الخليجية في المرحلة المقبلة. ويستلزم لتلبية هذا الطلب إحراز تقدم على محورين أساسيين: الأول، تطوير القدرة على تحليل وتصميم وتيسير عمليات السلام المعقدة في مجالات متعددة، بدءًا من وقف إطلاق النار والتسويات السياسية وصولاً إلى إعادة الإعمار بعد الحروب. والثاني، تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية لضمان تلبية الاحتياجات المختلفة للأطراف المتنازعة في مراحل العملية التفاوضية المتعددة.

التعاون الاستراتيجي عبر مسارات الوساطة

لا يمكن ضمان نجاح الوساطة الخليجية دائمًا، وهو أمر يتطلب صياغة استراتيجيات مرنة تتماشى مع طبيعة النزاعات المتغيرة. فبينما تظل بعض الصراعات مستقرة نسبيًا، تتسم نزاعات أخرى بتقلب شديد، إذ تتغير الأطراف المعنية وتتطور القضايا في سياقات ديناميكية متغيرة. وتطرح هذه الخصائص تحديات كبيرة أمام الوسطاء، الذين يتعين عليهم امتلاك القدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، والحفاظ على علاقات مستمرة مع الأطراف الناشئة وإشراكهم في التفاوض. وغالبًا ما تمهّد الحوارات غير الرسمية الطريق أمام المفاوضات المباشرة، إذ لا يمثل توقيع الاتفاق نهاية العملية، بل بداية جولة جديدة من المباحثات حول قضايا محورية لضمان استدامة السلام ومنع تجدد العنف.

وفي هذا الإطار، تظهر ضرورة تعزيز قدرات الوساطة الخليجية، خصوصًا خلال مرحلتي ما قبل التفاوض وما بعد الاتفاق، حيث تستلزم كل مرحلة معرفة متخصصة وهياكل مؤسسية قادرة على أداء الوظائف اللازمة وضمان نجاح التفاوض وتحقيق أهدافه المرجوة.

أ- تمهيد الطريق نحو التفاوض: منتديات الحوار الاستراتيجية

في حالات النزاع المعقدة على غرار اليمن وسوريا وأوكرانيا، تظهر الحاجة إلى إقامة حوارات غير رسمية يجتمع فيها الأطراف المعنية، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، لتبادل الأفكار وبناء حلول إبداعية قادرة على كسر الجمود الذي غالبًا ما يعوق المداولات الرسمية. ويمكن للجامعات ومراكز الفكر في دول الخليج أن تلعب دورًا محوريًا في استضافة هذه الحوارات الدورية بين الخبراء والأكاديميين. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج هذه المباحثات غير الرسمية مصدر هام للمعلومات والتوصيات، سواء من خلال إدماجها مباشرة في مفاوضات الأطراف، أو عبر تمكين الوسطاء من صياغة استراتيجيات أفضل للتعامل مع القضايا الخلافية الأكثر حساسية. ويُمكن تعزيز هذه الجهود عبر التعاون الدولي، للاستفادة من الخبرات المتخصصة في مجالات محددة مثل وقف إطلاق النار، والتسويات السياسية، وفهم السياقات الإقليمية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات غربية

توقع تزايد حاجة العالم للوساطة الخليجية ما يستلزم تطوير تحليل وتصميم وتيسير عمليات السلام المعقدة والتعاون مع الهيئات الدولية

النزاعات الراهنة تتطلب تفعيل منتديات غير رسمية لتسهيل الحوار بحيادية بين المتنازعين قبل المفاوضات الرسمية

ذات خبرة واسعة مثل مجموعة الأزمات الدولية أو مؤسسات أميركية وبريطانية مشابهة.

كذلك، فإن النزاعات الراهنة، وعلى رأسها أوكرانيا وسوريا اللذان يتسمان بتعدد الأطراف وتعقّد القضايا الخلافية، تتطلب تفعيل مثل هذه المنتديات غير الرسمية لتسهيل الحوار وهو ما يستلزم إجراء حوارات دقيقة وحيادية بين الجانبين المتنازعين قبل الشروع في المفاوضات الرسمية. وفي حالة أوكرانيا، يوجد حاليًا مساران رسميان للتفاوض: بين الولايات المتحدة وروسيا، وبين أوكرانيا وروسيا، بينما يغيب أي مسار رسمي يجمع الأوروبيين مع الروس. إن استبعاد الأوروبيين من هذه المفاوضات يمثل عقبة حقيقية أمام إحراز تقدم ملموس، إلا أن التصلب الرسمي على جانبي روسيا وأوروبا يجعل من الصعب جمعهم في إطار تفاوض رسمي بشكل مباشر. ومن شأن منتدى غير رسمي تستضيفه دول الخليج أن يوفر إطارًا مناسبًا لمعالجة هذه الإشكالية، وفتح المجال أمام حوار بنّاء يهيئ الأرضية للمفاوضات الرسمية لاحقًا.

فيما يخص سوريا، فإن انهيار نظام الأسد قد أزال إحدى المشكلات، إلا أن القضايا الجوهرية لا تزال دون تسوية، ولا تزال المواقف الأساسية للأطراف الرئيسية متباينة بشكل يحول دون الوصول إلى توافق. ومع صعوبة إجراء مفاوضات رسمية في هذه المرحلة، نرى بوضوح غياب منتدى يجمع جميع الأطراف، محليين وإقليميين، سواء بشكل منفصل أو مشترك، لاستكشاف السبل الكفيلة لضمان استقرار سوريا وأمنها. ويمكن لكل من الدول الخليجية منفردة أو أمانة مجلس التعاون الخليجي توفير مثل هذه المنتديات، لتكون منصة حيادية تُسهم في تقريب وجهات النظر وتبادل الأفكار بحرية، بعيدًا عن قيود المسارات الرسمية. كما أن إنشاء هذه الآليات يمثل استثمارًا استراتيجيًا لتعزيز القدرات المحلية في الدراسات المتعلقة بالنزاعات والوساطة، ولتدريب الوسطاء والميسرين من خلال جهود منظمة وموجهة، بما يمكنهم من أداء مهام مرحلة ما قبل التفاوض بكفاءة.

إن تعقيد القضايا وتعدد الأطراف يجعل من المستحيل لوسيط واحد السيطرة على كامل مسار العملية. في المقابل، يفرض هذا الواقع أن يكون التعاون بين الأطراف والوسطاء ضرورة مُلِحَّة لا خيارًا مطروحًا. ويتجسد هذا الواقع بوضوح في مفاوضات أوكرانيا، حيث قد تنطلق المناقشات حول قضية معينة في إسطنبول، ثم تنتقل إلى جدة، لتعود مجددًا إلى إسطنبول، مع تباين في مستويات الاجتماعات بين قمم رفيعة المستوى في مدن معينة ومباحثات تنفيذية على مستوى الخبراء في مدن أخرى.

ونرى في التعاون المصري-القطري في وساطة الحرب على غزة مثالاً واضحاً على كيفية استثمار القدرات المكملة بفعالية. كذلك فإن التنسيق الإماراتي-السعودي الذي أفضى إلى اتفاق جدة بين إثيوبيا وإريتريا عام ٢٠١٨م، نموذجًا ناجحًا للتكامل الاستراتيجي، إذ تمت الوساطة بقيادة الإمارات وبدعم من الولايات المتحدة والسعودية ضمن جهد منسّق ومتزامن. ويستلزم هذا المستوى من التعاون الرسمي وجود هيكل تنظيمي متكامل يشمل فرقًا متخصصة تتابع سير العمليات بدقة، وتضمن التناغم مع أي جهود وساطة أخرى قائمة، لضمان اتساق السياسات والقرارات على مختلف المستويات.

ب- مرحلة ما بعد الاتفاق: ضمان استدامة النتائج

على الرغم من التزام الأطراف باتفاقية جدة بين إثيوبيا وإريتريا، لم تُنفّذ جميع بنودها. وتستمر التوترات داخل إثيوبيا وعلى طول حدودها مع إريتريا، ما يجعل احتمال تجدد الصراع قائمًا ويهدد استقرار الاتفاقية. وينطبق الوضع نفسه على الاتفاقيات المتعلقة بغزة، التي تمثل بداية مرحلة جديدة معقدة، وليست حلاً نهائيًا للنزاع.

في هذا الإطار، يصبح من الضروري أن تكثف الدول الخليجية تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل مستدام وفعّال. إذ تتطلب بعثات حفظ السلام وعمليات إعادة الإعمار بعد النزاعات التزامًا طويل الأمد، وموارد كبيرة وخبرات متخصصة إلى جانب شرعية دولية واسعة. ويتيح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بخبرته الممتدة لعقود في التعامل مع سياقات ما بعد النزاع، فرصة قيمة للوسطاء الخليجيين للاستفادة من معرفته وخبراته مباشرة. ولضمان

استدامة النتائج، ينبغي تعزيز قدرة الدول الخليجية على جمع الأطراف المعنية وتيسير توقيع الاتفاقيات من خلال آليات فعّالة تكفل دوامها والتزام الأطراف بها، وذلك عبر الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في التنفيذ ومتابعة الالتزام.

الخاتمة

تمثل منطقة الخليج والشرق الأوسط بأكمله والقرن الإفريقي مسرحًا لمجموعة واسعة من النزاعات التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن والمصالح الخليجية. ومع التحولات الحالية في النظام الدولي، يتغير مركز ثقل الوساطة في الحروب الأهلية، والصراعات بين الدول، والنزاعات بين القوى العظمى، بما يميل تدريجيًا نحو دول الخليج. وفي هذا الإطار، لا يمكن لدول الخليج تجاهل النزاعات المحيطة بها، ولا يمكنها التغاضي عن طلبات الأطراف المتنازعة البعيدة التي تسعى للحصول على دعم في تسوية خلافاتها.

ويظل الوفاء بهذه التوقعات ضرورة استراتيجية حتمية، لا سيما في ضوء النجاحات الملموسة التي حققتها المنطقة في تعزيز مكانتها كمحور عالمي للأعمال. ومن ثم، يتعين على الدول الخليجية، كل على حدة، وعلى الأمانة العامة لمجلس التعاون، اتخاذ خطوات إصلاحية واضحة، تشمل تعزيز القدرات في مرحلة ما قبل التفاوض، وتعزيز التعاون خلال مراحل الوساطة وما بعد الاتفاق، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية. ومن خلال تطوير هذه القدرات المؤسسية وبناء شراكات دولية متينة، يمكن لدول الخليج ترسيخ مكانتها كوسطاء لا غنى عنهم في ظل مشهد عالمي معقد ومنقسم، بما يضمن أن تثمر جهود الوساطة ليس فقط عن مجرد اتفاقيات، بل سلامًا مستدامًا يحقق نتائج ملموسة وحقيقية.

* باحث أول مركز دراسات النزاع والتنمية وبناء السلام؛ معهد جنيف للدراسات العليا

جهود دول مجلس التعاون الخليجي في الوساطة لإرساء الاستقرار

حسم خور عبد الله بين العراق والكويت يعيد بغداد للحاضنة الخليجية ويخدم الممر الاقتصادي لأوروبا

شهدت العقود الأخيرة تطورات كبيرة في مجالات النقل والاتصال جعلت من العالم الذي كان يعد واسع الأطراف يوماً قرية صغيرة شديدة الترابط والتواصل وزادت من قوة اعتماد الأمم على بعضها البعض. هذه المتغيرات أعادت تشكيل أغلب القطاعات الحيوية مثل الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية وحولت بالنتيجة دور الدبلوماسية من كونها الواسطة لنقل المعلومات بين الدول إلى نمط جديد يعتمد على بذل الجهود والعمل على نزع فتيل الأزمات قبل استفحالها ووصولها إلى درجة الصراعات المفتوحة.

هذه الأوضاع فتحت الأبواب أمام العديد من الدول وفي مقدمتها دول الخليج لكي تلعب دور الوسيط في العديد من الصراعات العالمية.

د. غانم علوان الجميلي

وقد ساعدها على ذلك الدور عوامل مختلفة منها موقعها الاستراتيجي على مفترق طرق التجارة العالمية وشبكة العلاقات الاقتصادية التي تتمتع بها بالإضافة إلى وقوعها في منطقة تعتبر أشد المناطق تأزماً في العالم. لهذه الأسباب وغيرها تستوجب إعادة النظر إلى النشاط الدبلوماسي وسعي دول الخليج للتوسط في حل النزاعات بالطرق السلمية ليس باعتباره ترفاً سياسياً بل هو من أولى الأولويات السياسية الخارجية خصوصاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الوضع الاستراتيجي والعسكري لدول الخليج والزيادة الكبيرة في حدة الصراعات العالمية وتنامي التنافس العالمي على المنطقة ومقدراتها ولأن القاعدة العامة تقول بأن الطرف الذي لايجلس على طاولة التفاوض يكون جزءاً من الغنائم.

دول الخليج وعت لهذه الحقيقة فبادرت إلى المساهمة في العديد من الأنشطة الدبلوماسية والوساطات التي كانت الغاية منها حل المشكلات التي تواجه الإقليم، مثل جهود المملكة في دعم التغيير في سوريا وقيادة مبادرة حل الدولتين مع فرنسا كذلك الجهود القطرية في التوسط بين حكومة طالبان في أفغانستان والولايات المتحدة وسعيها الدائب إلى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وهي عملية استغرقت سنتين كاملتين وكلفتها الكثير وأخيراً جهود الوساطة بين إيران والولايات المتحدة التي قامت بها دولة عمان.

هذه المبادرات منحت دول الخليج تجربة نادرة في الوساطة تستحق الدعم وتوفير المزيد من الجهود خصوصاً وأن المنطقة تعاني من العديد من الأزمات التي مزقت دولها وأهدرت مقدراتها ووأدت جهود التنمية في مهدها. نستعرض في هذا المقال أهم الميزات التي تتمتع بها دول الخليج التي تؤهلها للعب دور أكثر فاعلية في جهود الوساطة لحل النزاعات الإقليمية والدولية وأولويات تلك الأنشطة على المدى المنظور.

ميزات دول مجلس التعاون

١. الموقع الإستراتيجي: تمتلك دول الخليج موقعاً إستراتيجياً تلتقي فيه أهم ممرات التجارة العالمية وقد زاد من أهمية المنطقة تطوير الموانئ البحرية والجوية في دول المنطقة

تطوير الوساطة المشتركة بتقوية الذراع الدبلوماسي لمجلس التعاون

ما يوفر الفرصة للعب أدوارًا خليجية جماعية في العديد من الأزمات

خصوصاً في دولة الإمارات وقطر والمملكة العربية السعودية فأصبحت هذه الموانئ عصباً حيوياً في حركة النقل العالمي.

٢. القوة الإقتصادية: تمثل دول الخليج بما تمتلكه من موارد طبيعية خصوصاً النفط والغاز قوة إقتصادية عالمية تستطيع من خلالها التأثير في مجريات الأمور في العالم.

ولاننسى هنا أن القوة الاقتصادية لدول الخليج لاتعتمد على النفط فقط بل هناك الاستثمارات الخليجية خصوصاً في أوروبا وأمريكا وكذلك اهتمام الدول الصناعية بالأسواق الخليجية، وهي بذلك تمتلك مكانة ومصداقية نادرة بين دول العالم.

٣. الانتماء العربي: دول الخليج جزء من المنظومة العربية التي تمثلها الجامعة العربية، وتلعب دوراً حيوياً في الأحداث الجارية في المنطقة سواء كان بصورة مباشرة أو من خلال الجامعة أو مجلس التعاون.

هذا البعد يشكل فرصة كبيرة لنمو القوة الناعمة كما أنه يمثل المصدر الأول لإهدارها من خلال المشكلات التي عصفت وما تزال بالمنطقة لذلك لابد من العمل على تصفير الأزمات التي تحولت إلى صراعات استنزاف لقدرات الأمة وأضعفت موقعها العالمي وقوتها الناعمة.

٤. البعد الإسلامي: يمثل العالم الإسلامي ربع سكان العالم حيث يشكل المسلمون أغلبية في العديد من الدول وهذا

أهمية الاستفادة من علاقات دول الخليج مع أمريكا للتفاهم حول مستقبل اليمن وعودته للحاضنة العربية والتنموية وإعادة الإعمار

يجعل منهم قوة لايستهان بها كما أن دول الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية لكونها بلد الحرمين الشريفين وما يمثله ذلك من رمزية بالنسبة للمسلمين الذين يتوافدون عليها بالملايين في كل عام لتأدية الحج والعمرة كذلك وجود منظمة التعاون الإسلامي في جدة وهي أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة كل هذا يشكل قاعدة لقوة ناعمة كبيرة لذلك يتوجب على دول الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية تبني قضايا الأقليات المسلمة لأن ذلك من أهم وسائل دعم مكانتها العالمية وقوتها الناعمة.

٥. الدور الإقليمي: تشكيل مجلس التعاون الخليجي منح الدول المشاركة فيه قوة مضافة من خلال التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني بين دول المجلس من جهة والدول المؤثرة عالمياً مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا الاتحادية من جهة أخرى.

أولويات الحراك الدبلوماسي الخليجي

ليس هناك من ندرة في التحديات التي تواجه دول المنطقة والعالم وهي جميعًا بحاجة إلى مبادرات سياسية جريئة ودبلوماسية فاعلة ولعل في مقدمتها

١. المفاوضات حول المشروع النووي الإيراني: تعتبر المفاوضات بين إيران من جهة والدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى حول مشروعها النووي أحد أهم الاستحقاقات التي تواجه دول المنطقة والعالم. نتيجة هذه المفاوضات سوف تترتب عليها العديد من الأوضاع وفي مقدمتها خيار الحرب أو السلام في المنطقة ومستقبل الدور الإيراني فيها، لقد كان من الخطأ على دول المنطقة ترك الدول الكبرى تتفاوض مع إيران خلال إدارة الرئيس الأسبق أوباما من دون أن يكون لها أي دور في رسم معالم الاتفاق أو نتائجه البعيدة التي تمس أمنها وسيادتها بصورة أقوى من الدول المشاركة في المفاوضات. ولعل هذه هي إحدى العوامل التي أدت إلى فشل الاتفاق في توفير الحد الأدنى من الطمأنة لدول المنطقة تجاه النوايا الإيرانية. العلاقات المتوترة بين إيران وإدارة ترامب توفر فرصة مواتية لدول المنطقة للقيام بدور فاعل في المفاوضات من أجل إبعاد شبح الحرب عن المنطقة والتوصل إلى حل يضمن مصالحها.

٢. الحل العادل للقضية الفلسطينية: الحرب الدائرة في غزة منذ عامين أعادت القضية الفلسطينية إلى مقدمة الأولويات العالمية. هناك حاجة ماسة لدول الخليج للعب دور دبلوماسي في المفاوضات الدائرة لأن النتائج تمس الأمن الإقليمي بصورة مباشرة كما أن غياب الدعم الدبلوماسي الإقليمي في ضوء الوضع الفلسطيني السياسي الذي أقل ما يمكن أن يوصف به هو الضعف، سوف يعني استمرار المعاناة وانعدام الأمن في المنطقة. دور المملكة في رعاية مبادرة حل الدولتين مع فرنسا كان خطوة دبلوماسية كبيرة وهي بحاجة إلى البناء عليها لكي تؤتي ثمارها.

٣. حل النزاع في اليمن: تحول الصراع في اليمن إلى حرب استنزاف لمقدرات اليمن ودول الإقليم وفي مقدمتها السعودية والإمارات وهي القضية التي حذرنا منها مراراً. العلاقات التي تتمتع بها دول الخليج مع الولايات المتحدة يجب الاستفادة منها للتوصل إلى تفاهم حول الوضع المستقبلي في اليمن الذي يضمن عودته إلى حاضنته العربية ويساهم بشكل فعال في العملية التنموية وإعادة الإعمار.

٤. التوسط في حل النزاعات في الساحة السورية: تعاني سوريا منذ سقوط النظام السابق العديد من الصراعات الداخلية المدعومة بأجندات إقليمية وعالمية تدفع بها نحو تمزيق ما تبقى من اللحمة السورية. أن وجود سوريا موحدة وآمنة مصلحة استراتيجية لدول الإقليم وفي مقدمتها دول الخليج لما تمثله من مصالح سياسية وأمنية واقتصادية. لذلك وجب على دول الخليج العمل الدؤوب في إسناد الحكومة القائمة لكي تتجاوز المنعطفات

دول الخليج وعت قاعدة الطرف الذي لا يجلس على طاولة التفاوض يكون جزءًا من الغنائم لذلك دور الدبلوماسية والوساطات ضرورة

الصعبة التي تواجهها وإرسال رسالة واضحة إلى كل من يحاول إذكاء النعرات الطائفية والعرقية بخطورتها على الجميع والعمل المشترك على التصدي لها ووأد الفتنة الطائفية في مهدها وفسح المجال أمام إعادة الإعمار وإحلال السلم والأمن.

٥. الوساطة بين العراق والكويت في سبيل التوصل إلى الترسيم النهائي للحدود بين البلدين: كانت قضية ترسيم الحدود بين دول المنطقة من مخلفات الاستعمار البريطاني الذي ترك العديد من القضايا العالقة بين دول الإقليم لكي يضمن ديمومة النزاعات الإقليمية مثل المناطق المحايدة والعديد من القضايا الحدودية ومن أهمها الحدود العراقية مع إيران والكويت. مرة أخرى تعود هذه القضية إلى الواجهة من خلال النزاع بين العراق والكويت على منطقة خور عبد الله. إن خطورة هذه القضية تتجلى في العديد من الجوانب الحيوية ومن أهمها إعادة العلاقات الأخوية بين العراق والكويت بوصفها خطوة أولية في سبيل عودة العراق إلى الحاضنة الخليجية والثانية تتعلق بأهمية الممر الاقتصادي الذي يربط منطقة الخليج بأوروبا من خلال العراق وتركيا.

٦. دعم المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في السودان لأن ذلك يمثل مصلحة استراتيجية لدول الخليج.

مالذي تحتاجه دول الخليج لكي تنجح في مهمتها

١. التركيز على القضايا التي تهم مصالح المنطقة بصورة مباشرة وتحديد الأولويات بناء على أهمية القضايا وقدرات دول المنطقة على التأثير فيها.

٢. تكثيف التأهيل الدبلوماسي خصوصاً في مجال التفاوض والاستفادة من قدرات المعاهد الدبلوماسية العالمية ورفع كفاءة المعاهد الدبلوماسية المحلية من خلال رفدها بالكوادر الكفوءة التي تمتلك خبرة في الدبلوماسية العامة وفن التفاوض.

٣. تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية وخصوصاً الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ودعم جهودها الرامية للتوسط في القضايا العالمية والإقليمية.

٤. تطوير جهود الوساطة المشتركة من خلال تقوية الذراع الدبلوماسي لمجلس التعاون الخليجي الذي من الممكن أن يوفر الفرصة أمام دول المجلس مجتمعة لكي تلعب دور الوساطة في العديد من الأزمات. هذا العمل سوف تكون له ثمرات عديدة من أهمها الجدية في توحيد مواقف دول الخليج تجاه القضايا الخارجية ويوفر للعالم فرصة لمعرفة تلك السياسات على أرض الواقع. بالطبع هذه الجهود يجب ألا تكون بديلاً عن الجهود الفردية لدول المجلس بل مساندة لها.

٥. تطوير وسائل إسناد الحراك الدبلوماسي مثل مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية التي تقوم بدراسة أهم القضايا العالمية والإقليمية وتقديم الدراسات حول القضايا ذات الاهتمام واقتراح الحلول والبدائل ودعم هذه المراكز بجميع الوسائل لكي تكون عنصراً فاعلاً في دعم الجهود الدبلوماسية لدول الخليج. إن الدور الذي تقوم به هذه المراكز يتجاوز الدراسات والتقارير، وهي مهمة جدًا، إلى الدخول في تفاصيل الصراعات والعوامل المؤثرة فيها، من خلال التواصل غير الرسمي بين أطراف النزاعات ومحاولة جس النبض واستبيان مواقف الأطراف المختلفة وتمهيد الطرق أمام الوساطة الرسمية.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

عُمان وسياسة الجسور.. من حياد مُعلن إلى وساطة تُقاس بنتائجها

٣ متطلبات للوساطة الخليجية: تحليل النزاعات وإنذار مبكر وتحويل التفاهمات لترتيبات ومراكز معلومات

نجحت سلطنة عُمان خلال العقود الخمسة الماضية في النأي بنفسها عن الكثير من الصراعات العربية، والإقليمية؛ الأمر الذي أكسبها مع الوقت وصف "دولة الحياد". وهو وصف بدا صادقًا إلى حد كبير كما تكشف مواقفها تجاه الكثير من القضايا في منطقة الشرق الأوسط. لكنّ عُمان تفسر حيادها على الدوام بأنه ليس حيادًا "سلبيًا" لا يكشف عن موقف سياسي واضح، ولكنه "حياد إيجابي" مكّن عُمان من المشاركة الفاعلة في دعم السلم، والتوسط في تسوية النزاعات والدفاع عن العدالة والشرعية الدولية. فلا يمكن وفق منطق الأشياء أن تكون منحازًا ضمن أجندة سياسية أو أيديولوجية وتقدم نفسك وسيطًا مقبولاً لدى الطرف الآخر. وساعد هذا "الحياد الإيجابي" سلطنة عُمان عبر العقود الماضية في الموازنة بين استقلال قرارها السياسي استقلالاً تامًا، والعمل بفاعلية كبيرة في القضايا العالمية عبر بناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف مهما كان مستوى التباين بينها.

عاصم الشيدي

. وموضوع استقلال القرار السياسي في عُمان مهم جدًا ولا تستطيع الحياد عنه لأسباب تاريخية مرتبطة بكيانها السياسي والحضاري الضارب في القدم.

بهذا المعنى الذي بات واضحًا للجميع في المنطقة والعالم بنتْ عُمان ثقة طويلة الأمد مع جميع الأطراف المتخاصمة. وأثبتت التجارب التاريخية - في منطقة الشرق الأوسط على أقل تقدير - دقة النهج العماني وصدق دبلوماسيتها التي توظفها في بناء وساطاتها بين الفرقاء. ويعود ذلك إلى عدة أمور أهمها أن من يعتزل المشهد عبر فكرة "الحياد" يستطيع أن يراه بشكل أكثر دقة وبعيدًا عن أي تحزب؛ فعندما لا تكون لديك أجندات وأطماع تملك قدرة أكبر على قراءة المشهد من حولك وفهمه. على أن عُمان تملك نتيجة تماسها مع قضايا المنطقة رصيدًا كبيرًا من فهم السياقات التي تحرك هذه الصراعات، والثقافات التي تغذيها، وامتداداتها التاريخية والدينية والقبلية. وهذا الفهم مهم جدًا وأساسي لمن يريد أن يتعامل مع صراعات الشرق الأوسط المعقدة والممتدة جذورها في التاريخ البعيد والمتشابكة مع السياقات الدينية ومع الأساطير والأوهام التي ما زالت تتغذى على تراجع وعي الناس وانتشار الخطابات الشعبوية.

ومن يتتبع السياسة الخارجية في سلطنة عُمان منذ عام ١٩٧٠م، حتى اليوم يدرك أنها تملك رؤية واضحة المعالم لا تحيد عنها أبدًا، مبنية على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر".. ورغم أن الجميع يرفع هذا المبدأ في المنطقة لكن القلة منهم من يطبقه على أرض الواقع. عُمان تطبقه بإيمان كامل به؛ ولذلك استطاعت سريعًا أن "تصفر" خلافاتها مع الجميع، حتى مع تلك الدول التي دخلت معها في صراع عسكري كما كان الأمر بالنسبة لليمن الجنوبي في سبعينيات القرن الماضي.

ولعل أول اختبار واجهته عُمان الحديثة في سياسة "الحياد" كان امتناعها عن مقاطعة مصر بعد توقيع الرئيس أنور السادات لاتفاق سلام منفرد مع إسرائيل. لم يدم الأمر طويلاً فسرعان ما تحول "الحياد" إلى دور فاعل في التقريب بين وجهات النظر المصرية والعربية حتى عادت مصر إلى محيطها العربي.

ورغم أن الرئيس العراقي صدام حسين كان يتزعم فريق المقاطعين ولم يخف غضبه من الموقف العماني إلا أنه وجدها الوحيدة القادرة على التوسط بينه وبين السادات لشراء السلاح السوفيتي عندما بدأت مصر في استبداله بسلاح غربي/ أمريكي، حيث كان العراق يخوض حربًا صعبة مع إيران بدعم خليجي.

حدث ذلك رغم أن عُمان حافظت على علاقات متساوية بين العراق وإيران في تلك الحرب التي حاولت إخمادها في الوقت الذي كانت دول كثيرة في المنطقة تؤججها خاصة في سنواتها الأولى قبل أن يبدأ تأثير سلاسل إمداد الطاقة وحركة السفن وأمنها في الخليج العربي.

لم يمض وقت طويل منذ نهاية الحرب العراقية / الإيرانية حتى بدأ الغزو العراقي للكويت. وقفت سلطنة عُمان مع الكويت ومع استقلالها وتحريرها من الغزو؛ لكنها في الوقت نفسه لم تقطع كل صلتها بالعراق، وحتى بدء حرب التحرير كانت وفودها تصل مسقط في محاولة لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت. وبعد التحرير بسنوات دعمت عُمان مشروع النفط مقابل الغذاء في محاولة لإنقاذ الشعب العراقي المحاصر من المجاعة والأمراض.

وفي عام ١٩٩١م، يسرت عُمان استئناف العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران التي كانت قد قُطعت بعد الأحداث الدامية التي صاحبت موسم الحج في عام ١٩٨٧م، والتي تسبب فيها مجموعة من الحجاج الإيرانيين. وتعود عُمان في مارس ٢٠٢٣ م، للمساهمة مع كل من العراق والصين في تطبيع العلاقات بين المملكة وإيران بعد جولات من المفاوضات امتدت بين مسقط وبغداد. وتدرك سلطنة عُمان مركزية كل من المملكة العربية السعودية وإيران في منطقة الشرق الأوسط وأن أي قطيعة بينهما ليست في صالح أمن المنطقة واستقرارها.

نماذج الوساطات التي قامت بها عمان كثيرة ولا يسع المقال لرصدها ، بعضها معلن وبعضها الآخر ما زال طي الكتمان رغم أنه ساهم في بناء منعطفات تاريخية في المنطقة. ولعلّ العالم انتبه بشكل جيد لدور الوساطات العمانية في عام ٢٠١٣ م، عندما قامت عُمان بدور استراتيجي في تيسير الوصول إلى توقيع "خطة العمل الشاملة المشتركة" بعد مفاوضات طويلة بين إيران ومجموعة ٥+١ (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا). بدا الأمر في عتباته الأول وكأنه ضرب من الخيال، ولكن عُمان كانت على يقين تام أنه يمكن أن يصل إلى

أثبتت تجارب الشرق الأوسط على أقل تقدير دقة النهج العماني وصدق دبلوماسيتها في بناء وساطاتها بين الفرقاء

نتيجة إيجابية حينما وجدت أن ثمة رغبة بين جميع الأطراف، وما حدث بعد ذلك معروف تمامًا للجميع.

لماذا تنجح عُمان؟

تبدو الإجابة على هذا السؤال كثيرة التعقيد ولها جذور تاريخية وجغرافية وسياسية، أما التاريخي فيعود إلى أن عُمان أحد أقدم الكيانات السياسية في المنطقة؛ هذا الأمر منحها فهمًا عميقًا بالمنطقة وصراعاتها وشكّل مع الوقت ثقافة سياسية ذات رؤية عميقة.

أما الجانب الجغرافي فيعود إلى موقع عُمان الجغرافي الذي جعلها في منطقة كثيرة الحساسية وإلى جوار قوى إقليمية فاعلة مثل إيران والمملكة العربية السعودية إضافة إلى إشرافها على مضيق هرمز حيث يتداخل الأمن البحري مع الطاقة التي يعتمد عليها العالم أجمع، كان هذا التحدي الكبير أحد الأسباب الأساسية التي وجهت السياسة العمانية ناحية "الحياد" وتبني دور الوسيط الذي يعمل بدأب على نزع فتيل الحرب والصراع في المنطقة.

ثمة أمر مهم آخر لا بد من التطرق له في هذا السياق وهو قدرة عُمان، كما أسلفنا، على بناء شبكة علاقات متناظرة؛ فبقدر علاقة عُمان مع إيران تحتفظ بعلاقات قوية ومتينة مع الولايات المتحدة.. ويحدث هذا بعيدًا عن أي نوع من الاصطفاف الأيديولوجي وهذا أمر نادر الحصول في المنطقة الأمر الذي هيأها تمامًا للقيام بدور الوسيط الموثوق به مع جميع الأطراف، يمكن أن نستعيد هنا دورها في استضافة الفرقاء في ليبيا لمحاولة كتابة دستور ليبي في مرحلة ما بعد القذافي لوقف التناحر الداخلي وتفتيت ليبيا إلى دويلات متناحرة، ودورها مع الكويت في إنهاء الأزمة الخليجية ومصر مع قطر ودورها في الأزمة مع اليمن.

تملك عُمان، أيضًا، القدرة على الحفاظ على سرية تحركاتها السياسية وإدارة التفاصيل الحساسة بعيدًا عن الأضواء أو التسريبات حتى إذا ما شعرت بأن الأمور قد وصلت إلى النضج تدفع بها إلى المجتمع الدولي كما حدث في مفاوضات الملف النووي (٥+١). فالهدف الأساسي نجاح المفاوضات وليس التباهي بقدرة عُمان على تحقيقها.

كيف تستفيد المنطقة من الوساطة العمانية؟

من المهم أن تنعكس الأدوار العمانية على أمن المنطقة واستقرارها على المدى البعيد، وهذا الدور لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة جماعية ودون ربط المنطقة بأكملها ضمن منظومة مصالح اقتصادية.

يحتاج الأمر بداية إلى محاولة بناء وعي سياسي مشترك والتخلص من العقد التاريخية والأيديولوجية؛ فهي تعيق أي محاولة لبناء شراكات جماعية في منطقة الشرق الأوسط. وتبدأ الاستفادة الإقليمية من الفلسفة التي تقوم عليها الوساطة العُمانية حينما يتحول "حياد" عُمان الإيجابي من خبرة دولة إلى "معيار عمل" مقبول لدى الجميع. يحتاج هذا الأمر إلى سياق تنظيري عبر ما يمكن تسميته "بالنظرية السياسية" أو "العقيدة السياسية" القابلة للدراسة والتصدير. وما زال هذا الأمر غير متحقق، فالنظرية السياسية العمانية غير مكتوبة رغم أنها وضعت في محكات صعبة وأثبتت جدارتها.

لكن الأمر يمكن أن يأخذ بعدًا أكبر وأهم إذا ما تحول إلى قدرة خليجية مشتركة عبر إنشاء مركز وساطة خليجي داخل الأمانة العامة لمجلس التعاون يعمل وفق منطق العقل المؤسسي المحكوم بالنظرية السياسية. وتملك دول "الخليج العربي" ثقلاً سياسيًا واقتصاديًا وماليًا لتقوم بدور الوسيط في المنطقة العربية والإقليم. وقد يجنبها هذا الدور الكثير من التحديات لكن الأهم أن هذا الدور يمكن أن يتحول إلى مشروع حضاري تتبناه هذه الدول لإعادة بناء الأمة العربية التي تعيش في أسوء لحظاتها التاريخية.

ويمكن أن يضم المركز المقترح ثلاث وحدات تشغيلية. تقوم الأولى بدور تحليل النزاعات والإنذار المبكر، وتُنتج خرائط فاعلين، وتقيّم الحوافز، وتبني السيناريوهات، وتقدّر الكُلف على الممرات والطاقة. فيما تقوم الوحدة الثانية بتحويل أي تفاهم سياسي إلى ترتيبات قانونية ومالية تجعل "السلام المشروط"

عبر "الحياد" رأت عمان المشهد بدقة بعيدًا عن التحزب ومن ليس لديه أجندات وأطماع يتملك قدرة أكبر على فهم المشهد

ممكنًا ماليًا وقانونيًا، وتتحول الوعود السياسية إلى دفعات إنسانية ملموسة ومراقبة يمكن لأي طرف التحقق منها. أما الوحدة الثالثة فتقوم بدور اللوجستيات عبر بناء مراكز معلومات دقيقة ومراكز عمليات بحرية وجوية.

ربما يعتقد البعض أن هذه الأفكار طموحة جدًا في بيئة الشرق الأوسط المضطربة وفي وسط تتباين فيه الآراء السياسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي نفسها، وأن الدول الكبرى تتعامل مع الوساطة باعتبارها أداة لإدارة الوقت وليست جسرًا حقيقيًا نحو التسوية. وهذا الاعتراض صحيح جزئيًا؛ لكنه لا ينفي الفاعلية تمامًا.. والتجارب، في المنطقة بشكل خاص، تشير إلى أن الوساطة، حين تُبنى على الصدق والبعد عن الأجندات يمكن أن تغير حسابات المنفعة حتى لو بقيت الأهداف الكبرى مؤجّلة.

لن تستطيع عُمان ولا دول الخليج إنقاذ الشرق الأوسط، لكنها تستطيع أن تثبت أدوات تجعل السلام، في حدّه الأدنى الواقعي، نتيجة منطقية لا مجرّد رغبة أخلاقية. بتلك الأدوات يمكن أن يصبح الطريق إلى تجنيب المنطقة والعالم مزيدًا من الحروب أقل وعورة، ولو ظلت القمم السياسة بعيدة عن التسويات النهائية.

* كاتب ورئيس تحرير جريدة عمان

جهود المملكة العربية السعودية في حل الأزمات الدوليّة الإقليميّة: النموذج اللبناني

بيروت بحاجة لجهد السعودية للحل السلمي ونزع فتيل الأزمات وإبطال حجج إسرائيل لتعزيز الوطنية الشاملة

في عالم دولي أحادي القطبية، تتحكّم في إدارته الدولة التي تتربع منفردة على عرش القطبية الدولية كدولة عظمى، ويكون للدول الكبرى فيه مساحة تحرّك لتحقيق مصالحها، تظهر دول الجنوب والتي هي الفاعل الأقل تأثيرًا في العلاقات الدولية، كمسرح أحداث، تحاول الدولة العظمى والدول الكبرى إما ان تتحكم فيها أو تجذبها نحوها. وفق هذا التصور، تبني دول الجنوب، سياساتها الخارجية لتحقيق أهدافها. من هذه الدول من تكون له تطلعات تتجاوز المنطق والواقع فتعمل على فتح مسارات خطيرة تراهن فيها على تحالفات مبنية على تناقضات غير آمنة. وعندما تقع الاصطدامات الكبرى بين مشاريع متناقضة تتساقط أوراق هذه الدول.

د. مازن شندب

وفي المقابل، هناك دول تقرأ التاريخ، فتحمل الطموح بيد والزئبق باليد الثانيةً، فلا تراهن على الغير وإنما تجلس على الطاولة فتحسب الصغيرة قبل الكبيرة، لتبني سياساتها الخارجية لحماية المتوفر والسعي للأكثر.

تبرز المملكة العربية السعودية كنموذج واضح لهذا الصنف الجديد من الدول، فالمملكة طورت الكثير من مسارات سياساتها، ليس بالضرورة لأنها لم تكن مجدية، وإنما لأن توزيع القوة في الواقع الدولي يتطلب التغيير المطلوب. هذا المعطى يطرح سؤالاً متعدد الأبعاد عن السياسات والآليات التي تعتمدها المملكة في عهدها الجديد لصناعة السلام والمستقبل وتحقيق التطلعات.

أولاً- وساطات ومبادرات المملكة في حل الأزمات الدولية والإقليمية:

يسود اعتقاد راسخ لدى صناع القرار في المملكة أن تحقيق السلام الدولي بات مطلبًا عالميًا، فشعوب العالم باتت تكره الحروب والتي أصبحت مع تقنيات القتل الجديدة أكثر قذارة. ويسود اعتقاد مواز أن السلام هو الوعاء الدولي الذي تسكب فيه التنمية الاقتصادية، ويحقق مصالح الجميع. هي تدرك كفاعل مؤثر أن دورها قد لا يكون حاسماً، فالنزاعات الدولية لها أبعاد جيوسياسية كبرى، لكنها رغم ذلك تتوسط لتحقيق الممكن. وأن دورها كوسيط موثوق لا يدخل في إطار التسويق الإعلامي، بقدر ما يدخل في سياق سياسة خارجية محددة الأهداف، فهي وقبل إطلاق مساعيها الدولية والقيام بوساطاتها، التفتت إلى الملفات التي لطالما شكلت بالنسبة إليها معوقات وعملت على فكفكتها. يبدو واضحًا أن المسألة بالنسبة للمملكة ليست مجرد تصفير للمشاكل، وإنما هي تصفير مترافق مع حمل ميزان قوة. هكذا يمكن فهم العلاقات الجديدة بينها وبين إيران عبر القطب الصيني. وهكذا يمكن فهم خروج السعودية من الاتفاق مع إيران لتلعب هي نفس دور الصين، لكن هذه المرة في الحرب اليمنية، فهي دخلت على خط الأزمة هناك كوسيط لا كطرف. وهو تصفير شامل لا منعزل، فأن يطلب أمين عام حزب الله نعيم قاسم فتح صفحة جديدة مع المملكة، فهذا قول ما كان له أن يحدث لولا نزع صاعق الفتيل مع إيران في لحظة استراتيجية أدركتها المملكة. إن انسحاب الثقل السعودي من أزمات الدول كطرف، جعل هذه الدول تشعر بالفراغ لتصبح المملكة مطلبًا للتدخل والوساطة. مثّلت الوساطة السعودية بين روسيا وأوكرانيا

اتفاق الطائف لم يكن اتفاق سلام عادي بل نقل لبنان من الجمهورية الأولى للثانية وأعاد تكوين السلطة بما يرضي كل الأطراف والمذاهب

أبرز عمليات الوساطة السعودية دوليًا، وقد أثمرت عام ٢٠٢٢م، في الإفراج عن عشرات الأسرى بين الدولتين. وفي الحرب الدائرة في السودان قادت المملكة ومنذ أبريل ٢٠٢٣ م، وساطة لوقف الحرب وإعادة الاستقرار أثمرت في التوصل إلى إعلان جدة الإنساني في ٦ مايو ٢٠٢٣م، والذي امّن حماية للمدنيين. وكان دورها بارزًا في اتفاق السلام التاريخي بين إريتريا وإثيوبيا عام ٢٠١٨م.

وفيما يتعلق بمبادراتها لحل الأزمات، فإن مبادرتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقاضية بحل الدولتين، ليست بالتقليدية، ففيها قادت المملكة العالم وحركت المياه الراكدة بقوة.

وأن التحالف الدولي الذي شيّدته مؤخرًا للحل برز كعاصفة دبلوماسية. وقد نجحت المبادرة السعودية، بالشكل والمضمون، في محاصرة الكيان الإسرائيلي أخلاقيًا وقانونيًا. وأول ما انتجته المبادرة ازدياد في عدد الدول المعترفة بفلسطين كدولة حيث تجاوز العدد ١٥٠ دولة.

ثانياً- الدور التاريخي للمملكة في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان

إذا كانت المملكة العربية السعودية تتصدر العالم الدولي في المبادرات والوساطات لحل الأزمات وتجفيف منابع التوترات في العالم والإقليم، فإن هذا الموقع لم يأت من فراغ، فهي تملك ما يمكن تسميته بـ "ثقافة الدبلوماسية". ففي لبنان وبينما كان العالم الدولي منقسمًا وتحاول الدول الكبرى زرع بذور نفوذ لها خصوصًا في الشرق الأوسط، كانت محرّكات الدبلوماسية السعودية تفعل فعلها لإنهاء الحروب، وكان النموذج الدبلوماسي الناجح عالميًا هو اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان بعد خمسة عشر عامًا من نشوبها، ففي عام ١٩٨٩م، اجتمع اللبنانيون بكل أطيافهم ومذاهبهم ومشاربهم في مدينة الطائف السعودية، ولم ينفض اجتماعهم إلا بالتوقيع على اتفاق أنهى الحرب المستعرة. وقد شكل الطائف منعطفًا في لبنان على كافة المستويات، السياسية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية والطائفية، كونه لم يكن مجرد اتفاق سلام عادي، فالذي انجزته المملكة بموجبه نقل لبنان من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية

السعودية طورت مسارات سياساتها لتوزع القوة في واقع دولي يتطلب التغيير لصناعة السلام والمستقبل وتحقيق التطلعات

الثانية، وأعاد تكوين السلطة بما يرضي كل الأطراف والمذاهب في بلد معقد التكوين.

ثالثاً- الدور المأمول للمملكة في لبنان في ظل مهددات اتفاق الطائف

إن الجملة التي تّردد من قبل المحللين اليوم كلما تم ذكر اتفاق الطائف هي تخلى بعض اللبنانيين عن كثير من عناصر الاتفاق، والذي لو طُبق لما عانى لبنان ما عاناه بعد ذلك. فمما لا شك فيه أن الكثير من بنود الطائف لم تحترمها الأطراف السياسية اللبنانية، سواء اللامركزية الإدارية أو إلغاء الطائفية السياسية، لكن يبقى البند المتعلق ببسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية وحل جميع الميليشيات هو البند الذي يشكل مقتلاً للدولة ككيان وجودي.

وبعد أن أثبتت الأحداث منذ أكثر من عقدين من الزمن أن سلاح حزب الله خرج عن إطار المنطق القانوني للمقاومة، وبعد اقتناع الطيف الأكبر من اللبنانيين بالارتدادات السلبية لهذا السلاح على السلم الأهلي والذي هو الشرط الأول لمواجهة الأطماع الإسرائيلية، اتخذ العهد الجديد في لبنان، وبتوافق تام بين رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام والغالبية المطلقة من الوزراء والنواب، القرار الاستراتيجي ببسط سلطة الدولة على كامل الأراضي ونزع كل سلاح خارج إطار الشرعية. وقد استجاب الفلسطينيون في مخيمات لبنان للإرادة اللبنانية، في حين لم يزل حزب الله يناور، لحسابات لها علاقة بإيران لا بإسرائيل ولبنان. أما المنطق الذي يسوقه الحزب للإبقاء على سلاحه، فيتمثل في تفسير أحادي لاتفاق الطائف، لا يوافقه فيه جمهور رجال القانون في لبنان، فكلمة "الإجراءات" التي وردت في نص وثيقة الطائف في إطار الحديث عن تحرير الأراضي اللبنانية فسرها الحزب على لسان أمينه العام بأنه تشكل المقاومة، ما يعني أن الطائف منح شرعية لحزب الله العسكري.

وكمتخصصين في القانون العام، يدفعنا منطق الحزب للعودة إلى نصوص الطائف وتفسيرات فقهاء الدستور في لبنان. ففي وثيقة الطائف هناك بندان؛ البند (ثانياً) والمعنون بـ "بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية"، وجاء فيه حرفيًا: "الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني..". وهناك البند (ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي)، والذي نص على أن "استعادة سلطة الدولة حتى الحدود المعترف بها دولياً تتطلب الآتي

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي.

ب- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها..".

يبدو واضحًا أن الطائف فَصَل بين بندي حل الميليشيات والتحرير، لا بل قدّم بند حل الميليشيات على بند التحرير، وكأنه بذلك يضع التحرير في دائرة الدولة والإجماع الوطني ولا دخل للميليشيات بهما. وهنا يقدم الفقيه الدستوري العميد الدكتور أمين صليبا، قراءة متوازنة، حيث يقول بأن وثيقة الطائف تعترف "بأن الجيش هو وحده الذي يوكل إليه الدفاع عن الوطن... أما في البند الثالث الوارد في هذا الاتفاق حول تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، فالنص واضح ولا إشارة فيه إلى المقاومة بأي شكل"، مشيراً إلى أن هذا البند "ينص على العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي". وبدوره، فالنائب والوزير السابق بطرس حرب، وهو أحد المشاركين في صياغة اتفاق الطائف، يحسم الشك باليقين بالقول إن "الاتفاق نصّ بوضوح على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة، من دون أي استثناءات. وكل ما يُقال عن أن الطائف أجاز استمرار سلاح المقاومة أو استثناه هو تزوير للتاريخ"، ويعتبر أن ما جرى لاحقاً كان نتيجة مباشرة لوصاية دمشق، التي "عطّلت التنفيذ وحمت وجود ميليشيات مسلّحة، وعلى رأسها (حزب

الله)، بذريعة مقاومة الاحتلال، بينما كانت تحكم قبضتها على القرار السياسي والأمني اللبناني".

ويذهب الجمهور الواسع من النواب اللبنانيين إلى أبعد من ذلك، فالنائب الطرابلسي إيهاب مطر مثلاً يضع معادلة واضحة مفادها "قرار سحب السلاح هو تطبيق لبنود اتفاق الطائف"، وهي معادلة رددها العديد من النواب السُّنة والمسيحيين والدروز وشخصيات شيعية وازنة في لبنان. أما النائب عن صيدا أسامة سعد فقدم تفسيراً استشرافيًا للطائف، ففي خطابه الشهير في ١٦ سبتمبر الماضي والذي اتهم فيه حزب الله بمذهبية المقاومة ومصادرتها، يقول بأن "الدولة قررت احتكار السلاح وحصريته بيدها، هذا أمر يترتب عليه مسؤولية التصدي للعدوان وتحرير الأرض. إن لم تفعل فإن أمر احتكار السلاح وحصريته سوف يسقط من يدها ليقع بيَدِ العدو. نسلّم بحصرية السلاح بيد الدولة على أساس مواجهة العدوان"، وهو بهذا الكلام يريد القول بأن سلاح حزب الله ليس فقط مهددًا للطائف وإنما مهددًا للدولة والشرعية ومستجلبًا للعدو.

لكن أين يبرز دور المملكة في معادلة تثبيت اتفاق الطائف ومساعدة لبنان؟

لقد خطت المملكة منذ سنوات خطوة متقدمة في لبنان كان لها انعكاساتها الإيجابية الكبيرة على مسرح السياسة اللبنانية، فبعد أن كان حزب الله وأتباعه في لبنان يتهمون المملكة بدعم طائفة دون غيرها، بادرت المملكة إلى تعزيز سياساتها مع لبنان بالحياد الإيجابي، فهي صديقة لكل اللبنانية وتريد مصلحة لبنان، وقد أنتجت هذه السياسة أريحية واسعة عند سياسيين لبنانيين كثر من كل الطوائف والمذاهب، يخاطبون المملكة ويطلبون دعمها للبنان، كدولة صديقة. وهي بدورها تمد يدها إلى لبنان للخروج من مشاكله السياسية والاقتصادية، لكن على قاعدة بناء الدولة الخالية من شرعيات منافسة.

إن لبنان في هذه المرحلة بحاجة إلى أشقائه وأصدقائه، أكثر من أي وقت مضى، وأن مبادرة تنطلق من المملكة العربية السعودية وتؤطر في جسد مجلس التعاون الخليجي كمنظمة تضم دولاً تريد للبنان خيراً، قد تساهم بشكل كبير في إيجاد حل لمعضلة سلاح حزب الله، ويمكن الاستفادة في هذا الموضوع من حجم العلاقات الضخمة للمملكة مع الدول النافذة دوليًا والمؤثرة إقليميًا، خصوصًا أن منطق الحل السلمي ونزع فتيل الأزمات وتفريغ جعبة إسرائيل من الحجج، قد تشكل فرصة أخيرة لإصلاح الأمور وتمتين وطنية شاملة وحقيقية في لبنان.

* باحث متخصص في قضايا الإرهاب الدولي والأزمات الدولية ـ أستاذ جامعي ـ لبنان

"الجهود السعودية لدعم القضية الفلسطينية: التزام راسخ برؤية عالمية"

القيادة السعودية متنبهة لدور المملكة في تنفيذ خطة ترامب وترتيبات اليوم التالي في غزة

لعبت المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا في المنطقة؛ لحل النزاعات الداخلية والصراعات بين دول المنطقة على إثر ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١م. وتضع المملكة الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي بموقع الصدارة في سياستها الخارجية، وتؤكد أن حل القضية الفلسطينية هو مدخل لاستقرار المنطقة وازدهارها.
تنوعت التدخلات السعودية لدعم الشعب الفلسطيني وقضيته، (سياسيًا، ماليًا، دبلوماسيًا وإنسانيًا)، خصوصًا مع استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية ضد غزة منذ عامين. وتلتزم المملكة العربية السعودية بموقف ثابت بما يخص الحقوق الفلسطينية، وقد نالت المبادرة السعودية / الفرنسية قبولاً ودعمًا دوليين يجب البناء عليه من خلال إجراءات واقعية

د. محمد الحافي

وهذا يستوجب موقفًا عربيًا موحدًا لمواجهة التغول الصهيوني على الفلسطينيين، وإيجاد حل دائم لأصل الصراع في المنطقة، لا سيما وأن المملكة تقدم رسالة سلام وفرصة للتعايش ووقف الحرب وحقن الدماء، وهي رسالة سامية تدعمها غالبية ساحقة حول العالم.

أولًا: الموقف السعودي من القضية الفلسطينية: توجه راسخ

تتبنى المملكة العربية السعودية موقفًا ثابتًا تجاه الحقوق الفلسطينية المسلوبة؛ يؤكد على مركزية القضية الفلسطينية ودعمها، فالسعودية دعمت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦م، وقدمت مساعدات مالية وعسكرية، حيث شارك جزء من الجيش السعودي خلال حرب ١٩٤٨م، وتشكلت لجان شعبية لدعم الفلسطينيين فترة حكم الملك فيصل، وقد برز الدور السعودي الداعم للقضية الفلسطينية خلال القمة العربية الطارئة في مكة عام ١٩٨١م، بدعوة من الملك "خالد بن عبد العزيز" على إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان؛ حين طرح ولي العهد في حينها الأمير فهد مبادرته لأول مرة، والتي أكدت أن فلسطين قضية الأمة الإسلامية الأولى؛ لا يجوز التخلي عنها، وأكدت على الالتزام بتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية التي أحتلت عام ١٩٦٧م، مع رفض المساس بالسيادة العربية على مدينة القدس، وضرورة الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. لم تلق المبادرة حينها إجماعًا عربيًا بسبب اعترافها الضمني بإسرائيل، وأثارت خلافات في الموقف العربي.

وقد أعاد الملك فهد (رحمه الله) مبادرته خلال القمة العربية الثانية عشر (قمة فاس ١٩٨٢م) التي عرفت بمشروع السلام العربي، والتي شكلت أول مبادرة عربية متكاملة لحل الصراع العربي / الإسرائيلي وقدمت تصورًا عمليًا مبكرًا لحل الدولتين.

عكست مبادرة الملك فهد تحولاً في الموقف العربي الرسمي تجاه إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها عام ٦٧. لاقت المبادرة قبولاً عربيًا ودوليًا، لكنها رفضت من قبل إسرائيل والولايات المتحدة. كما شكلت المبادرة الأساس الذي بنيت عليه لاحقًا مبادرة السلام العربية التي طرحها الأمير عبد الله بن عبد العزيز (رحمه الله) خلال القمة العربية في بيروت

عام ٢٠٠٢م، والتي أكدت على الدعم الثابت للشعب الفلسطيني ونضاله في وجه الاحتلال الإسرائيلي بمختلف الأشكال، بالإضافة للدعم المالي الذي تقدمه المملكة للسلطة الفلسطينية، ولم يتغير الموقف السعودي لاحقًا بل استمر في دعم الحقوق الفلسطينية وفق مبادرة السلام العربية.

ثانيًا: المحاولات السعودية لإنهاء الانقسام وترتيب البيت الفلسطيني:

مثّل اتفاق مكة (٢٠٠٧م) بين حركتي فتح وحماس برعاية سعودية أول مبادرة عربية لإنهاء الانقسام الفلسطيني، لكن تعنت حماس وارتباطاتها الخارجية أفشل الاتفاق بعد أن انقلبت على الشرعية وسيطرت على غزة بالقوة المسلحة، واستمرت في إفشال كل مساعي إنهاء الانقسام. وقد استهجنت حينها محاولات حماس لتأسيس كيانية فلسطينية في غزة بعيدًا عن السياق الوطني ومنظمة التحرير، في حين دعمت إسرائيل الانقسام وعمقته كهدف استراتيجي.

بعد توتر وانقطاع في العلاقات، استضافت الرياض كامل المكتب السياسي لحركة حماس مرتين؛ إحداهما في أبريل ٢٠٢٣م، بحثت خلالها الملف الفلسطيني بحضور الرئيس عباس، وناقشت سبل إنهاء الانقسام ودمج حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والزيارة الأخرى في يونيو، وبعدها استُكملت اللقاءات في القاهرة بحضور جميع الفصائل الفلسطينية، لكن دون تحقيق اختراق حقيقي، في ظل تعنت حماس وانسداد الأفق السياسي لتسوية القضية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد؛ لا بد من التمييز بين الموقف السعودي الثابت من القضية الفلسطينية وبين موقف المملكة من حركة حماس؛ التي لم تستمع للنصائح السعودية وتختلف مع أطروحاتها السلمية لتسوية القضية الفلسطينية، ورغم ذلك دعمت السعودية الجهود العربية والدولية الأخرى لتوحيد الموقف الفلسطيني.

توظيف الثقل السياسي والاقتصادي للمملكة لتتبنى الرؤية السعودية لتسوية الصراع وحشد الدعم السياسي للدولة الفلسطينية

ثالثًا: الجهود السعودية لدعم القضية الفلسطينية في عالم متغير

تحظى المملكة العربية السعودية بمكانة دينية وموارد استراتيجية مكنتها من صياغة مشروعها النهضوي الذي طرحه ولي العهد محمد بن سلمان (حفظه الله) عام ٢٠١٦م، (رؤية السعودية ٢٠٣٠م)، والتي رسمت مستقبلاً طموحًا للمملكة سياسيًا وتنمويًا، بما يؤهلها للعب دورًا محوريًا على المستويين الإقليمي والدولي، فقد أنجزت التحركات السياسية للمملكة خلال السنوات الأخيرة المصالحة الخليجية مع قطر، وإعادة العلاقات المصرية مع تركيا وقطر، كما أكد تطبيع العلاقات مع إيران رغبة المملكة في تهدئة المنطقة وحفظ أمنها واستقرارها.

عكس "إعلان جدة" مايو ٢٠٢٣م، إرادة سعودية وتوافقًا عربيًا حول أولوية القضية الفلسطينية ودعمها باعتبارها قضية العرب الأولى، واستنكر الإعلان الممارسات العنصرية الإسرائيلية التي تستهدف وجود الفلسطينيين وأرواحهم، ودعا إلى تكثيف الجهود العربية للتوصل لتسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما دعا الإعلان المجتمع الدولي للعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي تقوض جهود السلام، مع ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك. وقد جاء "إعلان جدة" متماشيًا مع الرؤية السعودية لتسوية أزمات المنطقة بالطرق السلمية، ومثل الأساس الذي بنيت عليه مبادرة حل الدولتين لاحقًا.

توالت الجهود والمبادرات السعودية لتسوية القضية الفلسطينية داخل الجامعة العربية وخارجها، فقد أكدت المملكة خلال القمة العربية الطارئة بالرياض (نوفمبر ٢٠٢٣م) دعمها لمبادرة السلام العربية ورفض التهجير القسري للفلسطينيين، وقد أجرت المملكة اتصالات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين وروسيا) من أجل وقف الحرب الإسرائيلية على غزة. كذلك دعمت السعودية كل المبادرات الدولية ومشاريع القرارات الأممية الهادفة لوقف الحرب في غزة.

رابعًا: مبادرة حل الدولتين: تتويج للتحركات السعودية لتسوية القضية الفلسطينية

استمرت الجهود السعودية لإيجاد تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل، خصوصًا في ظل سعي الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات السعودية / الإسرائيلية. كما أبدت المملكة خلال العقد الأخير انفتاحًا على جميع الفاعلين الإقليميين والدوليين ما منح الدبلوماسية السعودية زخمًا أكبر. ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة؛ تفاعلت الدبلوماسية السعودية والعربية لتوحيد الموقف العربي، والتنسيق مع القوى العالمية لطرح مبادرة حل الدولتين ٢٠٢٥م، والتي تبنتها الأمم المتحدة بأغلبية ١٤٢ دولة "إعلان نيويورك"؛ في تحد واضح للرغبات الأمريكية والإسرائيلية، والإصرار على تحقيق الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كحد سياسي متوافق عليه فلسطينيًا وعربيًا وعالميًا.

كذلك أدان "إعلان نيويورك" هجمات حماس في السابع من أكتوبر ودعاها لإطلاق جميع الرهائن، وتسليم السلاح وحكم غزة للسلطة الفلسطينية، مع وجوب توحيد غزة والضفة الغربية، كذلك دعم وكالة الأونروا، والدولة الفلسطينية. وجدير بالذكر هنا، أن طرح خطة ترامب لوقف إطلاق النار في غزة جاءت للتحلل من الضغط السياسي والأخلاقي الذي أنتجه الدعم الدولي لمخرجات "مؤتمر حل الدولتين" و"إعلان نيويورك"، والذي أدخل إسرائيل في عزلة دولية، بالإضافة لإصرار إدارة ترامب على احتكار ملف الوساطة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتقديم نفسه كرجل سلام، فيما لا تقدم الخطة تصورًا شاملاً

خطة ترامب في غزة جاءت للضغط السياسي والأخلاقي الذي أنتجه الدعم الدولي لمخرجات "مؤتمر حل الدولتين" و"إعلان نيويورك"

عكست المواقف السعودية التزامًا سياسيًا وأخلاقيًا راسخًا تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته جوهر الصراع في المنطقة

لحل أسباب الصراع، ولا تنص على إقامة دولة فلسطينية. وقد رحبت المملكة بالتوصل لوقف الحرب في غزة مؤخرًا؛ معتبرة أن الأولوية لحقن دماء الفلسطينيين.

هكذا عكست المواقف السعودية التزامًا سياسيًا وأخلاقيًا راسخًا تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته باعتبارها قضية عربية تمثل جوهر الصراع في المنطقة التي لن يسودها الاستقرار دون إنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق الفلسطينية وتجسيد الدولة الفلسطينية.

خاتمة:

تمتلك المملكة من المكانة والرسالة الدينية والأخلاقية ما يؤهلها للتأثير على المستوى العالمي فيما يخص القضية الفلسطينية، ويؤكد ذلك الإجماع العربي والدولي على دعم المبادرة السعودية الفرنسية و"إعلان نيويورك"، مما جعل إدارة ترامب تستعجل في طرح خطة ترامب لوقف إطلاق النار في غزة فقط، وتحرير الرهائن، بما يصوره كداعم للسلام العالمي، مع أن الخطة لا تقدم مشروعًا سياسيًا لتسوية القضية الفلسطينية.

لذلك على المملكة السعودية الاستمرار والمثابرة لتنفيذ رؤيتها لتسوية الصراع سياسيًا "إعلان نيويورك"، والذي لم يرفضه سوى أمريكا وإسرائيل، وذلك من خلال

- أن تتبنى القيادة الحكيمة في المملكة للدور الذي ستلعبه المملكة في تنفيذ خطة ترامب، وترتيبات اليوم التالي في غزة، والتمسك بدور مركزي للسلطة الفلسطينية في غزة كما في الضفة الغربية، وأن تكون الخطة جزءًا من مشروع سياسي يقود لدولة فلسطينية، بحيث لا يتم تجاوز المساعي العالمية لتطبيق "إعلان نيويورك"، والضغط على الولايات المتحدة لقبول الإعلان وتنفيذ بنوده، مع التمسك برفض التطبيع مع إسرائيل قبل تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض.

- توظيف الثقل السياسي والاقتصادي للمملكة في المنظمات الإقليمية والدولية لتتبنى الرؤية السعودية لتسوية الصراع، وتفعيل فرق عمل دبلوماسية وفنية لحشد دعم سياسي ومالي دائم للدولة الفلسطينية المعترف بها دوليًا، وتفعيل شبكة الأمان العربية، بالتوازي مع متابعة إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، والعمل على توحيد الموقف الفلسطيني، وهو شرط أساسي لنجاح أي حل سياسي.

- تعزيز التعاون والشراكات العربية والدولية، وبناء التحالفات مع الدول المؤثرة، لحماية المصالح السعودية والعربية وتحشيد الدعم لحل الدولتين في مواجهة مخططات ترامب التي تتجاهل الحقوق الفلسطينية والعربية، خصوصًا وأن أطروحات التسوية السلمية التي تطرحها المملكة والتي تبلورت في "إعلان نيويورك" تتلاقى مع أفكار الرئيس محمود عباس ورؤيته السياسية ومع رؤية المجتمع الدولي لتسوية القضية الفلسطينية، كما تقدم رسالة حقيقية للسلام الإقليمي والعالمي.

* أكاديمي وباحث سياسي بدائرة العمل والتخطيط الفلسطيني بمنظمة التحرير لفلسطينية

الوساطات الخليجية: دور السعودية في أزمة السودان وآفاق تعظيم فاعليتها

الوساطة السعودية في السودان قللت حدّة التوتر ونشطت الحوار المباشر وسهلت التفاهمات الجماعية

تبرز رؤية مقالنا هذا في استكشاف مدى فاعلية الدور الخليجي، وخصوصًا الدور السعودي، في تسوية الأزمات الدولية، مع التركيز على الأزمة السودانية كحالة خاصة تعكس مدى نجاح، أو تحديات الوساطة الدبلوماسية في المنطقة. ونهدف من خلال هذه الرؤية إلى تقييم أدوات وآليات الوساطة، التي تعتمدها المملكة، وتحديد العوائق، التي قد تعترض مساعيها، كما نسعى إلى استيضاح نتائج الجهود السعودية حتى الآن وتأثيرها على مسار الأحداث في السودان. وتتمثل أهمية ما نحن بصدده في تقديم رؤى تطبيقية لتعزيز مكانة الوساطة العربية والإفريقية، وإيجاد آليات لتطوير التعاون الجماعي لتحقيق نتائج مستدامة.

د. الصادق الفقيه

ويأتي ذلك في إطار فهم أعمق لمفهوم الدبلوماسية الهادئة والوساطة كنهج بديل عن التدخل العسكري، بما يعزز من قدرتها على إدارة الصراعات بوسائل سلمية. كما يهدف البحث إلى رصد القضايا، التي تؤدي إلى نجاح الوساطة، كالتقريب بين الأطراف، والتنسيق الإقليمي، والارتكاز إلى مسألة الاستقرار والتنمية.

ومن خلال ذلك، نتطلع إلى تسليط الضوء على أهمية تفعيل التعاون بين الدول الخليجية والعربية لخلق إطار مؤسسي قوي يضمن استدامة جهود الوساطة، بالإضافة إلى مناقشة كيفية زيادة الثقة، وتمويل المساعدات الإنمائية، وتنسيق جولات التفاوض بما يتوافق مع معايير النجاح العالمية. إذ إن التعاطي مع الأزمات من خلال الوساطة، وخصوصًا في سياق المنطقة، يتطلب بناء مواقف متجددة وتطوير أدوات فعالة تدعم سلامة واستقرار المنطقة، مع الاستفادة من تجارب الماضي، وتوجيه الجهود نحو حل جذري يضمن استقرارًا مستدامًا، ويقي المنطقة من ويلات الحروب والصراعات المسلحة.

ويلزمنا هنا تسليط الضوء على الدور الحيوي، الذي يمكن أن تلعبه الوساطات الخليجية، وخاصة السعودية، في تسوية الأزمات الدولية من خلال تعزيز فعالية الوساطة العربية والإفريقية. وذلك بهدف تقييم مدى نجاح هذه الوساطات في تحقيق الاستقرار وحل النزاعات، مع تقديم تصور واضح لآليات تحسين أدائها، وضمان استدامة نتائجها على المدى الطويل. وتتجلى الأهمية الإقليمية لهذا الموضوع في الحاجة الماسة إلى إرساء أسس دبلوماسية هادئة وفعالة تمكن المنطقة من التعامل مع أزماتها بطريقة سلمية، والتقليل من التصعيد والصراعات المسلحة، خاصة في ظروف الصراعات المعقدة، مثل الأزمة السودانية. ويتضح أن تعزيز دور الوساطة الخليجية يعزز من مكانة الدول العربية والإفريقية كفاعلين رئيسيين في إدارة الأزمات، ويدعم التعاون الإقليمي ويعكس قدرتها على تقديم حلول مستدامة تنسجم مع مصلحة المنطقة وشعوبها.

كما نسعى إلى إبراز أهمية فهم عملية الوساطة بشكل شامل يتطرق إلى أدواتها وأساليبها، مع التركيز على أهمية التعاون الجماعي بين الدول المعنية والمنظمات الإقليمية والدولية. ويعزز ذلك من قدرة الوساطة على تحقيق نتائج ملموسة، ويعزز ثقة كافة الأطراف فيها، ويكرس دور الوساطة كأداة رئيسية

اتخذت السعودية جهدًا مكثفًا ومنهجيًا في وساطتها لحل الأزمة السودانية باستراتيجيات متعددة لتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة

في إدارة الصراعات. علاوة على ذلك، نهدف إلى تشجيع تبني استراتيجيات أكثر فاعلية تعزز من فعالية الوساطات، عبر تحسين التنسيق، وتطوير آليات التمويل، وتحسين إدارة الزمن بين جولات الوساطة. فيما يُعد تحقيق التوازن بين المبادرات الخليجية، والدول العربية، والمنظومات الإقليمية، أمرًا أساسيًا لتطوير إطار متين يُعزز من قدرات الوساطة ويجعلها أداة فعالة ومستدامة في إدارة الأزمات، بما يضمن السلام والاستقرار الإقليميين، ويمهد الطريق نحو مستقبل أكثر أمنًا وتنمية.

جهود السعودية:

اتخذت السعودية جهدًا مكثفًا ومنهجيًا في إطار وساطتها للتوصل إلى حل للأزمة السودانية، حيث ارتكزت على استراتيجيات متعددة تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وتقليل حدة التوترات. وجرى تنظيم عدة جولات حوار ومفاوضات في جدة، عُقدت على فترات متتالية، حيث شهدت اجتماعات رفيعة المستوى استضافتها المملكة، بمشاركة الأطراف السودانيين، بهدف بناء ثقة متبادلة وتوجيه جهودهم نحو حسَم الخلافات بطريقة سلمية. استخدمت الوساطة السعودية أدوات دبلوماسية متنوعة، منها التوسط المباشر، والجلسات الحوارية المفتوحة، بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية المعنية لدعم العملية التفاوضية، وتوفير منصة مناسبة لضمان استدامة الحوار.

علاوة على ذلك، حرصت المملكة على إدراج ملفات إنسانية وتنموية ضمن جهودها، مؤكدة على ضرورة معالجة قضايا حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية كجزء من الحلول الشاملة، بهدف استدامة السلام وتحقيق الاستقرار على الأرض السودانية. ومن

أدرجت السعودية ملفات إنسانية وتنموية ضمن جهودها لمعالجة قضايا حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية كجزء من الحلول الشاملة

التحديات، التي واجهتها الوساطة السعودية، صعوبة التوافق بين الأطراف، والضغوط الخارجية، واختلاف المصالح بين الجهات المعنية، وهو ما استلزم مرونة دبلوماسية عالية، وتكييف الاستراتيجيات بشكل يراعي التغيرات الديناميكية على الساحة. ومن نتائج جهود السعودية حتى الآن، تم التوصل إلى تفاهمات مبدئية وإعلانات حول وقف إطلاق النار وأطر لتسوية قضايا تفاوضية، وهو ما ألقى بظلال إيجابية على الوضع الميداني، وأسهم في تقليل حدة الصراع وتحقيق بعض المكاسب الإنسانية. ومع ذلك، ظل أمام الوساطة السعودية تحديات تتعلق بمدى الالتزام والتنفيذ على أرض الواقع، وتوفير ضمانات مستدامة لاستمرار العملية السياسية، بما يعزز من فعالية الوساطة ويضع الأسس لسلام دائم. وتسعى المملكة الآن لتعزيز النفوذ الدبلوماسي وتحقيق تفاهمات أوسع، من خلال توسيع آليات الحوار، وزيادة الدعم الدولي والإقليمي فيما يُعرف بـ "الرباعية"، التي تضم بجانب السعودية، مصر والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف دعم الجهود الرامية إلى استقرار السودان وتعزيز الدور العربي والإفريقي في حل أزماتهما بشكل دائم.

النتائج المحققة:

لقد أظهرت النتائج المحققة حتى الوقت الراهن فاعلية ملموسة لجهود الوساطة السعودية في تقليل حدّة التوتر من خلال تعزيز مسارات الحل السلمي للأزمة السودانية، ومن خلال ما سبق من تنشيط الحوار المباشر بين الأطراف المعنية وتسهيل التفاهمات الجماعية. فقد تم إنجاز خطوات مهمة على صعيد تقريب المواقف وتحقيق توافقات جزئية حول قضايا جوهرية، وهو ما أدى إلى تراجع مستوى التصعيد ووقف مؤقت لإطلاق النار في بعض المناطق الحيوية. كما أسهمت الوساطات في تشكيل آليات عمل مشتركة لإدارة الأزمة، مما عزز الثقة بين الأطراف وساعد في إنتاج ردود فعل إيجابية على المستوى الإقليمي والدولي. وقد ساهم ذلك في فتح آفاق جديدة للمفاوضات المستقبلية، حيث اعتبر الكثيرون أن هذه الوساطات تمثل نقطة تحول نحو السلام والاستقرار المطلوبين. ومن الجدير بالذكر أن هذه الجهود أدت كذلك إلى تحسين صورة السودان على الصعيد الدولي بشكل ملحوظ، مما شجع على تدفق المساعدات الإنسانية وزيادة التعاون الدولي، وتوفير بيئة مواتية لترسيخ السلام والاستقرار ليس فقط على المستوى المحلي بل وعلى الأصعدة الإقليمية والدولية.

ومن المتوقع أن تتواصل تأثيرات هذه الوساطات على المدى القريب، خاصة مع زيادة نضج المفاوضات واستدامتها، حيث من المحتمل تطوير إطار مؤسسي دائم يضم الدول الخليجية والعربية، يتولى مسؤولية التنسيق والمتابعة لإعادة البناء بشكل منظم. الأمر الذي يعزز من احتمالية تنفيذ الحلول والتفاهمات النهائية بشكل أكثر فاعلية ويساعد على تحقيق الأهداف المنشودة. كما أن استمرار دعم المجتمع الدولي، وتوظيف أدوات الاتصال الإعلامي بشكل أكثر شفافية وفعالية، سيعزز من فرص نجاح الوساطات مستقبلاً ويقلل احتمالات عودة التصعيد، أو تفاقم الأزمة. لذلك، فإن هذه الجهود تسهم في إرساء قواعد استقرار طويلة الأمد تتماشى مع تطلعات الشعب السوداني، وتعكس الجهود، التي يبذلها المجتمع الدولي في إطار السعي إلى تحقيق السلام الدائم، وتعتبر خطوة هامة نحو تشكيل مستقبل مستقر لسودان يضمن حقوق جميع المواطنين ويحافظ على وحدته.

خلاصة وتوصيات:

إن تأكيد أهمية تعزيز جهود الوساطة الخليجية يتطلب وضع استراتيجيات عملية ومستدامة بهدف زيادة فاعليتها وتأثيرها في حل النزاعات الإقليمية والدولية. ومن الضروري بناء منظومة مؤسسية متكاملة تتضمن آليات واضحة للتنسيق بين الدول الخليجية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، لضمان توزيع الأدوار وتبادل الخبرات. كما ينبغي التركيز على تحسين أدوات الوساطة من خلال تدريب الكوادر وتطوير خطط مرنة لمرور الجولات التفاوضية، مع الاهتمام بخلق بيئة ثقة بين الأطراف المعنية.

تسعى السعودية الآن لتعزيز النفوذ الدبلوماسي وتحقيق تفاهمات أوسع بتوسيع آليات الحوار وزيادة الدعم الدولي والإقليمي

وفي مجال التمويل، يتطلب الأمر توجيه الدعم المادي والإنساني بكفاءة، بما يضمن استدامة الاستقرار على الأرض والتقليل من التداعيات السلبية. من ناحية أخرى، يجب أن تتوافر الإرادة السياسية الصريحة لتعزيز الحوار وخلق مناخ ملائم للوساطة، مع اعتماد معايير موضوعية لقياس نجاح الجهود وتحقيق نتائج ملموسة.

لهذا، فمن الأهمية بمكان أن يُراهن على الإعلام ووسائل التواصل الدولي لدعم الشفافية وإدارة الرأي العام، عبر رسائل متوازنة تراعي مصالح جميع الأطراف وتعكس الالتزام العربي والإقليمي بحل النزاعات بطريقة سلمية. كما يتوجب العمل بشكل مستمر على تقييم وتطوير نماذج وتطبيقات لإدارة الأزمات تعتمد على مفاهيم المفاوضات والدبلوماسية الهادئة، لضمان استدامة الحلول وتقليل احتمالية عودة التصعيد. وهنا، يتعين وضع خطط عملية قابلة للتنفيذ تركز على بناء شراكات ثنائية ومتعددة، وتوفير إطار مؤسسي قوي يسهّل تفعيل دور الوساطات الجماعية، مع الحرص على الاستفادة من التجارب السابقة وترسيخ ثقافة الحوار البنّاء كوسيلة رئيسية لتجاوز الأزمات وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

وتوضح التجارب المختلفة أن الوساطات الخليجية، ولا سيما العربية والإفريقية، تُعد أدوات مهمة وفعالة في إدارة الأزمات الدولية، وذلك من خلال اعتماد منهجية الحوار والتفاوض كوسائل سلمية للتصدي للنزاعات. في سياق الأزمة السودانية، أظهرت جهود المملكة العربية السعودية قدرة على التفاعل الديناميكي، إذ حرصت على تفعيل أدوات الوساطة عبر جولات مكوكية واجتماعات مباشرة في جدة، أسهمت في تقريب وجهات النظر وتنشيط مسار الحلول السلمية. إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات تتعلق بالعوائق المحلية والإقليمية، والإرهاصات السياسية، وعدم توافر أرضية مشتركة دائمًا، مما يتطلب تعزيز الثقة وتحقيق دعم إقليمي ودولي منسجم.

لقد أثبتت التجربة أن التوظيف الفاعل لآليات الوساطة يتطلب تنسيقًا عميقًا بين الجهات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، لخلق إطار مؤسسي متين يدير عمليات الوساطة الجماعية ويعزز تبادل الخبرات والمعرفة. كما أن إدارة الصراعات عبر المفاوضات والطرق الدبلوماسية الهادئة تظل نهجًا عربيًا أصيلاً، ممزوجًا بمعايير قياس نجاح تعتمد على مدى تحقيق الأمن والاستقرار، وتقليل صور العنف والنزاعات المسلحة، مع مراعاة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يُمكن تصوُّر تعظيم أثر الوساطات الخليجية من خلال استراتيجيات تؤسس لبيئة ثقة متبادلة، وتطوير آليات واضحة لتمويل المساعدات الإنسانية، فضلاً عن تنظيم جداول زمنية منهجية تنتقل بين جولات الوساطة بشكل فعال. ويظل دور وسائل الإعلام حيويًا في دعم هذه الجهود، عبر تعزيز الشفافية والرسائل المتوازنة، وإدارة الرأي العام المحلي والدولي بطريقة تحفز المشاركة والتأييد.

لكل هذا، فإن إمكانية حل الأزمات ذات الطابع الإقليمي من خلال الوساطة تتوقف على معيار اختيار النزاعات، التي تتوفر فيها شروط التفاوض، والتعلم من تجارب الماضي لتعزيز فعالية الأدوات الدبلوماسية. إذ يتطلب ذلك خطة عمل واضحة، تتضمن مخرجات عملية وتوصيات قابلة للتنفيذ، بهدف بناء إطار مؤسسي أكثر قوة وديناميكية بين الدول الخليجية والعربية، يعزز من قدراتها على التعامل مع الأزمات اعتمادًا على مبدأ الحوار، والدبلوماسية الهادئة، والوساطة، كوسائل رئيسية لتحقيق السلام والأمن المستدامين.

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربي ـ الأردن ـ أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سكاريا ـ تركيا

سبل دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الوساطة الخليجية في إعلاء السلام العالمي

ضرورة تفعيل ٦ آليات للشراكة الخليجية-الأوروبية لمساندة المبادرات الخليجية الصاعدة والأوروبية الآفلة

على مدار العقدين الماضيين، رسَّخت دول مجلس التعاون الخليجي مكانتها كوسيط ذي ثقل وفاعلية في مساعي تسوية الأزمات الإقليمية. وقد تعزز هذا الدور مؤخراً عبر الوساطة القطرية البارزة لإنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والجهود السعودية والإماراتية لقيادة صفقة تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. هذا الصعود لدول الخليج في مجال الوساطة أزاح الاتحاد الأوروبي عن دائرة الضوء في هذا الميدان، لغياب دوره الملموس في الأزمات التي تفجرت مؤخراً. ومع أن بروكسل لا تزال تملك سلة من الأدوات السياسية والدبلوماسية والمدنية، إلا أنها لم تستثمر هذه الأدوات بالكامل، لا سيما في شراكتها مع الأطراف الخليجية الفاعلة.

د. كريستيان كوخ

ومع ذلك، إذا أراد التكتل الأوروبي الإسهام في تهدئة التوترات التي تمس الأمن الأوروبي بصورة مباشرة – بدءاً من أزمة غزة والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الأوسع، وصولاً إلى ملف البرنامج النووي الإيراني والأزمات المستجدة في مناطق كجنوب آسيا ومضيق تايوان- فينبغي له السعي بجدية أكبر لدمج قدرته على حشد التأييد ومصداقيته المعيارية ونفوذه المالي، مع قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على النفاذ إلى القضايا الإقليمية وقنوات الوساطة التي تحتفظ بها. وإجمالاً، تتعدد المسارات العملية التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها دعم جهود الوساطة الخليجية مستفيداً من الآليات القائمة ضمن إطار الشراكة الخليجية-الأوروبية.

لماذا تعد الشراكة الأوروبية-الخليجية موضع أهمية؟

تلتقي العديد من المصالح الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي عبر طيف واسع من القضايا تشمل: استقرار منطقتي الشرق الأوسط والخليج، وضمان أمن الطاقة والممرات التجارية، والحد من موجات النزوح الجماعي. يضاف إلى ذلك، سعي الاتحاد الأوروبي للحيلولة دون امتداد تداعيات الصراعات إلى داخله.

في هذا الإطار، توفر اتفاقية التعاون الموقعة بين الطرفين عام ١٩٨٩م، وبرنامج العمل المشترك الذي استُهل مؤخراً (٢٠٢٢-٢٠٢٧م)، إطاراً دبلوماسياً لتنسيق الحوار السياسي والاستجابات المشتركة على الصعيدين الأمني والإنساني. ويمكن لهذه المنصات أن تُستغل بفاعلية أكبر لدعم جهود الوساطة واحتواء النزاعات.

في الوقت ذاته، تحظى بعض الدول الخليجية برصيد فريد يؤهلها للعب دور الوسيط؛ فدولة قطر، على سبيل المثال، تمتلك سجلاً حافلاً في التوسط بقضايا الرهائن والتمرد والعلاقات الدبلوماسية بين الدول. بينما تحتفظ سلطنة عمان بقنوات اتصال مع طهران، ويُعرف عن الكويت دورها المعهود كوسيط في حل النزاعات العربية-العربية. وبناءً عليه، يمثل الجمع بين هذه المزايا نموذجاً متكاملاً يمزج بين قوة النفاذ الخليجية ومجموعة الأدوات الأوروبية.

يمكن أن نسلط الضوء على نقاط التلاقي الاستراتيجية بالنسبة للعديد من ساحات الصراع. فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وملف إعادة إعمار قطاع غزة، يعد الاتحاد الأوروبي مانحًا رئيسيًا للسلطة الفلسطينية ولديه بعثات مدنية ذات دور نشط مثل (بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح، وبعثة الشرطة الأوروبية في مدينة القدس) فضلاً عن التزاماته الإنسانية. من هذا المنطلق، يمكن للاتحاد توظيف أدواته المالية والتقنية والمكانة الشرعية التي يتمتع بها لدعم إجراءات بناء

وساطات دول الخليج أزاحت الاتحاد الأوروبي عن دائرة الضوء في هذا الميدان لغياب دوره في الأزمات التي تفجرت مؤخرًا

الثقة التي تقودها دول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، يمكنه توفير أُطر منسقة للمانحين بخصوص إعادة إعمار غزة، مع التشديد على الرقابة المدنية وضمانات نزع السلاح وترتيبات السيادة التدريجية المرتبطة بمسارات سياسية محددة. كما أن خبرته في أدوات بناء الدولة ترفع من قيمته كشريك أساسي لضمان أن تخدم المساعدات الحل السياسي، بدلاً من أن تكون داعمة للمفسدين. وقد تجسد ذلك في التصريحات الأوروبية الأخيرة التي أظهرت استعداد الاتحاد لدعم الاستقرار في قطاع غزة والعمل مع المؤسسات الفلسطينية.

على صعيد الملف الإيراني، يتعامل الاتحاد الأوروبي بصفته وصيًا مؤسسيًا لهيكل "خطة العمل الشاملة المشتركة" -الاتفاق النووي الإيراني- ولديه خبرة وفيرة في استضافة محادثات الاتحاد الأوروبي ومجموعة "الترويكا" الأوروبية (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) مع طهران. من جانبها، تُبقي كافة دول مجلس التعاون الخليجي على خطوط اتصال مع طهران، وينخرط الجانبان في عملية من إعادة التقارب والمشاركة. بما يتيح المجال لفتح مسارات للمساعي الدبلوماسية الخلفية؛ بما في ذلك اتخاذ المزيد من الخطوات اللازمة لخفض التصعيد لتمهيد الطريق أمام إجراء اتفاق نووي جديد. كذلك، بإمكان الاتحاد الأوروبي تقديم خبراته في مجالات التحقق التقني، وتأطير إجراءات تخفيف العقوبات بشكل متسلسل، وإدارة المنتديات متعددة الأطراف، مما يمكّن الوسطاء الخليجيين والمحاورين الإيرانيين من اختبار تدابير بناء الثقة قبل استئناف المفاوضات الرسمية. بناءً على ذلك، فإن تنسيق الرسائل الصادرة – التي تجمع بين القدرة الخليجية على النفاذ الإقليمي والقوة المعيارية/القانونية للاتحاد الأوروبي – سيُسهم في تقليل مخاطر سوء التقدير أو سوء التواصل.

يشير التوتر المتفاقم بين الهند والباكستان إلى مسار محتمل آخر للحد من التداعيات العالمية للأزمات المتتابعة في جنوب آسيا. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يحل محل الأطراف الإقليمية المعنية، إلا أنه قادر على المساهمة في لجم التصعيد من خلال دعم الدبلوماسية الهادئة التي تُسهلها دول مجلس التعاون الخليجي، التي تستضيف جاليات آسيوية واسعة وتحافظ على علاقات جيدة مع كلا البلدين. ويشمل ذلك تمويل حوارات المسار الثاني، وتقديم الدعم الفني المحايد للخطوط الساخنة المخصصة للأزمات وآليات التحقيق في الحوادث. كما

دور الوسطاء الخليجيين مركزي في أزمات القرن الإفريقي وليبيا ولبنان والسودان ومن غير المنصف ترك هذه الجهود دون مساندة

يمكن للمراكز البحثية والمؤسسات الأوروبية أن توفر منصة لاستضافة وضمان استدامة جهود بناء الثقة ضمن المسار الثاني، لتكون بذلك مكملاً للدبلوماسية المكوكية التي تضطلع بها دول مجلس التعاون الخليجي.

في سياق الأزمة القائمة بين الصين وتايوان وصراع القوى العظمى، أكد الاتحاد الأوروبي صراحةً أن مصالحه تستوجب استدامة الوضع الراهن في مضيق تايوان، معربًا عن رفضه القاطع لأي استخدام أحادي الجانب للقوة. وفي هذا الإطار، يمكن للاتحاد دعم مبادرات بناء الثقة الرامية إلى خفض التوتر، كفتح قنوات الاتصال العسكرية وتبني مقترحات مشتركة لتعزيز الشفافية أمام المحافل والمنتديات الدولية متعددة الأطراف. ويُضاف إلى ذلك إمكانية استثمار الاتحاد لمكانته العالمية وعلاقاته الدبلوماسية مع الشركاء الآسيويين، مما يُضاعف من الأثر الإيجابي لأي محادثات تستضيفها دول الخليج، والتي، بالرغم من عدم اضطلاعها بدور مباشر في المنظومة الأمنية لشرق آسيا، يمكنها الاضطلاع بدور راعٍ محايد للاجتماعات والحوارات.

وخلال السنوات الأخيرة، برز الدور المركزي للوسطاء الخليجيين في العديد من البؤر الساخنة الأخرى مثل: أزمات منطقة القرن الإفريقي، وليبيا، ولبنان، والسودان. ومع ذلك، فمن غير المنصف أن تُترك هذه الجهود منفردة دون مساندة، حيث يمكن الاستفادة من مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي في دعم مساعي بناء السلام، عبر آليات كبرامج إنفاذ القانون، وتقييم فاعلية العقوبات، وتمويل مشروعات إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد النزاع، بهدف ترسيخ اتفاقيات وقف إطلاق النار وتحويلها إلى تسويات أكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، تشكل شبكة الاتحاد الأوروبي الإنسانية والإنمائية الواسعة، والتزاماته الراسخة في هذه الميادين، دعائم أساسية لترسيخ الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع.

ثمة العديد من الآليات الملموسة الجديرة بالنظر ضمن إطار الشراكة الخليجية-الأوروبية:

في مقدمتها، تفعيل برنامج العمل الخليجي-الأوروبي المشترك ليشمل دعم جهود الوساطة وتسليط الضوء عليها. وبالرغم من أن البرنامج الحالي (٢٠٢٢-٢٠٢٧) يحدد مساراً للحوار السياسي والتعاون في إدارة الأزمات، فإنه يمكن إدراج بند متخصص في "دعم الوساطة". ويقتضي ذلك تخصيص بند مالي وتأسيس وحدة تنسيق تسهم في تمويل مبادرات الوساطة الخليجية، وتأمين الخبرات الأوروبية اللازمة لها، فضلاً عن دمج وحدات دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأوروبي مع الفرق الخليجية في أثناء الجولات الدبلوماسية المكثفة. وقد جدد الاجتماع الوزاري المشترك للمجلس الخليجي-الأوروبي، الذي انعقد في سبتمبر ٢٠٢٥م، التأكيد على الأهمية والجدوى السياسية لهذه الشراكة، مما يجعل توثيق دعم الوساطة ضمن إطارها يمثل منطلقاً عملياً لها.

ثانيًا، يمكن لمجلس التعاون الخليجي الاستفادة بصورة أكبر من آلية دعم قدرات الوساطة التابعة لهيئة العمل الخارجي الأوروبي وغيرها من أدوات السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية المشتركة. وإلى جانب ذلك، تُبقي الهيئة الأوروبية على بعثات مدنية تقدم الدعم في مجال التحقق، والمتابعة، وترسيخ سيادة القانون مثل بعثة الاتحاد للمساعدة الحدودية، أو بعثته الشرطية أو خبرائه من المدنيين. فإن نشر هذه البعثات بالإضافة إلى ما يقوم به الوسطاء في دول مجلس التعاون الخليجي يضفي مزيدًا من المصداقية على جهود الوساطة ويمنحها آفاقًا للتنفيذ. فيما يوفر سجل الاتحاد الأوروبي الحافل في دعم الوساطة أساسًا مرجعيًا لصياغة إطار عمل متسلسل قابل للتنفيذ – بشأن مجريات ما بعد وقف إطلاق النار، وكيفية إعادة بناء المؤسسات، وكيفية ترسيخ الضمانات في القانون الدولي.

وهناك مجال ثالث يتمثل في المشاركة في تمويل ووضع شروط لحوافز إعادة الإعمار والتنمية. فإن وجود الاتحاد الأوروبي ضمن المعادلة يمنحها ثقلاً ماليًا وآليات فاعلة لمكافحة الفساد وتطبيقاً نافذاً للشفافية. بما يضمن ارتباط التمويلات الخاصة بإعادة الإعمار بمعايير وأسس مرجعية واضحة وخاضعة للمراقبة الدولية، مثل حماية البنية التحتية المدنية، وإعادة النازحين وسط ضمانات موضوعة. وعندما تقترن هذه الآلية بحرص مجلس التعاون الخليجي الدؤوب على تدعيم الاستقرار وضماناته الدبلوماسية، تغدو بمثابة مكافأة للامتثال وتتيح حوافز ملموسة لترتيبات السلام الوسيطة، بما يقطع الطريق أمام انتهازية الأطراف المفسدة المنتهجة للعنف. ولعل المقترحات

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بقدرة إقليمية فريدة على النفاذ وشرعية ثقافية ودبلوماسية مكوكية براغماتية تفتقر إليها أوروبا

الأخيرة المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن المشاركة في إعمار قطاع غزة تسلط الضوء على هذا الأمر.

رابعًا، يتوجب، على الطرفين ترسيخ الطابع المؤسسي لشبكات المسار ١,٥ والمسار الثاني. ويستلزم ذلك تعزيز التعاون بين المراكز البحثية الأوروبية ونظيراتها الخليجية لمواصلة الحوارات المستمرة ضمن المسار الثاني حول طيف من القضايا، تشمل: التحقق النووي، وإجراءات بناء الثقة البحرية، والمعايير السيبرانية. إن تفعيل مثل هذه القنوات غير الرسمية من شأنه أن يوسع نطاق التفاوض ويضمن استمرارية قنوات الاتصال في أزمنة الأزمات. ويمكن لبرامج التمويل المشترك أن تتضمن تنظيم تدريبات محاكاة إقليمية وتكوين فرق بحثية سريعة الاستجابة مهمتها إعداد مخططات تنفيذية للوسطاء الفاعلين في الميدان.

خامسًا، يمكن العمل على إنشاء خلايا دبلوماسية مشتركة للاستجابة السريعة مثل خلية وساطة صغيرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي يتم تفعيلها في أوقات التصعيد الحاد. فإن توافر مثل هذه الخلية- التي سيعمل بها وسطاء تابعين لهيئة العمل الخارجي الأوروبي، ومبعوثين خليجيين، وخبراء قانونيين، وخبراء التخطيط في المجال الإنساني -يضمن تنسيق الرسائل، ويتيح أدوات للاضطلاع بدور الوساطة، والتواصل مع المنظمات الأممية والإقليمية الأخرى مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ومن بين المزايا الأخرى، تقليص الوقت المستغرق للاستجابة وتلاشي المواقف العامة غير المتناسقة التي قد تزيد الأمر سوءًا.

سادسًا، يمكن أن يخصص الجانبان حزم مشتركة للعقوبات/ وتخفيفها، ذات أسس مرجعية واضحة، بما يمنح الوسطاء خيارات أوسع وأكثر تنوعاً من الأدوات الصلبة والناعمة.

كذلك من الممكن دمج أطر السياسة التابعة للاتحاد الأوروبي حول بناء السلام الشامل ضمن جهود الوساطة الخليجية؛ بما في ذلك الحصص بين الجنسين في فرق التفاوض المُشكلة، والبنود الخاصة بمشاركة المجتمع المدني، وآليات حماية الأقلية. حيث أن الوساطات التي تهمش من دور الفاعلين المحليين أو المرأة تكون أقل قدرة على الاستمرارية. وفي ضوء هذا، يمكن للمساعدة الفنية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ان تضمن سير العمليات بما يتوافق مع المعايير الدولية.

مع ذلك، قد لا تخلو الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من المخاطر. حيث يمكن أن يؤدي تباين الأولويات السياسية، على سبيل المثال، المقاربات المختلفة بشأن إيران، أو القضية الفلسطينية، إلى رسائل متضاربة. وفي سبيل الحد من هذه المخاطر، لابد أن يتبع الاتحاد الأوروبي بروتوكولات للتواصل تتسم بالشفافية ومتفق عليها سلفًا بما في ذلك البيانات المشتركة، التي قد تتطلب تنسيقًا خاصًا وموسعًا. وينبغي للاتحاد الأوروبي تفادي " التوسع غير المنضبط في الأهداف". بما يعني اقتران تمويل إعادة الإعمار بالمراقبة القابلة للتطبيق والمشاركة المحلية لضمان ألا ينتهي المطاف بالأموال إلى ترسيخ شبكات المحسوبية القائمة.

خلاصة القول هو أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ينعم بالثقل من حيث القيمة المعيارية، والأدوات المالية، والآليات المؤسسية القادرة على تحويل نجاحات الوساطة الخليجية إلى تسويات مستدامة وقائمة على القواعد. وفي المقابل، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بقدرة إقليمية فريدة على النفاذ، وشرعية ثقافية، ودبلوماسية مكوكية براغماتية تفتقر إليها أوروبا. من هنا، يمثل دمج أدوات الوساطة الأوروبية، كبعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة ونفوذ التكتل بوصفه أكبر الجهات المانحة، مع قنوات الوساطة الخليجية، سبيلاً فعالاً لتعظيم جهود الوساطة الخليجية في إرساء السلام. ويتجلى الأثر الأعمق لهذا الدمج إذا ما تم إدراجه ضمن برنامج العمل المشترك القائم وهيكل الوساطة التابع لدائرة العمل الخارجي الأوروبية، مما يحد من المخاطر التي قد تطال أوروبا ويعزز دعائم السلام.

وفي الختام، فإن هذا التعاون العملي والممول بشكل مشترك بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يرسي إطارًا لاستقرار طويل الأمد باتت غالبية أرجاء المعمورة في أمس الحاجة إليه.

* المدير التنفيذي لمكتب مركز الخليج للأبحاث في بروكسل ـ ومدير إدارة البحوث في مركز الخليج للأبحاث

دور السعودية في لبنان: إبعاده عن الاستقطاب واستقراره ضمن منظومة عربية مزدهرة

الدور السعودي في لبنان "الاستقرار عبر المؤسسات" و الإصلاح الإداري والاقتصادي و"العيش المشترك"

شهدت العلاقات السعودية / اللبنانية مساراً تاريخياً طويلاً من الدعم والتعاون، فقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في مسارات الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في لبنان، من خلال الوسائل الدبلوماسية منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٨٩م، عبر رعاية اتفاق الطائف ولغاية اليوم في تسهيل عملية انتخاب رئيس للجمهورية بعد سنتين من الشغور الرئاسي ضمن اللجنة الخماسية المؤلفة (السعودية، مصر، قطر، فرنسا، الولايات المتحدة)، كما سعت لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في الحرب الأخيرة ٢٠٢٤م.

وبالتالي، واصلت السعودية دعمها السياسي والاقتصادي للبنان، وسعت إلى الحفاظ على استقلاله وضمان الاستقرار وتكريس العيش المشترك وتحييده عن صراعات المحاور الإقليمية، خاصةً في ظلّ تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة.

أ. د نادين الكحيل

لذا، سنتناول في هذه الدراسة السياق التاريخي للعلاقات السعودية / اللبنانية، وسنتطرق إلى الأدوات والوسائل التي استخدمتها السعودية وساهمت في استقرار لبنان والحفاظ على صيغة العيش المشترك منذ اتفاق الطائف لغاية اليوم، وسنبرز آليات إبعاد لبنان عن الاستقطابات الخارجية المتزايدة ومواجهة التحديات المحيطة به، وسنحاول وضع سيناريوهات لمستقبل لبنان.

المحور الأول-السياق التاريخي للعلاقات السعودية - اللبنانية:

مرت العلاقات السعودية / اللبنانية بالعديد من المحطات التاريخية، فتراوحت بين دعم وتعاون إلى انكفاء وترقب إلى مساعدة ومساندة وشراكة، شهد الدور السعودي تحديات متعددة بسبب الأزمات الداخلية اللبنانية المعقدة والمتشابكة، بالإضافة إلى التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، ولكنها بقيت لاعباً محورياً على الساحة اللبنانية.

أولاً- مرحلة ما قبل الحرب الأهلية اللبنانية:

لقد دعمت المملكة العربية السعودية لبنان منذ استقلاله عن الانتداب الفرنسي عام ١٩٤٣م، وبدأت العلاقات الرسمية بين لبنان والسعودية في العام ١٩٥٣م، على إثر زيارة الرئيس اللبناني كميل شمعون إلى السعودية، فكانت محطة تحول في مسار التفاعل السياسي والاقتصادي بين البلدين، وفي حكم الرئيس فؤاد شهاب برزت السعودية كلاعب رئيسي في دعم الاقتصاد اللبناني، وشهدت الأعوام (١٩٦٠-١٩٧٠م) فترة ازدهار كبيرة نتيجة التبادلات التجارية والاستثمارات السعودية في القطاع المصرفي والعقاري.

ثانياً- مرحلة الحرب الأهلية ١٩٧٥ و"اتفاق الطائف" ١٩٨٩:

شكلت الحرب الأهلية اللبنانية نقطة فاصلة ومصيرية في تاريخ العلاقات بين الرياض وبيروت، بسبب الانقسامات الداخلية، حيث أسهمت المملكة في لعب دور الوسيط لإنهاء الاقتتال ووقف الحرب، كما واصلت الدبلوماسية السعودية دورها في الوساطة بين الفرقاء اللبنانيين إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢م، واغتيال الرئيس بشير الجميل.

رعت السعودية اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠م)، وتضمن تعديل النظام السياسي الطائفي باتجاه المساواة بين المسلمين والمسيحيين، وتعزيز دور

اتفاق الطائف الإطار الدستوري والسياسي لنهاية الحرب وصيغة وطنية لإعادة بناء لبنان ومؤسساته على أسس حفظ التوازن الوطني والعيش المشترك

الدولة عبر

- حصرية السلاح بيد الجيش.
- إعادة توزيع الصلاحيات بين السلطات.
- تحقيق اللامركزية الإدارية.

شكّل اتفاق الطائف (١٩٨٩) الإطار الدستوري والسياسي الذي أنهى الحرب، واعتبر بمثابة صيغة وطنية ومحطة تأسيسية في إعادة بناء الدولة اللبنانية ومؤسساتها على أسس جديدة من الحفاظ على التوازن الوطني وتكريس العيش المشترك بين جميع المكونات المختلفة.

ثالثاً- مرحلة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ٢٠٠٥:

أسهمت المملكة ما بين عام (١٩٨٩-٢٠٠٥م) إثر توقيع اتفاق الطائف، وتسلم رفيق الحريري رئاسة الحكومة الذي تربطه علاقات وثيقة مع المملكة بدعم لبنان سياسياً ومالياً، فقدمت المساعدات المالية لدعم خزينة الدولة لإعادة الإعمار ودعم الليرة اللبنانية وتغطية أعباء الديون المتراكمة. ولكن اغتيال رفيق الحريري فبراير ٢٠٠٥م، شكل منعطفاً دراماتيكياً في العلاقات بين البلدين.

رابعاً- مرحلة تمدد النفوذ الإيراني في لبنان:

بعد مرحلة اغتيال الحريري وما تلتها من أزمات سياسية وأبرزها أزمة ٢٠١٧م، وإعلان استقالة سعد الحريري من منصبه في بيان تلفزيوني من المملكة مع سيطرة حزب الله على مفاصل الحكم، ومزاعم الأمين العام السابق حسن نصرالله بأن الحكومة السعودية قامت باحتجازه وإجباره على الاستقالة، بالإضافة إلى أزمة المقابلة الصحفية لوزير الإعلام جورج قرداحي وغيرها من الأمور، حيث انعكست هذه الأزمات المتتالية على العلاقات السياسية بين لبنان والسعودية بصورة سلبية، وتسببت بمرحلة فتور وقطيعة نتيجة تعاظم النفوذ الإيراني في لبنان بدعم حزب الله والدور العسكري الذي لعبه في اليمن ضد السعودية.

السعودية وفرت الدعم السياسي لاستقلال لبنان وتوازناته ووحدته وشكلت المظلة العربية في مواجهة الأزمات فكانت شريكًا في صياغة اتفاق الطائف

خامساً- مرحلة استعادة السيادة وحصرية السلاح:

لعبت الدبلوماسية السعودية دوراً محورياً في تسهيل عملية انتخاب رئيس للجمهورية بعد سنتين من الشغور ضمن اللجنة الخماسية المؤلفة (السعودية، مصر، قطر، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية) حيث تم انتخاب قائد الجيش جوزيف عون رئيساً للبنان في ٢٠٢٥/١/٩م، وأيضًا سعت لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان.

بعد انتهاء المواجهة الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله والتطورات الإقليمية السريعة المتمثلة (بسقوط نظام بشار الأسد وتغيّر الأوضاع السياسية في سوريا، قمة السلام في الشرق الأوسط وإعادة فتح ملف اتفاقيات إبراهام لاستكمال التطبيع الإقليمي...)، ظهرت فرصة ذهبية للبنان بإعادة دمجه بمحيطه العربي عبر الزيارات الدبلوماسية المتبادلة، بالإضافة إلى تشكيل شبكة دعم إقليمية تساهم في إعادة إعمار لبنان ودعم الجيش اللبناني، ولكنها تشترط على الحكومة اللبنانية القيام بالإصلاحات المطلوبة وتنفيذ ما جاء في خطاب القسم والبيان الوزاري وتطبيق اتفاق الطائف .

المحور الثاني: الآليات والأدوات السعودية في الحفاظ على استقرار لبنان:

كانت المملكة العربية السعودية ولا تزال الضامن العربي الأساسي لصيغة العيش المشترك عبر رعايتها اتفاق الطائف ودعمها للمؤسسات الشرعية في لبنان، رغم تراجع النفوذ السعودي في مراحل معيّنة حساسة، إلا أن دورها ظلّ مؤثراً في منع انزلاق لبنان نحو الفوضى الشاملة وإبعاده عن محاور الاستقطابات الخارجية والسيطرة الإيرانية، من خلال العديد من الوسائل والأدوات للحفاظ على استقرار لبنان، ومن ضمنها

أولاً-الوساطة السياسية والدبلوماسية الإقليمية: لعبت الدبلوماسية السعودية تاريخياً دوراً متوازناً في لبنان من خلال الوساطات المتعددة لتثبيت ركائز العيش المشترك بين مكونات الشعب اللبناني، كما رسمت الرياض مؤخراً عام ٢٠٢٥م، خارطة طريق لمستقبل مزدهر، أعادت فيه التأكيد على التزامها بدعم لبنان ولكن عبر مقاربة جديدة تقوم على الإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة، الشراكة المتوازنة والمستدامة، والحفاظ على السيادة الكاملة، فكانتالزيارات الرسمية لوزير الخارجية السعودي والاتصالات مع قيادات لبنانية لتهيئة بيئة لإعادة الانخراط العربي، وتشجيع مسارات سياسية داخلية تسعى لإعادة هيكلة السلطة نحو دولة قادرة على فرض السيادة على كافة الأراضي اللبنانية.

ثانياً-الحوافز الاقتصادية والاستثمارات المالية: قدّمت المملكة دعماً اقتصادياً وإغاثياً مهماً للبنان على مدى عقود، حيث لعبت الرياض دور المموّل الأساسي في مؤتمرات إعادة الإعمار، وقدمت مساعدات عاجلة عقب الكوارث والحروب، سواء من خلال الإيداعات في مصرف لبنان المركزي، بالإضافة إلى المساهمة في جهود إعادة الإعمار في أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥م، وبعد حرب يوليو عام ٢٠٠٦م، إضافة إلى تعزيز التجارة والاستثمارات الكبيرة.

واليوم يجري التحضير لسلسلة اتفاقيات اقتصادية وتنموية، تُحوّل العلاقة بين البلدين من مجرد مساعدات ظرفية إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد، عبر الاستثمار بإعمار البنى التحتية، عقب التحضير لمؤتمر إعادة الإعمار بعد حرب ٢٠٢٤م.

ثالثاً-الدعم الأمني والمؤسسي: حافظت السعودية على تعزيز سيادة لبنان عبر دعم القوات المسلحة اللبنانية وتقوية مؤسسات الدولة الأمنية كجزء من استراتيجية احترام القانون وفرض هيبة الدولة، وتكوين بديل أمني للميليشيات المسلّحة غير الشرعية والحد من نفوذها، والتأكيد على أهمية حصرية السلاح بيد السلطة الشرعية اللبنانية، ومكافحة التهريب والمخدرات.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الدولة اللبنانية في تطبيق اتفاق الطائف:

شكلت وثيقة الوفاق الوطني "اتفاق الطائف" نقطة تحول مفصلية في تاريخ لبنان الحديث، فشكل نظاماً جديداً يقوم على

لعبت السعودية دورًا محوريًا في انتخاب الرئيس جوزيف عون بعد سنتين من الشغور ضمن اللجنة الخماسية وأيضًا وقف العدوان الإسرائيلي

المساواة بين جميع المواطنين والمحافظة على العيش المشترك، كما سعت الرياض باستمرار إلى تحييد لبنان عن الصراع السعودي-الإيراني، لكنها واجهت تحديات كبيرة بسبب ضعف وهشاشة هياكل الدولة اللبنانية وتعدد الانتماءات والانقسامات، وبالرغم من المصالحة السعودية الإيرانية برعاية صينية، ظل لبنان يعاني من معوقات وصعوبات في تطبيق اتفاق الطائف، وأبرزها

أولاً-التحديات السياسية والمؤسساتية: لقد شكلت الطائفية السياسية أبرز التحديات المتمثلة في المحاصصة التي عطلت التعيينات الإدارية وأضعفت أجهزة الرقابة والقضاء وانعكست شللاً حكومياً وشغوراً رئاسياً لفترات طويلة، كما أدى إلى ضعف في بناء مؤسسات رقابية.

ثانياً-التحديات الأمنية والعسكرية: شكل النفوذ الخارجي في القرار الأمني اللبناني أهم المعوقات، بداية من الوجود السوري الأسدي العسكري (١٩٩٠-٢٠٠٥م)، وبعدها الوصاية الإيرانية عبر تسليح "حزب الله" الذي يعتبر أحد أذرعها في المنطقة، إلى سلاح الفصائل الفلسطينية في المخيمات، كلها أدت إلى إضعاف سيادة الدولة وخلق مناطق نفوذ خارجة عن السلطة الشرعية.

ثالثاً-التحديات الاقتصادية والاجتماعية: ساهمت سياسات ما بعد الحرب إلى بروز التفاوت المناطقي تبعاً لتوازنات سياسية استغلت الطائفية لتوزيع الموارد أبرز العقبات أمام تطبيق اللامركزية الإدارية، مما انعكس خللاً اقتصادياً وسمح بانتشار الفساد، وبالتالي أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية بين المناطق اللبنانية (بيروت والقرى الحدودية) مما أدى إلى ضعف الثقة بالدولة المركزية.

رابعاً-التحديات الإقليمية والدولية: حولت الاصطفافات الإقليمية والدولية لبنان إلى ساحة صراع محاور، عطلت استكمال تنفيذ بنود الطائف، خصوصًا المتعلقة بالسيادة والعلاقات الخارجية المتوازنة، خاصة بعد تراجع الحضور العربي الداعم للبنان في فترة معينة، سمح لقوى أخرى من استغلال الفراغ وغياب المظلة العربية مما ساهم في إضعاف تطبيق الإصلاحات السياسية.

لقد انعكست جميع هذه التحديات على الواقع اللبناني من انقسام سياسي بين محورين (٨ و١٤ آذار)، إلى الشلل في مؤسسات الدولة، أزمة اقتصادية خانقة وانهيار الليرة اللبنانية منذ ٢٠١٩م، حتى انفجار مرفأ بيروت ٢٠٢٠م، وحرب الإسناد الأخير الذي أخذ قرارها حزب الله منفرداً عن الدولة اللبنانية، مما أدى إلى انعدام الثقة الشعبية بالدولة، فتنامت موجات الهجرة وازدادت حدة الاحتجاجات في الشارع، إلى حين بزوغ فجر جديد بإنتخاب رئيس للجمهورية العماد جوزيف عون ووصول رئيس الحكومة نواف سلام اللذان أكدا في خطاب القسم والبيان الوزاري على إعادة بناء دولة مؤسسات قوية وحصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية كما جاء في اتفاق الطائف.

المحور الرابع: مستقبل لبنان في ظل التحولات الإقليمية والدولية

يشهد لبنان مرحلة مفصلية تعيد كتابة تاريخه، من خلال التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، والتطورات الداخلية والمحلية، وبالتالي يعتبر اتفاق شرم الشيخ الأخير بوابة لإعادة هندسة الشرق الأوسط واستكمال لاتفاقيات إبراهام، ولبنان جزء من هذه التسوية الإقليمية، عبر الدعم العربي والأوروبي والأميركي في تمويل عادة الإعمار ودعم الجيش اللبناني ومؤسسات الدولة ولكن بحزمة شروط تنطلق من الإصلاحات السياسية والمالية المصرفية، إلى الأمنية بحصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية، وإعادة إحياء بنود اتفاق الطائف الذي يعتبر المدخل الشرعي لتحقيق التوافق الداخلي ويسمح بإعادة بناء الدولة القوية، لذا للبنان سيناريوهان يحددان مستقبله، وهما

السيناريو الأول- سيناريو الإصلاحات والسيادة: يعتمد على مدى نجاح الحكومة في تنفيذ مقررات ٥ و٧ أغسطس ٢٠٢٥م، ومدرجاتها وأبرزها حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية، فإذا

نجحت في تنفيذ حزمة الإصلاحات بشفافية، بطبيعة الحال فنحن أمام مسار إيجابي سينطلق في مؤتمري إعادة الإعمار ودعم الجيش اللبناني، حيث ستتدفق الاستثمارات السعودية والخليجية والأوروبية في شرايين الاقتصاد اللبناني، لتعيد الحياة إلى عصب الاقتصاد والتنمية.

السيناريو الثاني - سيناريو الركود والعزلة: إذا فشل لبنان من تحقيق الإصلاحات المطلوبة، واستمرت التأثيرات الخارجية وأبرزها (إيران عبر أذرعها)، واستمر ت الفصائل المسلحة غير الشرعية بفرض سيطرتها على بعض المناطق، وعدم التمكن من حصرية السلاح بيد السلطة الشرعية اللبنانية، وتطبيق قرارات الحكومة والقرارات الدولية والأممية وتطبيق اتفاق الطائف، فمن المرجح عودة التوترات الأمنية الداخلية مما يؤدي إلى تأزم العلاقات بين بيروت والرياض، وبالتالي ستكون النتائج عزلة عبر تقليص أو منع الدعم الخليجي، مما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان.

خاتمة

كانت السعودية عرابة لبنان وما زالت، حيث وفرت الدعم السياسي التاريخي لاستقلال لبنان وتوازناته ووحدته، وشكلت المظلة العربية في مواجهة الأزمات، فكانت شريكاً في صياغة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م، الذي لا يزال يشكّل المرجعية الدستورية والسياسية الأهم في تاريخ لبنان الحديث، لكن التحدي يكمن في إرادة التنفيذ. فغياب الدولة القوية، واستمرار المحاصصة، وتعدد الولاءات الخارجية جعلت من الطائف إطارًا نظريًا دون ترجمة عملية حقيقية.

واليوم تشكل الدبلوماسية السعودية الثقل الأكبر الذي يمكن الاعتماد عليها في عملية التعافي والنهوض الاقتصادي في لبنان، كما تعتبر الإصلاحات السياسية (حصرية السلاح، تطبيق اتفاق الطائف...) والاقتصادية (إعادة هيكلة القطاع المصرفي، الانتظام المالي العام...) جوهرية فمن شأنها أن تُزيل العقبات أمام عودة الانخراط الدبلوماسي والاقتصادي والمالي الكامل للمملكة العربية السعودية في لبنان.

يبدو أن الدور السعودي في لبنان يدخل مرحلة جديدة عنوانها "الاستقرار عبر المؤسسات"، من خلال تعزيز مؤسسات الدولة، كبح السلاح غير الشرعي، وتفعيل الإصلاح الإداري والاقتصادي، كما يبقى مفهوم "العيش المشترك" قيمة أساسية في الخطاب السعودي تجاه لبنان، فإن تثبيت هذا العيش بات اليوم مشروطًا بقدرة اللبنانيين أنفسهم على تحييد وطنهم عن صراعات المحاور، وبالتالي تبقى المملكة ركيزة أساسية لأي تسوية عربية مستقبلية، حيث تمتلك أدوات القوة التي تضمن وحدة لبنان واستقراره ضمن منظومة عربية مزدهرة.

من هنا كان لا بد من طرح بعض التوصيات الأساسية لإحياء اتفاق الطائف عبر إستراتيجية وطنية لبنانية واضحة وشفافة، أبرزها

١. إطلاق مسار إصلاحي وطني: عبر الحوار بين كافة المكونات اللبنانية والخروج بصيغة موحدة للتعامل مع الخارج، بما يحفظ سيادة لبنان وسلامة أراضيه، والعمل على تفعيل مندرجات اتفاق الطائف.

٢. توحيد السلاح تحت قيادة الدولة: عبر خطة مرحلية وطنية وصفقة إقليمية تعمل على دمج المقاومة في المؤسسة العسكرية عبر استراتيجية الدفاع الوطني بضمانات عربية وأميركية.

٣. تفعيل اللامركزية الإدارية: عبرخطة إعادة الإعمار وتحديث وإصلاح البنى التحتية لردم الهوة بين كافة المناطق.

* كاتبة وباحثة سياسية ـ لبنان

وساطة مجلس التعاون والدعم الصيني: بناء أسس السلام في الشرق الأوسط

التعاون والحوار متعدد الأطراف يعزز انتقال الشرق الأوسط من "إدارة الصراعات" إلى "بناء السلام"

لطالما كان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ركيزتين أساسيتين للأمن العالمي. وعلى مدى أكثر من أربعة عقود، لعب مجلس التعاون الخليجي، بصفته المنظمة شبه الإقليمية الأكثر نفوذاً في المنطقة، دوراً محورياً في عمليات الوساطة داخل العالم العربي، إقليمياً ودولياً، مستفيداً من روابطه الجغرافية ومدعوماً بإجراءات عملية. وقد وفرت خبراته وإنجازاته المتراكمة دعماً حاسماً لحل الصعوبات الإقليمية، وأسساً عملية للصين لتعميق التعاون الإقليمي وتعزيز التنمية السلمية.

أ.د. وانغ قوانغدا

أولاً: الممارسات متعددة المستويات والجهود البارزة لوساطة مجلس التعاون

منذ تأسيسه عام ١٩٨١م، دأب مجلس التعاون الخليجي على إعطاء الأولوية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي كمهمة أساسية له. وقد امتدت جهود الوساطة التي بذلها المجلس عبر فترات تاريخية مختلفة، وتناولت قضايا متعددة، مُشكلةً نموذجاً عملياً مُحدد الأهداف وشاملاً.

على المستويين العربي والإقليمي، تُركز جهود الوساطة في مجلس التعاون الخليجي على حل النزاعات الداخلية والتوترات الطائفية. خلال الاضطرابات الكبرى التي شهدها الشرق الأوسط عام ٢٠١١م، سارع المجلس إلى تفعيل آلية الاستجابة الجماعية، فأرسل قوة "درع الجزيرة" المشتركة لمساعدة مملكة البحرين على استقرار الوضع. ومن خلال ثلاث مراجعات لخطة الوساطة، سهّلت توقيع اتفاق انتقال السلطة بين حكومة علي عبد الله صالح والمعارضة في اليمن، ممهدةً الطريق لتهدئة الصراع. وفي مجال التوازن الطائفي، خفف مجلس التعاون الخليجي من حدة التوترات السنية - الشيعية من خلال التنسيق الدبلوماسي. وبعد استعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، عزز التعاون العملي بين دول الخليج وإيران في المجالين السياسي والاقتصادي، مما عزز اتجاه المصالحة الإقليمية. علاوة على ذلك، دأب مجلس التعاون الخليجي على وضع القضية الفلسطينية في صميم أجندة الوساطة، داعمًا بنشاط "حل الدولتين"، ومؤديًا دورًا محوريًا في بناء التوافق في العالم العربي.

على الصعيد الدولي، استغل مجلس التعاون الخليجي طاقاته ومزاياه الجغرافية لبناء جسور الحوار. في مواجهة الجمود الذي أحدثته القضية النووية الإيرانية، شارك المجلس في إدارة الأزمات عبر وضع خطة أمنية لمضيق هرمز وتنسيق أسعار النفط العالمية، لتصبح قوة إقليمية مؤثرة في مسار هذه القضية. وفي قضايا مثل ليبيا وسوريا، تعاون مجلس التعاون الخليجي مع جامعة الدول العربية لتعزيز الحلول السياسية، وتعاون مع منظمات دولية كالأمم المتحدة، لبناء شبكة وساطة متعددة الجوانب. لم تقتصر هذه الجهود على الحد من مخاطر امتداد النزاعات العديدة، بل رسخت أيضًا مكانة مجلس التعاون الخليجي كعامل استقرار للأمن الإقليمي، مما ساهم في ظهور اتجاه جديد نحو هيمنة القوة الإقليمية في الشرق الأوسط.

الاستفادة من المصالحة السعودية ـ الإيرانية بإنشاء آلية حوار أمني إقليمي واستبدال التفكير الصفري بمفهوم "الأمن المشترك"

ثانيًا: الأزمات الجوهرية في الشرق الأوسط وإمكانية حلها بالوساطة

تتميز العديد من النزاعات الحالية في الشرق الأوسط بطبيعتها بتشابك معقد للمصالح، بدلاً من صراعات جوهرية لا يمكن التوفيق بينها. وهذا يوفر مجالاً واقعيًا للوساطة.

يُعد الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني الأزمة الأكثر تمثيلاً التي يمكن التوفيق بينها. لكونه جوهر الصراع الإقليمي، فإن جذوره تكمن في قضايا تاريخية مثل تقسيم الأراضي وإعادة توطين اللاجئين، لا في المعارضة الحضارية المتجذرة. وقد توصل المجتمع الدولي إلى إجماع واسع النطاق حول "حل الدولتين". ويمكن لمجلس التعاون الخليجي الاستفادة من القوة الجماعية لجامعة الدول العربية، وبدعم من أطراف ثالثة محايدة مثل الصين، لدفع إسرائيل وفلسطين إلى طاولة المفاوضات، وحل الجمود تدريجيًا من خلال تدابير ملموسة مثل التنفيذ التدريجي لاتفاقية الحدود وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

كما تتيح الحرب الأهلية اليمنية إمكانات كبيرة للوساطة. ينطوي هذا الصراع على مناورات بين قوى متعددة، لكن جميع الأطراف تشترك حاليًا في حاجة حقيقية إلى وقف إطلاق النار. ويمكن لمجلس التعاون الخليجي، بتجربته الناجحة في تعزيز عملية انتقالية في اليمن، التعاون مع آلية المبعوث الخاص للأمم المتحدة، والاستفادة من المساعدات الاقتصادية لتنسيق مصالح دول المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مع الجماعة الحوثية، وإعادة بناء إطار سياسي شامل، ومكافحة تسلل الجماعات المتطرفة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عملية منظمة "لوقف إطلاق النار والمصالحة وإعادة الإعمار".

أما أمن الشحن في البحر الأحمر، فيمكن لمجلس التعاون الخليجي أن ينشئ، بالتعاون مع منظمات الشحن الدولية، آلية مشتركة لمرافقة السفن في البحر الأحمر لمكافحة هجمات

يمكن لدول الخليج ومنظمات الشحن الدولية إنشاء آلية مشتركة لمرافقة السفن في البحر الأحمر لضمان سلاسة سلاسل التوريد

الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الجماعة الحوثية لضمان سلاسة سلسلة التوريد العالمية وتعافي الاقتصاد العالمي.

علاوة على ذلك، لا يزال هناك مجالٌ لمزيد من تخفيف التوترات بين دول الخليج وإيران. فرغم استعادة السعودية وإيران علاقاتهما الدبلوماسية، لا تزال هناك خلافاتٌ في مجالاتٍ مثل استخدام الطاقة النووية والنفوذ الإقليمي. ويمكن لمجلس التعاون الخليجي الاستفادة من مزاياه في الوساطة عن قرب، مستفيدًا من تجربة الصين الناجحة للمصالحة بين السعودية وإيران، للدفع بإنشاء آلية حوار أمني إقليمي خليجي، واستبدال التفكير الصفري المحصلة بمفهوم "الأمن المشترك"، وتحويل الخلافات الثنائية إلى مواضيع تفاوضية مؤسسية.

ثالثًا: سبل دعم الصين لجهود الوساطة في مجلس التعاون الخليجي

تشترك الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في أساسٍ من التعاون قائم على "عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك". ولدعم جهود الوساطة، يمكن إنشاء نظام تعاوني متعدد الأطراف والأبعاد.

١- تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة وتعزيز الدعم الدبلوماسي

ينبغي للصين ومجلس التعاون الخليجي الاستفادة من آلياتٍ مثل قمة الصين ومجلس التعاون الخليجي، ودمج دعم وساطة المجلس في الأجندة الأساسية للتعاون الثنائي. من خلال الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، ينبغي للصين أن تُعرب بوضوح عن دعمها للهيكل الأمني الإقليمي الذي يقوده مجلس التعاون الخليجي، وأن تُكرّر مبادراتها في الوساطة في المحافل متعددة الأطراف كالأمم المتحدة، وأن تُعبّر، على وجه الخصوص، عن موقف محايد باستمرار بشأن القضية الفلسطينية، مما يُعطي مصداقية لجهود مجلس التعاون الخليجي لبناء توافق دولي. علاوة على ذلك، يُمكن للصين أن تُشجّع على إنشاء "منتدى حوار الوساطة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي"، بدعوة الدبلوماسيين والباحثين من كلا الجانبين للمشاركة في تبادلات منتظمة والاستفادة من الخبرة العملية لمجلس التعاون الخليجي في مجالات مثل التنسيق الطائفي وانتقال الأنظمة.

٢- تعميق التعاون العملي وترسيخ أسس الوساطة

يُعدّ التعاون الاقتصادي والمعيشي ضمانًا رئيسيًا لنجاح الوساطة. ينبغي للصين ومجلس التعاون الخليجي تسريع إتمام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بينهما، وتعزيز قدرة مجلس التعاون الخليجي على التمكين الاقتصادي من خلال توسيع التعاون في مجالات مثل الطاقة والاقتصاد الرقمي والتنمية الخضراء. في مناطق الصراع مثل اليمن وغزة، يمكن للصين العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ مشاريع دعم سبل العيش، وتعزيز التآزر في إعادة بناء البنية التحتية وتقديم المساعدات الغذائية، مما يعزز فعالية الوساطة من خلال التنمية. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الاستفادة من مبادرة "الحزام والطريق"، يمكن للصين تعزيز مشاريع الترابط مثل الموانئ والسكك الحديدية في الخليج، والحد من التشرذم الاقتصادي الإقليمي، والتخفيف من الأسباب الجذرية للصراع.

٣- بناء منصة تعاونية وتحسين شبكة الوساطة

يمكن للصين تشجيع إنشاء آلية وساطة ثلاثية الأطراف تتكون من مجلس التعاون الخليجي والصين والأطراف المعنية، مما يتيح تعاونًا محددًا بشأن أزمات محددة. وفيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية، يمكن للصين العمل مع مجلس التعاون الخليجي لتنسيق مواقف إيران والغرب وتعزيز استئناف

الفرصة مواتية للوساطة لإنهاء الحرب الأهلية اليمنية فجميع الأطراف تشترك حاليًا لوقف إطلاق النار

يمكن للصين تسهيل التنسيق بين مجلس التعاون ودول بريكس مما يخلق صوتًا دوليًا أكثر تأثيرًا لصنع السلام

المفاوضات بشأن الاتفاق النووي الإيراني. وفيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية ــ الفلسطينية، يمكن للصين تسهيل التنسيق بين مجلس التعاون الخليجي ودول بريكس، مما يخلق صوتًا دوليًا أكثر تأثيرًا لصنع السلام. علاوة على ذلك، ينبغي على الصين دعم التبادل الأكاديمي للخبرات والتعاون مع مراكز الفكر في دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء "مكاتب دراسات للوساطة في الشرق الأوسط"، تُلخص وتُعزز خبراتها المحلية في مجالات مثل الوساطة القبلية والحوار الديني، مما يُوفر "حل الشرق الأوسط" لحل الأزمات العالمية.

٤- تعزيز الحلول الإقليمية المستقلة

يمكن للصين أن تدعم الوساطة العربية، على سبيل المثال، في قضية غزة، يُشجع مجلس التعاون الخليجي على العمل مع مصر والأردن ودول عربية أخرى لاقتراح خطة لوقف إطلاق النار، وتجنب الحلول الشاملة المفروضة من الخارج. كما يمكن للصين أن تعزز التعاون الأمني غير التقليدي، مثل العمل مع مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات العابرة للحدود الوطنية، من بينها تغير المناخ وندرة المياه، من خلال تقديم الدعم الفني لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي اقترحتها المملكة العربية السعودية.

الخلاصة

تُظهر ممارسات الوساطة في مجلس التعاون الخليجي أن الحوار والتشاور بقيادة المنظمات الإقليمية يُمثلان مسارًا فعالاً لحل الفوضى في الشرق الأوسط. وفي ظل "موجة المصالحة في الشرق الأوسط" وإصلاحات الحوكمة العالمية، لا يُمكن للتعاون بين الصين ومجلس التعاون الخليجي أن يضخ زخمًا جديدًا للسلام الإقليمي فحسب، بل يُرسي أيضًا نموذجًا جديدًا للوساطة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب العالمي. ومن خلال جولات متعددة من الثقة السياسية المتبادلة، والتمكين الاقتصادي، وابتكار الآليات، سيدفع الجانبان الشرق الأوسط بالتأكيد إلى الخروج من "دوامة الصراع" ويُقدمان مساهمات مهمة في السلام والتنمية العالميين. لذلك، سيكون دعم الصين يركز على تمكين دول المنطقة من ممارسة الحكم الذاتي، ومن خلال التعاون الإنمائي والحوار متعدد الأطراف، تعزيز انتقال الشرق الأوسط من "إدارة الصراعات" إلى "بناء السلام". وفي المستقبل، قد يوفر دمج تجربة مجلس التعاون الخليجي مع المبادرات الأمنية العالمية التي اقترحتها الصين نموذجاً جديداً لحل "المعضلة الأمنية" وتحقيق الانتقال من "استقرار الخليج" إلى "السلام في الشرق الأوسط".

* بروفسور جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، أمين عام مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية

الوساطة في المعترك الدولي دور الجنوب العالمي

أظهر صراع غزة فرصًا للوسطاء الإقليميين ليكونوا جزءًا في الهدنة وغابت روسيا ولم تلعب الصين أي دور

تلاشت اليوم معالم النظام العالمي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م)، والذي أسدل الستار على تلك الحقبة بخروج دول منتصرة وأخرى مهزومة. وبعد انقضاء ثمانية عقود، لم ينجُ من التغيير الجذري سوى القليل، سواء من جوانب حياتنا اليومية أو على صعيد العلاقات الدولية. وهذا يدفعنا للتساؤل: ما الذي يقف وراء هذا التحول العميق؟ وبعد كل هذا التغيير، هل يجب أن يبقى هيكل القوة الدولية على حاله؟

أ.د. ألبرتو فوهريج

١. أزمة نظام الأمم المتحدة

لقد أسفرت البوادر الأولى لقصور منظومة الأمم المتحدة عن انكشاف عجزها في معالجة العديد من الأزمات العالمية، أو بلورة حلول ناجعة لها. وقد أفضى هذا القصور إلى تآكل تدريجي في شرعية النظام المنبثق عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتكمن وراء عملية نزع الشرعية عن هذا النظام القائم ثلاث محددات رئيسة: تتمثل في أن الساحة العالمية تتشكل الآن من مجموع متزايد من الكيانات الفاعلة الحكومية، وفي كون العالم يعاني من إشكاليات مغايرة جوهرياً لتلك التي سادت في الماضي، إلى جانب تحدي الجهات الفاعلة الجديدة غير الحكومية للفرضيات التي يقوم عليها الوضع الراهن القديم.

وقد شهدت العقود الأخيرة صعود لاعبين جدد على الساحة الدولية كما كان متوقعًا. فيما أظهرت مناطق بأكملها مثل آسيا وإفريقيا تحسنًا ملحوظًا في مستويات المعيشة، والأداء الاقتصادي، وقدرتها على التأثير في الشؤون العالمية. كما يعد التحول في مركز الثقل للتجارة العالمية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، تجسيدًا دقيقًا لهذا الاتجاه المتنامي. مقترنًا بظهور مسارات تجارية جديدة ومراكز جديدة للابتكار والإنتاج. فيما يشكل صعود المارد الصيني، ودول جنوب شرق آسيا، إلى جانب الهند، والبلدان الخليجية، باعتبارها مراكز حيوية جديدة للاقتصاد العالمي، بعض النماذج المضيئة المعبرة عن هذا الاتجاه الجديد. على نحو مماثل، كشفت الصراعات الدولية عن نمط جديد من المشكلات والصعوبات التي تختلف جذريًا في طبيعتها عن السابق، بحيث لم يعد ممكنًا معالجتها أو تسويتها من قبل دولة أو مجموعة من الدول بمعزل عن الآخرين. فإن ظهور أزمات عالمية مثل التغير المناخي وتزايد عدد الشبكات الإجرامية العالمية يقتضي اعتماد أنماط من الحلول، لا يعد نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية مجهزًا لمعالجتها. لذا، فإن تحديات العمل الجماعي على المستوى الدولي تستلزم توفير المنافع العامة العالمية التي لم تعد المؤسسات الدولية قادرة على إيجادها.

أخيرًا، شهد النظام العالمي على امتداد عقوده الأخيرة، صعود مجموعة جديد من اللاعبين غير الحكوميين الذين يشكلون تحديًا للوضع القائم. بما في ذلك؛ الشبكات الإرهابية التي تدير عملياتها داخل العديد من القارات في آن واحد، والتحالفات التي لا يمكن تخيلها بين مجموعات الجريمة المنظمة بين الدول رغم تباعدها الجغرافي، مثل المافيا الألبانية وعصابات "تشويروس" في الإكوادور، ومنظمة "ندرانغيتا "الإيطالية الإجرامية، و"بريميرو كوماندو دا كابيتال "البرازيلية، والموردين الصينيين لمواد الفنتانيل، وتنظيم "

خسرت الأمم المتحدة مركزيتها في معالجة شؤون العالم ولم يكن لها تأثير على الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب في الشرق الأوسط

كارتل سينالوا" المكسيكي، والقائمة تطول.

ويمثل كل من هذه التطورات الجديدة تحديات لا يستطيع النظام العالمي القديم التصدي لها. باختصار، لم يعد النظام الدولي القائم على أن الدول هي اللاعب الوحيد القادر على معالجة الأزمات الوطنية له وجود.

٢. تقويض المنظومة الدولية القائمة على دعائم القانون:

هل نعود إلى منطق الغزو والعدوان مرة أخرى؟

تنص وثيقة الأمم المتحدة على أن شن حرب أو استخدام القوة كوسيلة لغزو الأراضي والاستيلاء على الموارد هو أمر محظور. طُرح هذا المبدأ للمرة الأولى في عام ١٩٤٥م، وتم تبنيه بعد الكم الهائل من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية. وجدير بالذكر، أنه أتى ثماره بشكل جيد حيث:" شهدت ال ٦٥ عامًا التي أعقبت آخر مستعمرات الحرب العالمية الثانية، تراجعًا في عدد الأراضي المحتلة من قبل دول أجنبية سنويًا لأدنى مستوى ٦ ٪، مقارنة بما كانت عليه لأكثر من ١٠٠ عام قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى".

وليس مستغرباً، أن يؤول التآكل التدريجي في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية لصعوُد دول مثلت تحديًا لهذه الركيزة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي. فإن الغزو الروسي لجزيرة القرم في عام ٢٠١٤م، ولسائر الأراضي الأوكرانية فيما بعد خلال عام ٢٠٢٢م، شكل منعطفًا تاريخيًا. ومن المتوقع أن يُظهر اتفاق السلام المحتمل بين روسيا وأوكرانيا والحدود التي باتت تحظى باعتراف دولي متنامي على وجه التحديد إذًا ما ظل هذا المبدأ معمولاً به باعتباره ركيزة رئيسية للنظام الدولي، أم سيتم تبني شكل جديد تغدو فيه الحرب، لا المؤسسات الدولية، هي الوسيلة المقبولة لحل الصراعات. وهو ما ينطبق أيضًا على عملية السلام داخل منطقة الشرق الأوسط والوعود بشأن تطبيق حل الدولتين من عدمه – والتي تعد النموذج الثاني والأكثر دلالة من حيث إظهار مدى استمرارية العمل بهذا المبدأ في الشأن العالمي. فإن هذا المزيج بين تآكل النظام الأممي وعودة الحرب كوسيلة لغزو الأراضي يكرس أهمية الوساطة بوصفها أداة مركزية لحل النزاعات الدولية.

٤ مسارات محتملة لفض الصراعات: المؤسسات الدولية القائمة والمجموعات المؤلفة من الدول والمنظمات الإقليمية والهيكل الدولي الجديد

٣. التكنولوجيا كقوة دفع لتشكيل الزعامة العالمية (وصراعات النظام العالمي الجديد)

يشهد العالم حقبة مليئة بالصراعات الاقتصادية المختلفة اختلافًا كليًا نتيجة احتدام المنافسة العالمية بين الولايات المتحدة والصين والتغييرات في العلاقات الجيوسياسية بين الدول.

خلال عام ٢٠١٥م، كشفت الصين عن استراتيجية تحت عنوان" الصين ٢٠٢٥ "، والتي أتاحت موارد هائلة في شكل حوافز – مثل الإعانات، والإعفاءات الضريبية، والقروض منخفضة الفائدة – إلى قطاعات تكنولوجية محددة، من شأنها أن تساعد على زيادة وتدعيم القدرات التقنية للبلاد. وترسيخ ريادتها في قطاعات مثل أشباه الموصلات، والأتمتة الصناعية، والمواد عالية التقنية. علاوة على ذلك، استثمرت الحكومة بكثافة في البنية التحتية. وكانت الطاقة، والشبكة الرقمية للبلاد، وأنظمة النقل في قلب هذه الجهود. مما أدى إلى طفرة مشهودة في إنتاج الطاقة، واكبها بناء السدود ونشر شبكات توليد الطاقة الشمسية في جميع أنحاء البلاد، إلى جانب بناء خطوط نقل الجهد العالي، والتي تحمل الطاقة بكفاءة لمسافات طويلة. ساهمت هذه الوفرة الهائلة في الكهرباء بشكل مباشر في رفع كفاءة شبكات النقل. حيث قامت البلاد بربط نحو ٣٥٠ مدينة بواسطة شبكة ضخمة من القطارات عالية السرعة وتطوير أسرع أنظمة إنتاج للسيارات الكهربائية وأكثرها كفاءة في العالم.

خلاصة القول، ساهم المزيج بين أرباح القطاعات الموجه لتطوير صناعات محددة جنبًا إلى جنب مع الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية في ترسيخ الريادة الصينية لعدد كبير من الصناعات المستقبلية. وفي ضوء هذا السيناريو، تحركت واشنطن لاعتمَاد استراتيجيات دفاعية وهجومية. حيث انطوى رد الفعل الأمريكي الدفاعي تجاه تنامي نفوذ الصين على الساحة الدولية على سلسلة من المبادرات، التي تتراوح ما بين تطبيق رسوم جمركية إضافية إلى حظر الاستثمارات الصينية في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، مثل الموانئ داخل الأراضي الأمريكية، ومنع بيع الشركات أو المنتجات الاستراتيجية للصين. على سبيل المثال، لا تسمح شركة" إيه إس إم إل" الرائدة في مجال التصوير الضوئي، ببيع آلات الطباعة الحجرية الإلكترونية المستخدمة في تصنيع الرقائق المتقدمة للصين.

تبنى الجانبان الصيني والأمريكي أيضًا استراتيجيات هجومية تستند في المقام الأول على التكامل الرأسي للقطاعات الاستراتيجية. على سبيل المثال، يتم تطوير الذكاء الاصطناعي في كلا البلدين من خلال الشركات الوطنية الرائدة في هذا المجال وأشهرها (شركة "أوبن إيه آي" في الولايات المتحدة و"ديب سيك" في الصين)، وأشباه الموصلات (مثل "برودكام" بالنسبة للشركة الأمريكية و"سميك" التي تستخدمها نظيرتها الصينية). كما تتنافس الدولتان على اكتناز المعادن النفيسة. وعلى صعيد النقطة الأخيرة، تنعم الصين بأفضلية، كما يتضح من خلال الرسم البياني أدناه، في حين تنخرط الولايات المتحدة في استراتيجية هجومية لمجابهة التفوق الصيني في هذا المجال. وتعد الاستراتيجية المطروحة من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن الاستيلاء على جزر "جرينلاند" وتبادل المعدات العسكرية مقابل الوصول إلى الثروات المعدنية لدى أوكرانيا مثالين على ذلك.

يتمثل البعد المستجد لهذه الاستراتيجية الهجومية في تحويل عمليات التصنيع إلى الدول المجاورة والصديقة، بما يوحي بأن الدولتين وقع اختيارهما على عدد من الشركاء الدوليين الذين يمتازون بالقرب الجغرافي في سبيل تطوير المنتجات المدرجة ضمن سلاسل القيمة المتوقعة والتخلي عن سلاسل القيمة العالمية المهيمنة سابقًا. وبالعودة لنموذج شركة "أوبن آي" الأمريكية الرائدة في أبحاث الذكاء الاصطناعي، فإنها تعكف على تطوير مراكز بيانات داخل الدول التي يتوافر لديها برودة الطقس، وموارد الطاقة، وأن تكون حليفة للولايات المتحدة. ومن بين هذه الدول: المملكة المتحدة، وكوريا الجنوبية، وألمانيا، والنرويج. ومؤخرًا، أعلنت الشركة عن استثمار ٢٥ مليار دولار في تطوير مركز بيانات داخل الأرجنتين. وفي ضوء هذا السياق، فإن الدول التي راهنت على موازنة ولاءاتها بين البلدين ستواجه مشقة أكبر حاليًا لتجنب الوقوع في فخ الانحياز لطرف دون الآخر.

المعروض العالمي من الثروات المعدنية للاتحاد الأوروبي

يظهر الرسم البياني التالي النسبة المئوية للتوزيع الإجمالي لإنتاج المعادن الحيوية بنسبة ١٠٠٪ لكل مادة من المواد الخام- تتفاوت النسب حسب المناطق – جامعة سانت جورج ٢٠١٧

المصادر: هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، جامعة سانت جورج، المفوضية الأوروبية

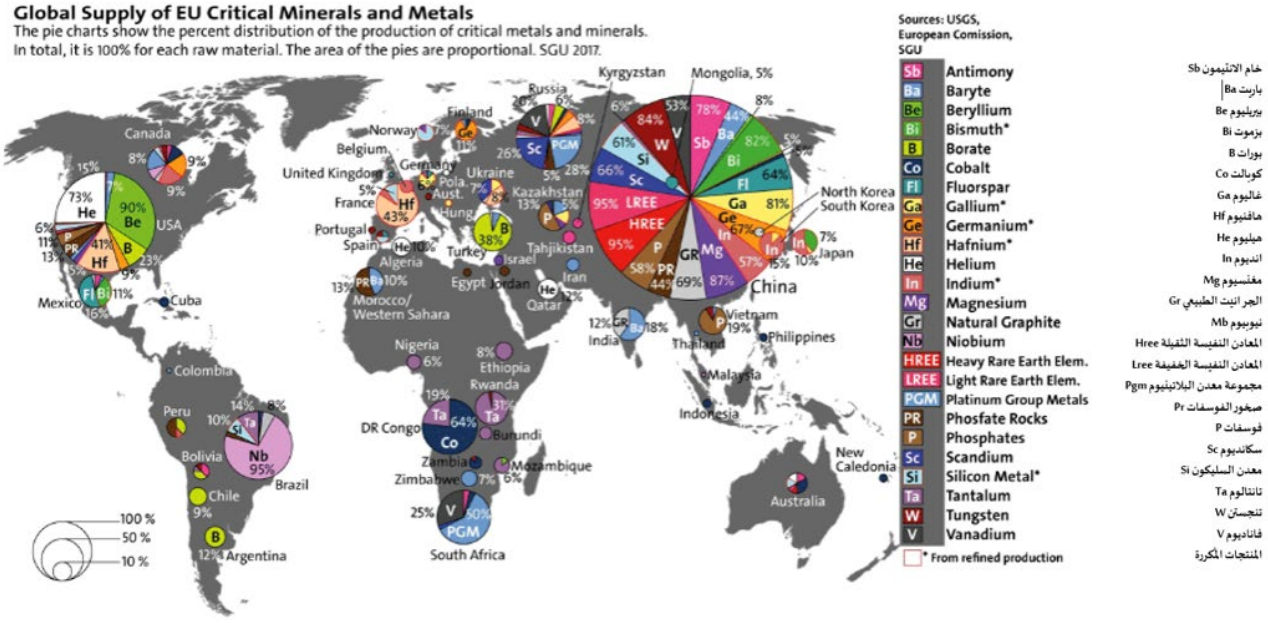

العالم يتشكل من مجموع الكيانات الفاعلة الحكومية مع معاناة إشكاليات مغايرة وتحدي الجهات الفاعلة الجديدة غير الحكومية

البعد الأخير لهذا التكوين الجديد من القوة يكمن في الأمن السيبراني والتهديدات المحدقة بالبنية التحتية. حيث تواجه الدول الأخرى بخلاف الصين والولايات المتحدة، حوافز ومغريات قوية للاستثمار في البنية التحتية الجديدة لمواكبة التقدم التكنولوجي لديها. وعلاوة على ذلك، فإن البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الطاقة، والموانئ، والمنشآت النووية، وخطوط الأنابيب وغيرها من الأعمال الأرضية عرضة لمخاطر سيبرانية متنامية. بالتالي، ستكون البنية التحتية الجديدة في حاجة ليس فقط لمعالم حديثة ومتطورة، بل أيضًا إلى تطبيق الأمن من خلال تصميم تدابير استباقية.

١. ما السبب وراء تداعي النظام القديم؟ التحول من العولمة أحادية القطب إلى العلاقات ثنائية القطب

لا يزال النظام العالمي الجديد قيد التشكل، وفي مهد التكوين. إن محاولة استعادة نسخة مطورة من النظام القائم على القواعد ما هي إلا نتيجة حتمية لضبابية المشهد فيما يخص موازين القوى الدولية التي لم يُحسم بعد فيها القول الفصل بين من المنتصر ومن المهزوم. مع ذلك، هناك بعض المؤشرات الحاضرة بالفعل، أولها، أننا في خضم عملية انتقال من عصر العولمة الذي تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة عليه، إلى مسرح عالمي جديد تسوده الثنائية القطبية، حيث تبرز الولايات المتحدة والصين كفريمين رئيسيين. إلا أن المعالم الأخيرة لهذا النظام الجديد لاتزال قيد التطور.

فقد أصبحت مؤسسات المجتمع الدولي، التي كانت قادرة على التكيف مع الحرب الباردة والهيمنة الأمريكية منذ انتهاء الحرب، عاجزة عن تسوية حزمة الصراعات الجديدة التي يشهدها عالمنا اليوم. وخير دليل على هذه الأهمية المتضائلة هو أن العديد من المؤسسات الدولية القائمة لا تقوم بدور الوساطة لتسوية الصراعات المُلحة وتفتقر الى التأثير في تكوين القوة الدولية

شهد النظام العالمي في عقوده الأخيرة صعود مجموعة جديدة من اللاعبين غير الحكوميين الذين يشكلون تحديًا للوضع القائم

اليوم. كما خسر نظام الأمم المتحدة مركزيته في معالجة الشؤون العالمية ولم يكن له تأثير كبير ملحوظ في اثنين من الصراعات العسكرية الرئيسية: الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب في منطقة الشرق الأوسط. كذلك لم تقم منظمة التجارة العالمية بأي دور ملموس في ظل عصر السياسات الحمائية الجديدة الذي نعيشه. وبالمثل غاب دور المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، وجامعة الدول العربية، أو الاتحاد الإفريقي عن معالجة الأزمات الإقليمية مثل تلك في فنزويلا، والشرق الأوسط، أو السودان.

إلى حد ما، يُعد النظام المالي الدولي، الذي أنشأته اتفاقيات بريتون وودز، الاستثناء الوحيد لهذا النظام المتهالك. ورغم كثرة الانتقادات الموجهة لهذا النظام، فإنه لا يزال يلعب دورًا في مساعدة الدول في استراتيجياتها التنموية – من خلال البنك الدولي – وتلبية احتياجاتها المالية قصيرة الأجل – من خلال صندوق النقد الدولي.

٢. الوساطة: الفرص المتاحة أمام الجنوب العالمي – حالة الحرب في منطقة الشرق الأوسط

أظهرت الفقرات السابقة ما يلي:

١. التآكل التدريجي الذي يطال المنظومة المؤسسية المرتكزة على الأمم المتحدة.

٢. تصاعد حالة استثنائية أو تيار متجدد يميل إلى الاحتكام إلى القوة كأداة لفض النزاعات الدولية.

٣. الدور المركزي الذي تلعبه التكنولوجيا في تشكيل ملامح القوى الرائدة وبالتالي توليها دفة الزعامة العالمية.

٤. الانتقال من نظام عالمي أحادي القطب إلى نظام دولي ثنائي القطب.

يفسر الترابط المنطقي بين هذه المقدمات الأربعة لما أصبحت الوساطة هي العرف السائد خلال هذه المرحلة الانتقالية.

وفي ضوء هذا السياق، تتجلى أربعة مسارات محتملة لفض هذا الصراع: المؤسسات الدولية القائمة، والمجموعات المؤلفة من الدول، والمنظمات الإقليمية، أو الهيكل الدولي الجديد. وكما سبق بيانه، فقد أظهرت الترتيبات المؤسسية القائمة قصوراً في التعامل مع الأزمتين. في المقابل، يغيب أي ترتيب مؤسسي جديد، بينما لم تضطلع المنظمات الإقليمية بدور فاعل حتى في الأزمات الأقل وطأة من أزمتي أوكرانيا وقطاع غزة. وعليه، فإن المشهد الراهن يشهد قيادة مجموعات منفردة من الدول لجهود الوساطة. وفيما يخص حالات الصراع قيد التحليل، كان دور الولايات المتحدة فيها شرفياً، أو يمثل "الأول بين المتساوين" وفقاً للمصطلح اليوناني الشهير.

دعونا نسلط الضوء بإيجاز على صراع الشرق الأوسط لتلخيص المراحل التي جاءت عليها آليات الوساطة. في المرحلة الأولى، توسط الرئيس دونالد ترامب من أجل توقيع هدنة بين إيران وإسرائيل دامت ١٢ يوماً. واشتملت المرحلة الثانية فيما بعد على وقفٍ لإطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس، تحت قيادة الولايات المتحدة والشركاء في الوساطة مثل مصر، ودولة قطر، وتركيا. وأشارت الوثيقة المؤلفة من ٢٠ نقطة إلى مساهمة بلدان أخرى في التوصل لهذه النتيجة بما في ذلك المقترح السعودي –الفرنسي، ومشاركة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، ورؤساء آخرين سيتم الإعلان عنهم ضمن الهيئة الانتقالية الجديدة المسماة "مجلس السلام". وستكون الأردن ومصر أيضا جزءًا من هذه العملية، لضمان إدارة الشرطة المُشكَّلة حديثًا في غزة للجانب الخاضع لسيطرتها من الحدود بكفاءة. وقد أظهر هذا الصراع فرصًا للوسطاء الإقليميين لكي يكونوا جزءًا أساسيًا من هذه الهدنة. في الوقت الذي غابت فيه روسيا، المنهمكة في حربها مع أوكرانيا، كما لم تلعب الصين أي دور علني.

* مدير مركز السياسات الاستراتيجية والشؤون العالمية ـ جامعة سان ـ اندريه ـ الأرجنتين -حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أوكسفورد

أمن الخليج .... مخاطر الصراعات الجيوسياسية ... وآليات الردع

مواجهة تهديدات الخليج بسدّ الفراغ الاستراتيجي ذاتيًا ببناء قوة ذاتية ثلاثية لمواجهة المخاطر الإقليمية

تواجه منطقة الخليج مخاطر أمنية شديدة التعقيد في اللحظة الراهنة على خلفية تصعيد إسرائيل لصراعها العسكري الإقليمي ليطال كل من إيران وقطر، وتزداد الخطورة في ضوء مؤشرات عودة الحرب الإسرائيلية على إيران مرة أخرى خلال الفترة المقبلة، ولمواجهة هذه المخاطر الأمنية شهدت منطقة الخليج ثلاث تطورات جيوسياسية –استراتيجية في شهر سبتمبر ٢٠٢٥ م، على خلفية الاعتداء الإسرائيلي على قطر، أولها :عقد قمة خليجية وقمة عربية إسلامية مشتركة يوم ١٥ من الشهر،وثانيها :توقيع السعودية وباكستان اتفاقية الدفاع المشترك يوم ١٧ من الشهر،وثالثها :اجتماع مجلس الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي يوم ١٨ من الشهر على مستوى وزراء الدفاع لتقييم مصادر التهديد واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتفعيل آليات الدفاع المشترك وقدرات الردع الخليجية .

مختار شعيب

وتأتي هذه التحركات استجابة للمخاطر الناجمة عن الصراعات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، وهذا ما نستعرضه في هذه الدراسة.

١- مصادر التهديد:

أولها: المخاطر الناجمة عن أهمية الموقع الجيواقتصادي والجيواستراتيجي للشرق الأوسط وخاصة لمنطقة الخليج العربية في إطار التفاعلات الدولية الراهنة التي يغلب عليها الطابع الصراعي بين القوى الكبرى، ما جعل كل أزمات الخليج والمنطقة ذات أبعاد خارجية ودولية كبيرة تتجاوز حدود الإقليم. فالصراع الصيني / الأمريكي الاقتصادي والتجاري وعلى النفوذ في منطقة جنوب شرق آسيا، له انعكاسات شديدة السلبية على أمن واستقرار الدول الخليجية، خاصة حال حدوث مواجهة عسكرية أمريكية ــ صينية، أو نشوب صراع مسلح روسي ـ أمريكي أو روسي مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث تشكل منطقة الخليج هدفاً لروسيا أيضًا في إطار عودتها تدريجيًا إلى الساحة الدولية والتنافسية العالمية والمياه الدافئة من بوابة الأزمة السورية والحرب في أوكرانيا، ما يعرض أمن وسلامة الدول الخليجية للخطر ،لأن الصين أو روسيا ستهاجم القوات الأمريكية وقواعدها العسكرية في المنطقة بكل صرامة حال نشوب صراع عسكري بين أي منهما وأمريكا.

ثانيها :هناك مصدر خطر آخر وفقًا لمنظرين أمريكيين أمثال" كينيث والتز"و"جون شايمر"وهو أنه لمنع العولمة البديلة التي تقودها الصين وروسيا، تتبنى واشنطن سياسة القفز على أزماتها وفق آليتين

(١) استخدام فائض القوة الاستراتيجية الحالي لديها لفرض هيمنتها على المناطق الرخوة بالعالم ورسم الخرائط السياسية لتلك المناطق، ومنها منطقة الخليج والشرق الأوسط وفقًا لما هو معلن من مخططات، وتمكين إسرائيل من الهيمنة على المنطقة باعتبارها شرطي الغرب وحارس مصالحه في المنطقة، وبما يضمن منع منافسي واشنطن من السيطرة على تلك المناطق ذات الأبعاد الاستراتيجية اقتصاديًا وعسكريًا .

(٢) محاصرة وتدمير قدرات منافسي أمريكا من القوى الكبرى والقوى الإقليمية المحورية بالعالم من خلال سياسية

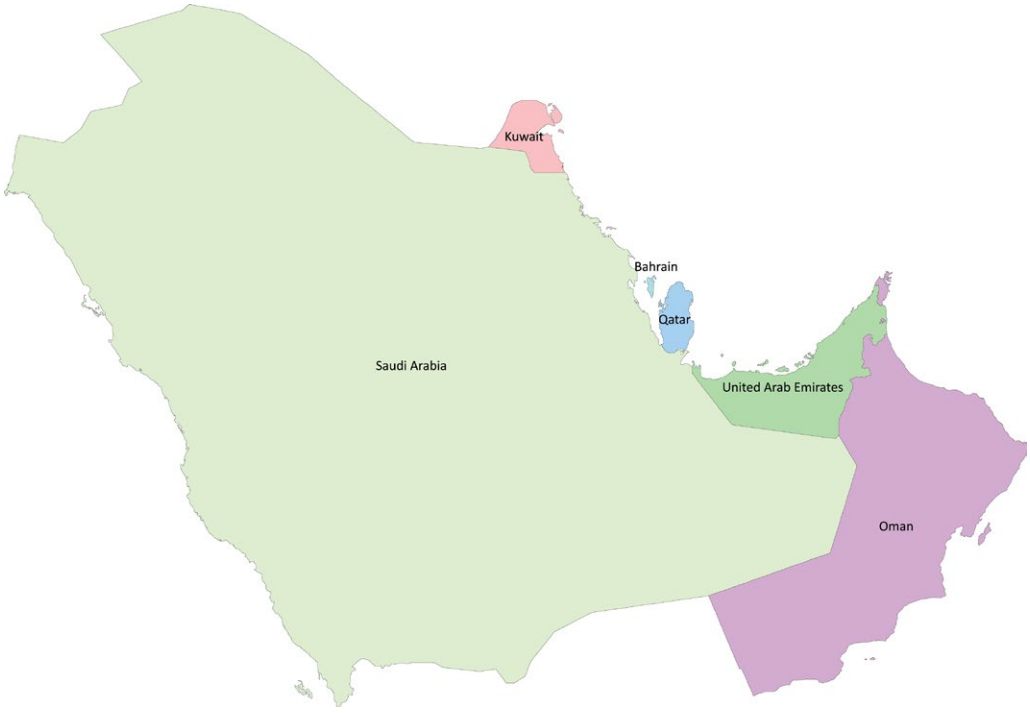

البدائل الاستراتيجية لتنويع وترسيخ شراكات تنموية وعسكرية واتفاقات للدفاع المشترك بشكل ثنائي مع الفاعلين الدوليين والإقليميين

التأزيم المستمرة لمحيطهم الحيوي، ما يمثل خطورة أمنية كبرى على الدول العربية خاصة الخليجية ذات الثروات الكبيرة.

وقد أثبتت حادثة العدوان الإسرائيلي على قطر صحة هذه المخاوف وخاصة عدم التزام واشنطن بالقواعد الدولية أو بالاتفاقيات الموقعة، وأيضًا عدم مصداقيتها كحليف موثوق به، خاصة أن ردود فعل واشنطن "المتناقضة"ومنها الاعتراف بأنها كانت على علم بالضربة، زاد من فجوة الثقة في الالتزام الأمريكي بأمن المنطقة، وهذا ما عبر عنه وزير خارجية قطر بالقول" تعرضنا للخيانة"، ما يفرض على دول الخليج المضي قدمًا في جهود إعادة ضبط علاقتها بالحليف الأهم "أمريكا".

ثالثها :في ظل هذا الصراع الخشن والناعم على منطقة الخليج وما تملكه من ثرواتٍ وموقع جغرافيٍ استراتيجي، يأتي الإحساس بالخطر من وجود أربعة مشاريع تهدد الوطن العربي في أمنه واستقراره وتقف على تخوم دياره، وهي المشروع الصهيوني، والمشروع القومي الإيراني، والمشروع القومي التركي، والمشروع الأثيوبي، فالمشاريع الأربعة ذات توجهات استعمارية تتبنى أيديولوجيات قومية متطرفة ترتدي عباءة الدين، وتخطط لإحياء إمبراطورياتها المزعومة على حساب المنطقة، والأخطر أن تلك القوى الاستعمارية قد تتسق فيما بينها لتنتهي إلى اتفاق بتقاسم النفوذ على حساب الدول العربية، إذ خرجت من دوائر صنع القرار لدى هذه القوى العالمية والإقليمية ليس فقط تصريحات وإنما خطط واضحة ومحددة عن تغيير خرائط المنطقة وتقسيمها .

كل هذه التحديات تزيد مخاطر اشتعال الحروب بالوكالة في المنطقة، التي أصبحت بؤرة للتوتر والصراع على النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية ما أدى لاشتعال عدة حروب بها، بسبب تلك التدخلات التي فاقمتها وجعلتها عصية على الحل.

وقد استثمرت الدول الخليجية خلال السنوات الماضية في قنوات دبلوماسية مع طهران، وأنقرة وتل أبيب وأديس أبابا لتأسيس آليات خفض التصعيد وزيادة الاعتماد المتبادل وبناء الثقة ،وتسهيل تبادل الرسائل والاتصالات وتهدئة بعض المواقف، و جاء الاتفاق السعودي ـــ الإيراني، واتفاقات إبراهام مع

إسرائيل، والتفاهمات مع أنقرة وأديس أبابا،كخطوات مهمة في هذا الطريق لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة التي تشهد أغلب الصراعات الدولية حاليًا ما ألحق أضرارًا بالغة بجهود التنمية وحياة الشعوب وهذا يؤكد أن دول الخليج لم تعد تكتفي بالدبلوماسية عن بُعد، بل تشارك بدور مباشر في صياغة ترتيبات الأمن بالمنطقة لانتزاع تنازلات أوسع من طهران وأنقرة وأديس أبابا وتل أبيب، لوقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار، ما يخفف من سباق تسلّح إقليمي ويسهم في تجفيف بؤر التوتر والأزمات، مع تعزيز التعاون وخلق إطار أمني أوسع قوامه الترابط الاقتصادي كقوة استقرار، وخاصة التعاون في مجالات الاستثمار والتجارة ، الأمر الذي سيؤدي إلى تهدئة إقليمية أكثر استدامة .

وبينما ترحب كل من أثيوبيا وتركيا وإسرائيل بفكرة بناء نظام للأمن الإقليمي يشمل البحر الأحمر ومنطقة الخليج، حيث تهدف هذه الدول للاندماج بالمنطقة، ترفض إيران ذلك وتطالب أولاً بخروج كامل للقوات الأجنبية وخاصة الأمريكية من الخليج وتفكيك وغلق القواعد العسكرية الأجنبية بها، ثم يعقب ذلك الحوار على نظام للأمن الإقليمي يكون فقط بين الدول العربية الخليجية وإيران،كما يلاحظ وجود اتفاق إلى حد ما في الرؤية الخليجية مع كل من تركيا وأثيوبيا،لكن توجود هوة كبيرة بين الرؤيتين والموقفين الخليجي مع كل من إسرائيل وإيران حيال القضايا محل الخلاف ما يعرقل التوصل إلى حلول عملية للمشكلات العالقة خاصة اليمن وسوريا ولبنان وفلسطين.

رابعها :تمثل الحروب السيبرانية التي لا تقوم بها فقط هذه الدول الأربع وإنما أيضًا جماعات للجريمة المنظمة والإرهابية على تعددها،خطورة كبيرة على أمن واستقرار الدول العربية خاصة الخليجية التي تتواجد على أراضيها جاليات أجنبية متعددة وبكثافة، ما يتطلب ضرورة صياغة استراتيجية للأمن السيبراني في مواجهة هذه الظواهر بالعمل المشترك والتعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال لمساعدتها لمواجهة هذا التحدي، فضلاً عن التعامل مع تلك الجاليات الأجنبية بطريقة تنموية ونظامية بحيث يتم تجنب تجنيدهم لصالح مخابرات دول معادية كما فعلت إسرائيل في إيران. خامسها : تواجه المنطقة خطر الجماعات الإرهابية والفكر المتطرف الذي يهدد ليس فقط طرق التجارة الدولية بالمنطقة، وإنما تدمير وتفتيت الدول المستهدفة بالأعمال الإرهابية كما حدث في عدة دول، ولمنع هذا الأمر يتطلب

(١) القضاء على التنظيمات الإرهابية وأذرعها الميليشياوية في المنطقة، واعتماد وتنفيذ استراتيجيات للوئام والسلام الاجتماعي الوطني لمواجهة عمليات الاستقطاب الفارسي والعثماني والصهيوني لبعض فئات المجتمع بحجج طائفية مذهبية وأيديولوجية.

(٢) مواجهة حقيقية مع الدول التي تثير التوتر والصراع وترعى التنظيمات والميليشيات الإرهابية في المنطقة كإيران وإسرائيل وتركيا وأثيوبيا وغيرها، وهذا يتطلب أيضًا تعزيز القدرات الأمنية الوطنية لدول المنطقة بشكل فردي وثنائي ومتعدد الأطراف.

٣- سبل معالجة التهديدات ... رؤية استراتيجية وآليات للردع

أولًا : الأخذ برؤية المفكر الأمريكي روبرت كابلان بسدّ الفراغ الاستراتيجي ذاتيًا بالعمل على بناء قوة ذاتية اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا في بلدان الخليج العربية لمواجهة الاستراتيجية العدائية التوسعية لدول الجوار، وذلك بتعزيز القدرات الذاتية الاقتصادية والمالية المتنوعة،و بناء الجيوش الحديثة تسليحًا وتدريبًا وقدرات بشرية، واعتماد عقيدة واستراتيجية قتالية على أسس تنويع مصادر التسليح من الكتل الدولية المختلفة، وخاصة الصين وروسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا والهند وكوريا الجنوبية وغيرها، بما يضمن الحصول على أفضل المعدات العسكرية تطورًا وتقنية للبنى الدفاعية الخليجية، مع تعزيز التكامل العملياتي عبر تدريبات عسكرية مشتركة، مع تعزيز القدرات المحلية على تصنيع الأسلحة والدخول في شراكات لهذا الغرض دون الانجرار إلى تحالفات عسكرية غير مرنة، وتأطير وتطوير الشراكات الدفاعية الخليجية القائمة منذ عقود لتعزيز قدرات الدفاع الخليجية المشتركة، خاصة " قوات درع الجزيرة " لتشكيل حلف عسكري خليجي من دول مجلس التعاون كمظلة خليجية موحدة لحماية أمن المنطقة .

ثانيًا: توسيع الدور العربي في تحقيق أمن الخليج بتوسيع دور دول كمصر والجزائر والمغرب والأردن في مسائل الأمن الخليجي

باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، أي تشكيل قوة اعتدال عربي موازنة لمواجهة مصادر التهديد الإقليمية أو على الأقل ردعها وتحييدها.

ثالثًا : اتباع سياسة البدائل الاستراتيجية لتنويع وترسيخ شراكات تنموية وعسكرية عميقة، واتفاقات للدفاع المشترك والتعاون الاستراتيجي بشكل ثنائي مع عدد من الفاعلين الدوليين والإقليميين الكبار بالعالم كروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وكذلك مع الهند وباكستان وغيرها، بجانب الولايات المتحدة، لبناء تحالفات "توازن ردع استراتيجي" في مواجهة التهديدات التي تمثلها إيران وتركيا وإسرائيل وأثيوبيا على أمن المنطقة واستقرارها، استنادًا لقاعدة المصالح المشتركة في العلاقات الدولية، ولهذا الغرض وقعت يوم ١٧ -٩-٢٠٢٥ م، المملكة العربية السعودية وباكستان اتفاق الدفاع المشترك، الذي يعد بداية للسير في هذا الطريق، كبديل آمن .

رابعًا: العمل على تغيير الاستراتيجية الدولية الراهنة في التعامل مع أزمات ومشكلات المنطقة "إدارة الصراعات والأزمات وتثبيت الاستقرار" التي ثبت فشلها إلى" استراتيجية حل وتسوية الصراعات وبناء الاستقرار والأمن"، لأن الأخيرة تضمن إيجاد حلول حقيقية ودائمة للأزمات وفقًا لمقررات الشرعية الدولية، وبناء عناصر للأمن والاستقرار تضمن استمرارية التسويات والحلول التي يتم التوصل إليها، سواء فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، أو بأزمات اليمن وسورية ولبنان وليبيا والسودان والصومال وغيرها.

خامسًا: ضرورة إعادة تموضع دول الخليج ليس فقط كوسيط في الأزمات الإقليمية، بل شريك مركزي في صياغة ملامح النظام الإقليمي والدولي، و ضبط الإيقاع الإقليمي وفقًا للمصالح الاقتصادية، وذلك بطرح الدول الخليجية لمبادرات متكاملة لتشكيل حائط صد يمنع تفجر بعض الأزمات الإقليمية وتوسعها، على غرار المبادرة الخليجية العربية الإسلامية الأوروبية لحل الدولتين ووقف الحرب فى غزة، ومنع تهجير الفلسطينيين من أرضهم، التي حازت موافقة ١٤٢ دولة، واعتراف ١٥٩ دولة بدولة فلسطين، التي ستمثل حائط صد ضد المشروع الاستيطاني التوسعي الصهيوني " إسرائيل الكبري " ، وأيضا تنفيذ استراتيجية إعادة بناء الدولة السورية وتنميتها وخاصة بناء جيش سوري قوي وعصري وموحد ليمثل قوة ردع وازنة بالمنطقة، فمسألة إعادة إدماج سوريا في النسقين الإقليمي والدولي، عملية في غاية الأهمية ليس فقط لإجبار إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي السورية التي توغلت فيها مؤخرًا والعودة إلى خطوط هدنة ١٩٧٤م، لكن لقطع الطريق أمام عودة النفوذ الإيراني، أو سيطرة النفوذ التركي عليها، والحيلولة دون تحوّل سوريا إلى دولة فاشلة تسبب حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بالمنطقة، إضافة إلى تعزيز قدرات الجيش الأردني ليكون حائط صد في مواجهة التوسع الإسرائيلي شرقًا ما قد يهدد منطقة الخليج ، فضلاً عن المساعدة في حل أزمات لبنان والعراق واليمن والصومال والسودان وليبيا،باعتماد مشاريع إعادة بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها وأولها الجيش بطريقة تؤدي إلى المساهمة في ردع أية تهديدات أمنية للمنطقة، والقضاء على السيطرة الإيرانية على العراق واليمن ولبنان، والهيمنة التركية على سورية وليبيا والصومال، والهيمنة والاحتلال الأثيوبي لأراض سودانية وصومالية وجيبوتية وتهديدها لجزر البحر الأحمر.

فهناك حاجة عربية ـ خليجية لبناء منظومة أمن وتعاون إقليمي لمواجهة المخاطر الإقليمية، تدمج بين كل هذه الأبعاد والسيناريوهات لإجبار تلك الدول الموصوفة بأنها مصادر تهديد لأن تعدل سياساتها العدائية وأن تعمل في إطارها الإقليمي وفق مفهوم الدولة الطبيعية وليس الدولة المتمردة أو المارقة، مع استبعاد أن تكون تلك الدول كإيران وإسرائيل وتركيا وأثيوبيا جزءًا مباشرًا وأصيلاً من أية منظومة للأمن الإقليمي بالمنطقة، وأقصى ما يمكن فعله معها الوصول لتفاهمات أو اتفاقات أمنية وليس نظام أمن إقليمي متكامل، فلا يمكن لمن هو مصدر تهديد رئيسي أن يصبح جزءًا رئيسيًا في نظام للأمن الجماعي بالمنطقة.

وأن تساند الدول العربية بفاعلية جهود القوى الدولية الساعية لتغيير قواعد اللعبة الدولية الراهنة صوب بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يلتزم بالشرعية الدولية والقواعد، لأن سيطرة قطب واحد على العالم أدى لمزيد من الحروب والفوضي في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، حيث زادت تلك الحروب ثلاثة أضعاف ما كان موجودًا أثناء الحرب الباردة، ما انعكس بالسلب على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بشكل أساسي الذي وقعت فيه معظم هذه الحروب.

* مدير مكتب مؤسسة الأهرام بالمملكة العربية السعودية

الأمن السيبراني

استكشاف الأبعاد التقنية والقانونية والإنسانية في العصر الرقمي

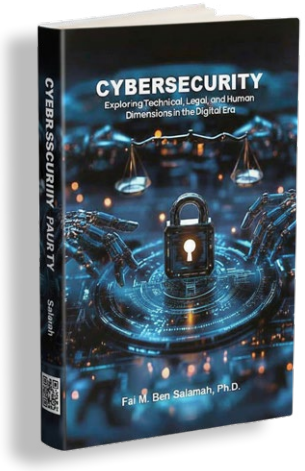

صدر حديثًا للأكاديمية الكويتية الدكتورة في مصطفى بن سلامة المتخصصة في الأمن السيبراني، والتي نالت درجة الدكتوراه في هذا التخصص من جامعة بليموث في المملكة المتحدة، كتابًا يحمل عنوان (استكشاف الأبعاد التقنية والقانونية والإنسانية في العصر الرقمي).

وصدر هذا الكتاب في عصر أصبح يعيش فيه العالم مع الأدوات الرقمية في حياتنا اليومية حيث لم يعد الأمن السيبراني مجرد حماية لأجهزة أو شبكات؛ بل حماية لأسلوب الحياة كونه يتقاطع مع القوانين التي تنظم مجتمعنا، وأنماط العمل، ومع المخاطر المحيطة، وحتى مع الابتكارات

آراء حول الخليج

إنه عالم يمتزج فيه الجانب التقني بالقانوني، والبعد الاستراتيجي بالإنساني والنفسي، ليُشكل لوحة متكاملة تروي قصة عالم رقمي سريع التغير.

ومن هنا، يأتي هذا الكتاب ليأخذ القارئ في رحلة، لا تقتصر على فهم التهديدات الرقمية أو طرق صدّها، بل تمتد لتكشف عن كيف أصبح الأمن السيبراني جزءًا لا يتجزأ من وجودنا المعاصر. رحلة تُبيّن أن الأمن السيبراني ليس رفاهية، ولا اختصاصًا ضيقًا، بل هو حاجة وجودية ومفتاح لمستقبل رقمي أكثر أمانًا وعدالة، وتضمن الكتاب عدة فصول كما يلي

الفصل الأول: مقدمة إلى الأمن السيبراني

يحتوي هذا الفصل رحلة تمهيدية لفهم جذور وتطور الأمن السيبراني، بدايةً من تاريخه المبكر وصولًا إلى كونه اليوم أحد ركائز الأمن الوطني، ويناقش العلاقة بين الأمن السيبراني وأمن المعلومات، ويوضح الفروق الجوهرية بين المفهومين. كما يعرض كيف أن كلمة "Cybersecurity" تحمل معانٍ متعددة، تختلف باختلاف السياق: حماية الأفراد، حماية الشركات الصغيرة، حماية الحكومات، أو حتى حماية البنية التحتية الوطنية.

ويتناول الفصل أيضًا الدور الحاسم للأمن السيبراني في القطاعات المختلفة مثل الصحة، التعليم، المال، والطاقة. ويُختتم بمقدمة موسعة عن المسارات الوظيفية في الأمن السيبراني، بدءًا من محلل أمن المعلومات ووصولًا إلى أدوار القيادة مثل رئيس أمن المعلومات. كما يناقش أهمية تعليم الأمن السيبراني كتخصص أكاديمي يتجاوز الحدود التقنية ليشمل التربية، والعلوم الاجتماعية، والقانون.

الفصل الثاني: الأسس التقنية للأمن السيبراني

يُعتبر هذا الفصل العمود الفقري للكتاب من الناحية التقنية، ويبدأ بعرض أنواع الهجمات السيبرانية مثل التصيد الاحتيالي، البرمجيات الخبيثة، وهجمات كلمات المرور، وصولًا إلى هجمات الفدية. كما يغطي الهجمات المتقدمة على الشبكات والأنظمة، موضحًا كيف يستغل القراصنة الثغرات وكيف يمكن فحص الأنظمة والشبكات للكشف عن نقاط الضعف، ويؤكد على أن فهم هذه التقنيات لا يعني بالضرورة أن يصبح القارئ "هاكرًا"، بل يساعده على معرفة أساليب الدفاع والوقاية، وينتهي الفصل بعرض أبرز الدروس المستفادة وأهمية التدريب العملي لفهم التهديدات المتغيرة باستمرار.

الفصل الثالث: الجوانب القانونية والتنظيمية للأمن السيبراني

يركز هذا الفصل على البعد القانوني والتنظيمي، وأن القوانين واللوائح تمثل خط الدفاع الموازي للتقنيات، يتناول الإطار القانوني العالمي للأمن السيبراني، وأهم القوانين الوطنية والدولية، مثل قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، وقوانين الخصوصية، والتشريعات الخاصة بحماية البنية التحتية الحرجة. كما يناقش دور الحكومات، والقطاع الخاص، والأجهزة الأمنية في إنفاذ القوانين، إضافة إلى التحديات المتعلقة بملاحقة الجرائم الإلكترونية عبر الحدود. ويعرض الفصل مشكلة

الامتثال (Compliance) وكيف أن المؤسسات مطالبة اليوم بالالتزام بمعايير مثل NIST، GDPR، وISO.

الفصل الرابع: إدارة مخاطر الأمن السيبراني

ينتقل الكتاب في هذا الفصل إلى معالجة المخاطر باعتبارها جوهر الاستراتيجية السيبرانية، ويبدأ بشرح أهمية إدارة المخاطر في بيئة متغيرة، ثم يفصل مكونات المخاطر السيبرانية، وأساليب تقييمها (كيفي، كمي، هجين).

ويطرح مفاهيم أساسية مثل الدفاع متعدد الطبقات، والاستجابة للحوادث، واحتواء الهجمات. يناقش أيضًا أهمية تحليل الأثر، وإدارة المخاطر المرتبطة بالأطراف الثلاثة، ودور الوعي والتدريب في تقليل المخاطر. هذا الفصل يمثل نقطة وصل بين النظرية والممارسة.

الفصل الخامس: التقنيات الريادية في تشكيل مستقبل الأمن السيبراني

يأخذ هذا الفصل بعدًا استشرافيًا، حيث يناقش كيف أن التقنيات الحديثة تشكل مستقبل الأمن السيبراني.

- الذكاء الاصطناعي: (AI) كيف يستخدمه المهاجمون وكيف يمكن أن يكون أداة للدفاع.
- البلوكشين: إمكانياته في التحقق من الهوية وسلاسل التوريد الآمنة.
- إنترنت الأشياء: (IoT) الفرص والمخاطر المرتبطة بتوسع الأجهزة الذكية.
- الحوسبة السحابية: (Cloud) تحديات الثقة والأمن في بيئات السحابة.
- شبكات الجيل الخامس: (5G) تأثيرها على توسع الهجمات وسرعة نقل البيانات.
- منصات استخبارات التهديدات: كأداة رئيسية لتوقع وتحييد الهجمات.

هذا الفصل يبرز كيف أن الأمن السيبراني ليس ثابتًا، بل يتطور بتطور التكنولوجيا.

الفصل السادس: البعد النفسي في الأمن السيبراني

جانب مهم يميّز هذا الكتاب هو تسليطه الضوء على البعد النفسي، يناقش كيف تؤثر الأخطاء البشرية والتحيزات المعرفية على القرارات الأمنية.

- الهندسة الاجتماعية: كيف يستغل القراصنة علم النفس لخداع الأفراد.
- التأثيرات النفسية للحوادث: مثل التوتر والقلق الناتج عن الاختراقات.
- التهديدات الداخلية: ودورها في إضعاف الدفاعات.
- التنمر الإلكتروني والتحرش: وأثرها النفسي على الأفراد والمجتمعات.

كما يتناول علم نفس القراصنة: ما الذي يحفزهم؟ وكيف يختلف "الهاكر الأخلاقي" عن المهاجم الخبيث.

الفصل السابع: الاعتبارات الأخلاقية وأخلاقيات الفضاء السيبراني

يناقش هذا الفصل القضايا الأخلاقية، بدءًا من الاختراق الأخلاقي ودوره في تحسين الأمن، وصولًا إلى المسؤوليات الأخلاقية لمتخصصي الأمن السيبراني.

كما يتعرض لقضية حقوق الإنسان في الفضاء السيبراني: كيف يمكن أن ينتهك الأمن السيبراني الخصوصية وحرية التعبير، وفي المقابل كيف يمكن أن يحميها، ويناقش أيضًا القضايا المعقدة مثل الجرائم عبر الحدود، حماية الفئات الضعيفة، والأخلاقيات الدولية في التعامل مع الفضاء السيبراني.

الفصل الثامن: الاستراتيجية التنظيمية والوطنية للأمن السيبراني

يختتم الكتاب بالنظر إلى الصورة الكبرى: كيف يمكن للمؤسسات والدول صياغة استراتيجيات وطنية وتنظيمية فعّالة:

- يوضح مبادئ وضع الاستراتيجية، بدءًا من بناء الفريق المناسب، اختبار الخطة، وتطوير سجل المخاطر.
- يناقش أهمية الحوكمة الرقمية، ويحلل أوجه القصور في بعض الاستراتيجيات السيبرانية.
- يقدم رؤية حول ما يجب أن تتضمنه الاستراتيجيات الوطنية من عناصر، لتكون متكاملة ومستدامة.

الخاتمة

يمثل هذا الكتاب مرجعًا يعكس أن الأمن السيبراني قضية متعددة الأبعاد: تقنية، قانونية، إنسانية، وأخلاقية، ويدعو القارئ، سواء كان طالبًا، باحثًا، أو صانع قرار، إلى النظر للأمن السيبراني كجزء أساسي من حياتنا الرقمية، لا مجرد شأن تقني.

من خلال هذه الفصول الثمانية، يبرز الكتاب أن مستقبل الأمن السيبراني يتطلب:

١. تعاونًا بين الأفراد والمؤسسات والحكومات.

٢. دمج التكنولوجيا بالقانون والأخلاق والوعي الإنساني.

٣. التركيز على التعليم والتأهيل المستمر لمواجهة التهديدات المتنامية.

وبذلك، يشكل هذا العمل دعوة لإعادة التفكير في الأمن السيبراني كمسؤولية جماعية واستراتيجية لا غنى عنها في العصر الرقمي.

مأسسة المبادرات والوساطات العربية

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

المنطقة العربية بما تشهده من أحداث سريعة ومتلاحقة وظروف دقيقة، تعد من أكثر مناطق العالم احتياجًا إلى مبادرات سياسية واقتصادية وحلول غير تقليدية للقضايا والمشاكل العالقة، فهذه المنطقة تشهد أكثر صراعات العصر الحديث تعقيدًا وتشابكًا منذ منتصف القرن العشرين بفعل عوامل مختلفة وعناصر متضادة، ومنها الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي بتبعاته المختلفة وزادته تعقيدًا الحكومات اليمينية الإسرائيلية المتطرفة التي تعتنق أفكارًا شديدة التطرف ولا تقبل الآخر وترفض التعايش معه، كما يقع على حواف المنطقة قوميات أخرى تسعى لإحياء مشروعات قومية تبتعد عن منطق التعايش السلمي وقبول الآخر وهذا ما تمثله إيران خصوصًا بعد نشوب الثورة التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، وما تحمله من أيدولوجيا وطائفية تجنح نحو الابتعاد وليس الوفاق والاقتراب، وكذلك القومية التركية بما تحمله من حسابات خاصة وأدوات وأفكار تقترب أحيانًا وتبتعد أحيانًا أخرى ؛ حسب مقتضيات المصالح، إضافة إلى الصراعات في إفريقيا على المياه والثروة والخلافات القومية والعرقية، وفي الوقت ذاته يشهد الجوار الشمالي الأوروبي حالة انكفاء، بل وحذر من الجوار الجنوبي كونه يخشى من تداعيات الهجرة غير الشرعية وتسرب الجماعات الإرهابية ناهيك عن تأثير اليمين المتطرف على الحكومات الأوروبية، وفي غضون ذلك تقف الولايات المتحدة موقفًا مغايرًا لما كانت عليه في السابق، بل تبدو مواقفها أحيانًا شديدة التطرف ضد الكثير من بلدان العالم خاصة بعد وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، كما تبدو قوى الشرق بعيدة إلى حد ما عن المنطقة العربية، فروسيا في حالة إنهاك وانهماك داخلي بسبب الحرب الأوكرانية وعليه فهي منكفئة على شأنها الداخلي وتكتفي بمراقبة جوارها الأوروبي، بينما الصين لديها حسابات ومصالح مع الولايات المتحدة ومشغولة بصعودها إلى مصاف القوى العظمى وتكتفي بالمشاركات الاقتصادية والاستثمارات دون انخراط خارجي حقيقي في قضايا منطقة الشرق الأوسط.

كل هذه الظروف والتحديات تفرض على المنطقة العربية الاعتماد على الذات والتوجه نحو الشراكات البينية والخارجية المنتقاة بعيدًا عن الاستقطاب الدولي، ومن ثم يجب الاهتمام بالمبادرات العربية ـ العربية لتصفية الخلافات وما يعلق بالعلاقات البينية من غبار سياسي بسبب التداعيات الإقليمية والظروف الدولية، ومن الأهمية بمكان مأسسة المبادرات العربية بجهود ذاتية والاستفادة من المنظمات العربية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي على أن يتم تشكيل نواة خليجية / عربية للقيام بهذه المبادرات تتشكل من لجان فنية تضم خبراء متخصصين ومراكز بحثية، تتولى دراسة الأوضاع العربية وتدرس المشكلات القائمة بشيء من التخصص والتفصيل وترفع توصياتها لصانع القرار وهذا ما يعني مأسسة هذه المبادرات والاستفادة من الدول ذات الخبرة في هذا المجال خاصة دول مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وقطر والكويت حيث تمرست هذه الدول على الوساطات الناجحة وحققت نتائج إيجابية وملموسة ، ولديها فائض خبرة في هذا المجال يمكن الاستفادة منه والبناء عليه.

ولعل من القضايا الملحة التي تتطلب الوساطات العربية الجماعية، قضايا الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في الدول العربية الرخوة التي تعاني من تصدع جبهتها الداخلية بما يسمح بالتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية وتهجير شعوبها بما يهدد الأمن العربي الجماعي، ويتجسد هذا النموذج في السودان، واليمن، وليبيا، إضافة إلى قضايا أخرى تحتاج إلى الوساطة العربية الجماعية مثل قضايا التدخل الخارجي، أو خلافات قديمة مازالت ترزح المنطقة العربية تحت تبعاتها كما هو الحال بين بعض دول المغرب العربي، أو حالات أخرى بسبب الأقليات، أو تقسيمات طائفية تسمح بتمدد نفوذ دول الجوار غير العربية وتفتح ثغرة في جدار الأمن القومي العربي، ولذلك يكون من مهام مؤسسة المبادرات ـ إن جاز تسميتها- مسؤولية تحديد المخاطر والتحديات التي تواجه المنطقة بشكل جماعي أو التي تواجه كل دولة على حدة حتى يتم التشخيص الدقيق سواء كانت أمنية أو سياسية أو مجتمعية، وهذا ما ينطبق على التحديات الاقتصادية ومنها قضايا الفقر والأمية والتصحر والجفاف ونقص موارد المياه العذبة وضعف معدلات التنمية وارتفاع حجم الديون وغير ذلك، وهنا قد تكون الحلول جماعية ولا يتحمل طرف واحد مسؤولية حل مشكلات المنطقة العربية برمتها، كما أن مأسسة المبادرات والوساطات تسمح بتبادل الخبرات وانصهارها في بوتقة واحدة ومن ثم الوقوف على طبيعة التحديات بدقة وعليه تكون الحلول ناجحة وواقعية وعملية.

وإذا تم تفعيل ومأسسة المبادرات والوساطات العربية ستكون إضافة عملية للعمل العربي المشترك وبعيدًا عن بيروقراطية الأجهزة الرسمية التقليدية بما يخدم قضايا الأمة وشعوبها.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

للمزيد من المعلومات:

www.araa.sa

آراء حول الخليج

25 YEARS since 2000
Gulf Research Center
Knowledge for All